



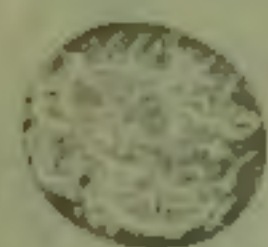
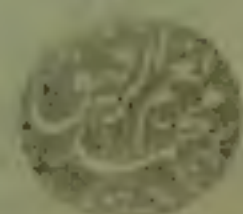
٢٤٩

329

من كتب المدین الفقهی العبد المذنب المذنب المذنب
مدرس سید اراکون

عوله

من كتب المدین الفقهی العبد المذنب المذنب المذنب
محمد رفیع بن علی اکبر مازنی
عوله



من كتاب الامام محمد بن ابي بكر
 في بيان ما في كتاب الامام محمد بن ابي بكر
 من كتاب الامام محمد بن ابي بكر
 من كتاب الامام محمد بن ابي بكر
 من كتاب الامام محمد بن ابي بكر

كما وصفت في جوامع الفوائد مؤلف الامام السعيد منقح الامة فقيه الملحة ركن الملحة والدي المبر محمد بن ابي

كتاب الطهارة	كتاب الصلوة	كتاب الزكوة	كتاب الصوم	كتاب الحج
كتاب النكاح	كتاب الطلاق	كتاب العتق	كتاب الديات	كتاب الجنايات
كتاب الميراث	كتاب الوصية	كتاب القضاء	كتاب الادب	كتاب التوبة
كتاب النسيئة	كتاب القسمة	كتاب الجحيمان	كتاب البيعة	كتاب الاقرب
كتاب التوقيف	كتاب الدعوى	كتاب الشهادة	كتاب الكفالة	كتاب الاحوال
كتاب التوبة	كتاب المصاهرة	كتاب التبر	كتاب الاشارة	كتاب الاصول الفقهية
كتاب التوبة	كتاب التوبة	كتاب التوبة	كتاب التوبة	كتاب التوبة

والى بعض الحكماء في العلم بجملة الآخرة وقد اجمع ذلك في سبع كلمات
 كل كلمة ألف إن الصلوة عبادة من غير غشاة ثم زينة من غير
 حتى تتم بعد من غير سلطان نحو حصن من غير حائط نحو
 الاستنساخ عند الاعتدال الى احد آلكلام في التلخيص

بعد امد من النعمان في المذاهب كذا التبر الوضاح خير المذاهب
 تفقه في خير النور مع الشقي فخذ بيدك لا تشك في المذاهب
 ولو كان لا يصحب بنور علومهم تجلي عن الاحكام سبب الغياب
 ثلثة الاف والاربعون في النجوم الفواقي واصحابه مثل النجوم الفواقي

ان كنت تطمح في الهجاء من الردي فاحذر نفسك من مذاهب النعمان
 شتر العلوم ابو حنيفة في الوري مع اقر بفضل الشغلان
 فدعوا مقالة جاحد ومعاذ الشمس لا يخفى بكل مكان

ابو حنيفة في النكاح كلام في العلم والعلماء والفقهاء
 لا الامامة في الدنيا مسألة كما اخلافة في اولاد عيسى
 واصحابه خير اصحاب ومذاهب فيه المذاهب عند الامام والفقهاء

هذا هو الكتاب
 وسائل
 التوبة
 من كتاب الامام محمد بن ابي بكر
 في بيان ما في كتاب الامام محمد بن ابي بكر
 من كتاب الامام محمد بن ابي بكر
 من كتاب الامام محمد بن ابي بكر
 من كتاب الامام محمد بن ابي بكر

من كتاب الامام محمد بن ابي بكر
 في بيان ما في كتاب الامام محمد بن ابي بكر
 من كتاب الامام محمد بن ابي بكر
 من كتاب الامام محمد بن ابي بكر
 من كتاب الامام محمد بن ابي بكر

ما يظا
اذا خلقت ما اغتسل
للجنة كان صادقا

18

بیتقصی

تو ایستادن

القبيل من الودود القوي

1975

١٥٥

ملفوظات

ماینر

فی السعداء
شخص فاکش

فان مررت به فمكروا لانه شيطان حتى المذهب القديس في المذهب في صلوة الظاهر بعد ما صار طهر طهر شئ
 مثله والشفوعى نوى القضاء في وقت عند والحنى نوى الاذان لبقا الوقت عند فانه يجوز اقتداء
 به لانها توافقت في وظيفة اليوم اذ كل واحد يودي وظيفة ظهر ذلك اليوم والاعيرة بيعة لاداء الوفاء
 فانه اذا كان في وقتها يكون اذ ان نوى القضاء ولم يكن في وقتها يكون قضاء وان نوى الاذان لم يكن
 اذ ان نوى الاذان ظهر ذلك اليوم او قضا ظهر ذلك اليوم فانه يمنع عن ظهر ذلك اليوم فان كان في وقتها يقع اذ
 فان كان في غير وقتها يقع قضا ولهذا الوارثية على المصلي ان يخرج وقت الظهور ان لا يتولى ظهر اليوم ويجوز
 فان كان الوقت باقيا يكون احدا والا يكون قضا واذا كان كذلك ففي زعم المقتدى انه اقتدى به وهو
 في الاذان اذا اقتدى به فقد تيسر ذكره من اقتداء المقتدى به وان اقتدى به وقد قصد فانه لا يجوز
 اقتداء به لانه اقتدى به لا يصح الصلوة عند الاذن المقتضى اذا اقتدى به من غير المقتدى المالك
 بطلت صلوة لانه في زعمه انه اقتدى به لا يصح صلوة فاعتبرنا في المقتدى في الوجوه كلها وهذا خلافا لكونه
 لا عام العصر والمقتدى الظاهر لانها اختلفا صلوة فلا يجوز بينهما امتنا وظيفة ولا يعبر ببيعة القضاء والاداء
 ولينظر اعتبارنا وذكر المعبر فيه على ان في ضمه فاذا كان يندعم المقتدى صلوة صح اقتداء به والافلا
 حتى يفتقر في صلوة خلق الاحام في الصلوة التي لا يجوز مجتبا بارادى النبي عزم في مشاهد فلهذا كبر فقال
 افروا بما تذكروا لا سيما في شره اختار بعض مشايخنا الغزاة حلف الاحام في الصلوة التي لا يجوز
 فانه لا يجوز ذلك المذهب بدوي اذ اثاروا ما انعم قال في المنام اقرأ فقال في النقطه قراءة الاحام وما
 لا يستيجاز فانه لا يخلو ما لم يكن في الشئ الذي يقرأ كما في مجتهدا يدى المذهب الحنفى احق او كان جابلا
 يدى انه موافق من السكون او يا حاكنا فلا يكون فعله حجة على ابي حنيفة وعلى من اعتقد مذهب الاحام حصة
 بعد ما قرأه متحلي ما يجوز به الصلوة ففتح عليه المقتدى قال قد قبل ان يفسد صلوة المقتدى ولكن لا ارى
 في صلوة لانه احتاج اليك ليتناول شيئا يفسد صلوة فانه اربح به ووالا يفسد وان لم يحجج اليه فقد قرأ
 الاموم شيئا وذا لا يفسد والذي يدل عليه من النبي عزم ما سألنا في النواة قال بعد ما سلم اما كان فيكم ان
 وقد علمنا ان كان ذلك ما قرأه ما يقع صلوة ومع هذا طلب من ابي الفتح فعلم انه لا يفسد صلوة
 ان في علقا في الصلوة خلف شافعي المذهب فقد قبل بالعرف وان لا يصح الا اذا اختلفت عند انه فرق بين
 في غير السيلين ولم يتوضأ واما ما يقولون بان يرفع اليد في حال الركوع والسجود قال ذلك غير مفيد للصلوة
 في شئ كل خير تبين زمانا ينقطع النافذ عن الاول وما يقولون بان ترك النوى والترتيب شرط فلا يصح
 لان عند الوتر ليس بواجب كيف وقد ترك الترتيب اكثر من سن فوجب سقوط الترتيب في القضاء
 اشتبه عليه وقت الصلوة لئلا يشك في الدخول يصير حتى يتيقن بالدخول ولا يتحرى ولا يشك في الخروج ينوى
 تلك الصلوة من ذلك اليوم المقيم اما الشبهة عليه القليلة فانه يجوز بل يسأل الناس كونه الوكان في منازة ومنازل

شئ ظهر اليوم

حرف في صلوة خلف

الصلوة الاحام

الصلوة التي لا يجوز

توم يقصده مثل الرخا والاعراب والاكثريه الى عندهم لان التحرى انما يجوز اذا اخرج عن الوقوف على الحقيقة
 انما يعلم او بالسؤال اما اذا كان مسافرا ومعه رفيق فله ان لا يقبل قوله بل يتحرى ان يصح قوله لا يحرى
 مثل خلاص اذا كان في منازة ومنازل قوم يقيمون احاد او كان في حقا ومواعى فقد مر في الباب الاول فان
 الصلوة في الجوارح والادوار كان للاحام في ناحية والقوم في ناحية الموضع في حكم مكان واحد يجوز ان
 كانوا جميعا في صفة او جميعا في وسط الدار جاز اما اذا كان بعضهم في الصفة وبعضهم في وسط الدار لا يجوز لان مكان
 في حكم موضعين رجل صلى الوتر على ان عليه فلم يكن عليه يقع ثالثة رجل في صلوة انه صلى ركعتين
 ام طائفا ولم يكن له غلبته على ان يثبت على اليقين ويثبت مدد لانه هو التمسك لاول ثم يصلي ركعة ثالثة ويثبت
 ثم يصلي ركعة رابعة ويثبت مدد لانه اذا ثبت على اليقين وهو الركعتان ثم يصلي ركعة اخرى بجملة ركعة
 على الركعة الاخرة والتشهد فيه فرض فيتمتع ثم يقوم ويصلي ركعة ثالثة على اليقين من قرأ اقتدى
 بغيره في صلوة الظاهر ثم المصلي اقتدى به فانه يصلي صلوة المفسر لان الاربع كاهن المتابعة
 وقد انقطعت المتابعة رجلا خرج من الحضرنا وباسن ثلاثة ايام فافترق يدان من فرسخين وصلى الظاهر
 ركعتين ثم بدا له ان يركع السجدة فرجع الى منزله والوقت باق فليس عليه اعادة ما صلى وعلى قول الجمهور
 ان كان يتحقق الوجوب باخر كني اذا كان في آخر الوقت اهلا للوجوب وقيل المذوى في اول الوقت فرضا اما
 اذا ثبت ان ما صلى في السجدة لم يكن في آخر الوقت وجب يصلي الظاهر ايضا اذا ظهر الفوجا يوم الجمعة وقت الصلوة
 واخذوا المنبر ويخرج الاحام والقوم جميعا وتركوا اقامة الجمعة وارادوا اقامة الظاهر بالجماعة في المساجد
 فالاولى ان لا يقبل لانه قد وجد منهم السج اليها ومع من خصا يصح ان لو صلى الظاهر ثم توجه اليها بطل
 ظهره فاذا جاز بطلان الظاهر بالسج الذي هو من خصا يصح فلا يجوز بطلان الجماعة في الظاهر
 ما شغل به بالسج اليها اولى ولا يلزم ما نكوا الجماعة لغيرهم انه لم يبق من شغل ولا سلام شئ الجماعة من شغل
 الاسلام بالجمعة فاذا كان حال يجوز لهم ترك الجمعة فلهذا انكر الجماعة وسباني في الباب السادس والعلم
الباب الثالث افتتاح الصلوة بتولاه عنه بانه من الشيطان الرجيم وبسم الله الرحمن الرحيم
 لا يصح عند ابي حنيفة الدعاء فان قوله اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
 الصلوة باركني فلهذا ما ورد في النهي عن محمد بن الفضل في من افتتح الصلوة يقول بسم الله فانه يجوز
 في قول الجمهور ولو قال سبحانك اللهم واراد به الاقتراح فانه يصح عند ابي حنيفة ومحمد وقوله سبحان الله
 رجل صلى حاسدا وليس فانه كان عتق وتكاسل فانه يكون وان كان عن فقر وخشوع فانه سجد فيسجد
 له ما قال محمد في الكتاب لاباس به بان يصلي في ثوب واحد متوشجا به قال له وجه واحد ما لا يجد عني والآخر
 ان يكون ثوبا طويلا يتوشج به فيجد بعضه على منكبيه وعلى كل موضع من بدن ما ليس فيه تنصيص على اعراس
 الارس والتسليم فقد روي ان الصحابة ركبوا ثوبا يركبونه في اعراس المشايخ في الصلوة رجل فكل في صلوة

لان قوله ليس بجملة الاحكام

ما يخطأ

ما يخطأ

وفيما اشار الى ان التوجه
 اذا لم يصلي المذهب باسم اما بعد
 حضور الامام وقت الطلوع لم
 يجوز من قرأ الطلوع او يا حيا
 او لم يصلي الظاهر بالجماعة

ما يخطأ

ما طلب
ما طلب

من واجبات القرآن لاخر واجبات العلم

بحر السهو

ما يطلب

ما يطلب

الحامد

مطالعہ ادبیہ و تحقیقی

اما محله

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, written on aged, yellowed paper. The text is arranged in vertical columns, reading from right to left. The script is cursive and appears to be from a historical document.

المستفيض

مولانا ابوالکلام

مناجیہ

مطل
في والله الصبح كل مدينة

مطل
في الوعاء بالبحر بعد الجمر ما اجتمع
فانه مكره و بدعي

محمدا

في اتصال السنة بالوفيقه
في الدعاء افضل

انسان و صح

سلك في فقال فيرد في السائل الى الامام عمر النسبي واجزى جواب الاديب فقال للنفس والنظر في كتاب
الغيبين فان فيه ذكر بارزعة وبارزعة لغتان بمعنى واحد في صكوتها بنحار او اسغام في يوم من سبعة
ملكاه الامام فجزى عنه واعن جوابه فاجاب الاديب بشي وقال لا ينفرد ولا سغام ولا طعام
اعطاء للموت والذين في ذكره في الغيبين اذا احسن القيام اليه **كتاب الزكوة**
الباب الاول رجل وجب عليه الخراج في ارضه ولا ياخذ الامام عنه ومومن يصرف الخراج اليه فان لم يكن حارب
عليه قصاصا وجب له فيما بينه وبين الله ولو وضع السلطان الخراج عنه ومومن اعلم يجوز عنه ان يكون
ولا يجوز عنه مجرد ذكره في العيوش ولو وضع العشر لاجز بالالتفاق اما العشر فليحتسب من النقيض اما
الخراج فوجه رواية الجوزة انه غلة الجانية ولانه لو اخذ الخراج ورة اليه او اخذ خراج ارض اخرى
ودفعه اليه كونه املا لذلك جاز فكذا خراج ارضه وجه رواية عدم الجوزة ان الخراج صدقة الارض
ومى في مجمع المسلمين فلا يجوز له ان يخص به **كتاب النكاح** النكاح المفروقة اذا كان في كل عشرة
درهم سبعة نحاس وثلاثة دراهم نقرع خالصا كان لونه لون النقرع وجاز في التغير لونه عبر والايام يجب
في كل مائة درهم من ذلك زكوة ولا يجب التقطع بسبعة عشر دراهم من ذلك ولا يكون من ذلك فليحتسب
كان في باب المهر طاحونة او ارض جعلت طاحونة لاشي فيه من خراج او عسلا لانه كان احد مما للامام ولا يتأخر
والب المال وليس شي يخرج منها فضايا كما كين انها لكسني والاكساب فيها فلا يسعد من ثلثه انه كان
مخلان ما اخذ فيها لان النخل ياخذ من ارض الارض فيكون العمل كاني في منها وفي الطاحونة لا يخرج شي
من الارض ولا من الطاحونة لا حقيقة ولا تعديدا فلا يمكن ان يجاب شي فيها كانه عا ذكر الناصح في محقر
ولو جاز زكوة فكل السوايم بعد وجه المجر جاز لان المال موجود ولو جاز لا يجزى من المجر لانه تجزى
تقدم الحكم على سببه فنهنا انك لا فانه لو كان له نصاب واحد تجزى زكوة نصيبه كسرى جاز وان لم يكن له نصاب
لم يجز التجزى والمجر قبل الانفصال يجري مجرى الوصف بدليل ان لا يعيد المجر في تكرار النصاب بلفظ
يجوز التجزى قال قاسم اياه صوبت المصلحة ان يكون له خمس من الابل ثم مات واحدة وبقيت من
التوق ثم ماتت ومن حالات فمجر كونه ذكر جاز لانه المجر موجود في بطن الام وان لم يكن حاملا
فمجر كونه على اعتبار التجزى فتم النصاب لم يجز اما المجر وان كان يجري مجرى الوصف فانه لا يجرى
في الارض يجوز التجزى ويكرهه النصاب في جواز التجزى عنه وهذا لان النصاب اذا كان كاملا في
الحول فمقتضاه فيما بين ذلك لا يعتبر ما في المحتسب لانه في الابتداء لا يستعد الحول عليه ويعبر حاله الوجوب بحيث
في التجزى يقتضي وجه النصاب حاله التجزى لانه السبب لوجوب النصب الاخر فيقتضي حاله التجزى
ليكون مجالا بعد وجود السبب كما يقتضي الحال حاله الابتداء ليكون مستعدا على السبب فيكون في المعنى
متحد بين مقتضى حاله كونه سببا في الابتداء يقتضي حاله ليكون سببا مستعدا لحواله وفي التجزى النصاب
متحد بين مقتضى حاله كونه سببا في الابتداء يقتضي حاله ليكون سببا مستعدا لحواله وفي التجزى النصاب

فيكون سببا للنصب الباقي فيعتبر كماله في ذلك الوقت فاذا كان حاملا صار كالمزني الارضي فيضم الى الموجه
فيجوز التجار والافلا **الباب الثالث** ارض بيعت في وسط السنة فجاء وقت الخراج فترى
بعد اشرا من السنة مقدرا يمكن استغلالها فيه فالخرج على المشتري والا فهو على البائع فانه اذا استغل
الخراج من المشتري ولم يبق من السنة مقدرا يمكن استغلالها لا يدرج على المشتري على البائع لانه وان لم يفسد له
ان يعلم عني ولو اخذ الخراج من الاكاد يكون الارضي في يده ولم يدر على الاحتجاج فانه كان مضطرا فذكر
فانه ان يدرج على رتب الارضي كغير الارض فيكون الحق الذي واخذ الرضف فله ان يدرج بما ادى على الارض
وان ادى دينه بغير امر لانه مضطرا فانه وانما ونظم الكيل بالاشرا اذا دفع الثمن من مال نفسه فانه يرجع
على الامر فانه مضطرا لتعلق الحقوق والفرق بين المشتري والا كما حيث يرجع الاكاد ولا يرجع المشتري
لانه المشتري غير مضطرا لانه ظلم محض والاخر يرجع عليه فلو رجع الى اصل الحق منقوا عنه الظلم واما الاكاد فليثبت
نقلته وكان مواسطته بالمرتب الارضي فاذا ادى رجب على منى او وقع في هذه المدة معاملة خليفته في المكتب
ولم يتاجر بشئ ولم يشرط بشئ وسويعلم البصيان ويكتب الواهم فانه يجوز له ان يدفع الزكوة اليه
الا ان يكون بحيث لم يعطه لم يعطه لانه في مكتبته ذلك لانه في مقابلة العرف فلا يتبع عن الزكوة على ذلك
يخرج مسائل كثيرة جعل اشترى اعيانا منقولة بواجب ما يلوحة ومساكن ومساكنه ويحصل له من
المنقولات ما لو لم يعطه لاجب الزكوة فيما لا يلبس بال التجارة فانه يمكنها وينتفع بها نوع انتفاع فصار
كالاستعمال فلم يجب في ذلك **الباب الرابع** علوي له مشا من مال الخراج يوصل اليه
في كل سنة فوجبه الغني وكذلك يتبعه الجوز لانه العلوي لا يمكن قبل القبض ولا يصح جباها عنه ولا يورث
عنه لانه لم يملكه الجوز فخرج الخراج والذكوة اليه مخوف يتقدم عند سوال الفوائد لاخذ الصدقات
من الجماعة فدفع اليه ائساف درهم ولم يحضر فيه الزكوة ثم قبل دفع المخوف الى الفقير نوى الزكوة
فانه يجوز ان يرضى الزكوة ويدفع المخوف اليه الدافع الى ان يدفع الفقير ولو خلط المخوف ما يخذ من الجماعة
فانه يضمن لانه خلط استهلاكه ولو دفع بعد الخلط الى الفقير فانه يكون دافعا من مال نفسه عليه
ضمان الاول جعل اشترى منه وكانت في يده سبعا يستغلها ويبيع في خراجها ثم استحوذ بها رجل
بالينة فانه لا يرجع المشتري على المشتري الخراج لانه ادى دينه غني بغير امر ولا يظن انه غاصب والخراج
على الغاصب بالاجماع اذا لم ينته من راعته الارض ولم يضمن وان تنص من قبله عند ادى رجب
وعنده ان كان الضمان اقل من الخراج فخرج على الغاصب وان كان اكثر فعلى المالك ويخرج الفكاك
واذا علم **الباب الخامس** قال رجل له ما تاجر درهم خال الجوز واخرج الزكوة منه درهم وموكل
واسند له بالزكاة وقد دفع على الفقه او فانه يجوز ويكون مقصرا في الاكاد رجب عليه الف درهم
تلقا به دينار يخرجها لاجب الزكوة ايضا لانه مدبرين ولو كان له ضياع وعقار سوى تلقا به دينار

يخرج مسائل كثيرة

العلوي ولا يورثه
الفقير

مطلوب
والخراج على الغاصب

فانه لا يخرج

وكذا القول
بين الظن
انما هو
وعلى القول
شبهة

فانه لا يخرج الزكوة ايضا لان المهر دس والدين يعرف المهر الذي في يده لا الى غيره يدر عليه مسائل زكوة
الجامع الكبير هذا ذكره وهو الصحيح على ظاهره لم يجب وقدر البين في شجرة الجامع الكبير في نفوس المسائل
ما لم يشا يخرجه في جعله على مهر وجعل لافاته وهو يدبر اذ لا يجعل ما فيها من الزكوة لعدم المطالبة في
العدالة وانما حسن ايضا وقوله مهر وجعل لا يدبر اذ ما لم يدر به بذلك مما اجلة المرأة فان المهر يتاخر
بتأجيل المرأة فان في عرفهم النصف من المهر يؤدوني عند الدخول ويستوفون المهر المتأخر ويستوفون النصف
الباقى المهر الموجل اما الدين الموجل اما الدين الموجل يتأجل صاحب الحق مل ينجح وجوب الزكوة
اختلف المشايخ والصحيح ان لا ينجح ذكره القاضي ابو بصير الدين **الباب السادس**
اراضي بلدة بمشروب ثم خراجها لاجب فيها العشر مكنى باقضى القاضي الامام الزاهد شيخ الاسلام ابو
المعالى الذي صنف كتاب المفاقي في العدة بلسان العجم وهو الصحيح لان في الكتاب كل رضى فحق
واقر اهلها عليها او صالحهم فهي ارض خراج وهذه البلدة صاحبها اهلها في الابد مع عبد الله بن سامون
لويذ قال القاضي الامام مكنى المولى ابو المعالى القاضي لما سئل فيمن عليه الخراج ومومن يعرف الخراج
اليه يكون وجب عليه قصاصا صاعا وجب له بينه وبينه ان يصح سببا في هذه الزكاة وقد مر في الباب الاول
خلاف ذلك قال رجل له اربعون من الغنم اشترى من الصيالكين او اصطاد ما بنفسه وحال الخراج
سأئمة لاجز القنينة بواحد منها ومن لاجب الزكوة فيها قال في ذلك في مجمع الزكوة كما لاجب
القنينة قيل له ان رجب قد وجب في اربعين شاة شاة ومذاق اجاب هذا ليس بشاة على الاطلاق
لان اسم الشاة نطلق على الاعلى وهذا وان صار في يد مكنى القنينة فيه اصل وكان الاستئناس
عادضا فلا يعقبه مكنى ذكره وهو الصحيح وكذا ان الاعلى اذا توشحت لا يقصر وشاة لان شاة
اصل حتى لو رما صاحبها ناولا او باع الاضحية بجوز ولا يصح عنه القنينة لانه القنينة لا يذبح فان ذكراها
العدى كالقنينة بغير ذكورها وكذا القنينة بين المتولد بين الشاة القنينة والاعلى يعقبه القنينة في باب
الزكوة والاضحية وكذا المتولد بين الجوز والاعلى والقنينة يعقب في الحرة بغيرها الام وعلم هذا مسائل
كثيرة مثل الرقية في بني آدم يعقب الام حكمه ان الحاكم الجليل عا جالس للعامة بخار واساله رجل عن اشترى
جارية بدينار درهم وفيها ثلثمائة في مال عليها الخوازم اشترى نصفها رجل قال لاجب عليه الزكوة ثم بعد ساعة
طلب اليه وقال قل من حاصر يوزج عليه الزكوة فنه دراهم لانه ما اشترى نصف الجارية كانه اشترى
ان يرجع على البائع بنصف الثمن وموكل من جملتها في نصف قيمتها التي بها يقصر ما في درهم ولا يجوز
دفع الزكوة الى امرئ متهمة والمثبته ذكره الامام ابو سلمة من مشايخ سمرقند في كتابه عن عبد الله بن المبارك
يفض شك في اداء الزكوة فانه يعيد ما ياقض باليقين لانه جميع العروق الاكاد ولو دفع الشك في اداء الصلوة
ان كان في الوقت يعيده ان وقع بعد ثاب الوقت لا يعيد ولو وقع الشك في عمله في الصلوة ياقض بالاقول والوقت
يقعد على كل ركعة

قد مر خلاف ذلك

قال الشيخ عم الهادي
في الام في البيعة كان
اربعين واربعة فربا
او فاد اعليا او قنينة
فكذلك طالع او قنينة
الجوزة الاضحية عن الجوز
على من فتوى جامع الصغرى
على من فتوى جامع الصغرى
معدا فيه فتواه في وقت
الوقت

فيما لم يدخل في الصلوة ووجد حلاوتها فيه فابتلعها لا تعد صلوته لانه ان لا يغني فصار كمن تفضل وتخرج ثم انزل
وفيه بروفه فاما وكفى التحمل فوجد طهر في حلقه فابتلعها لا يعد صومه لانه ان لا يغني فصار كمن تفضل وتخرج ثم انزل
الحاشية رجل كاذب بما معاني ليلة من شهر رمضان على ظن ان الغرم بطلح فخرج انما يفعل قد
طلع الفجر فلم يفتد على قوله او سمع صوت الاذان ولم يعتد على ذلك ومضى على حاله فاذا الفجر قد طلع يجب عليه
التقصاء دون الكفارة وقد كان في الجامع الصغير في الرجل يفعل الامانة ان جامعك فانت طالق ثلثا في امها
ما يطلب فلما التفتي لحنانا ان لبث ساعة لاهم عليه فاني نزع ثم اوجع وجب اليه وفي السليبي قالوا لا عد عليه لان
الاول ليس بدخول بل مودع عليه واما الثاني فالجمل متحد والمقصود واحد فثبت له شبهة لولا ان كان في
في الليل فلما اصبح خرج باقي المني من القصب لا يعد صومه سواء كان قبل البول او بعده فثبت له اولاد ويحتمل
من كبد قوت اثنين من اولاده ومن في شبهة خط وموجب ان صام عن رمضان لا يعد على الكسب فان كان
يخاف من ملك نفسه في الخلافة والظهار في الخوف عليه الهلاك واما اذا كان خافا لملك الغنى الجوز
وقد مر في الباب الثالث ان الجوز والصحيح ما ذكره من انما يصح في كل فردا وزه كبريم ثم قال قبل الصبح
اذا ان ثبت بازكتم بطل ينة الاول هكذا ذكره منا وقد ذكره في روضة الناطق وفي الفجر في الجوز البنية في
اليوم لصوم الغد لانه انما جاز التفتيم على المبرور في الفجر وقد انقضت الغزوة بالبينة بالليل فعلى هذا قوله
فهو ابرون كبريم لم يكن ينة صحيحة حتى يحتاج الى الرجوع وان يقال برجوعه صارت بنية باطلا ولو قال فردا و
كبريم قضايون كبريم لم يصح لا يلزم منه شي يقول فردا ورون كبريم لانه نوى التقصا والكلام يتم باخره
جئت تفضي في الليل واعتل بعد الصبح سقط عنه الغسل وصح صومه وكاتب الكتاب صحيح في استاذه اعلم ان الامام
محمد بن الحسن الشيباني رجع قد اشترى جولة كثر في الاستخراج غوامض مسائل الجيف حتى بطل عنان بنية
ذلك حتى يوما من الابام مستغف واما الامام صابم باشر في ليلة من شهر رمضان فلما طلع الفجر
خاف البلاء لانه في المصضة اخذ في الصوم ما ينصل فترجعه وتوقف في جوار صفة البلاء فقات
جاريه من جوار ينيخه لو شرب الماء قبل الصبح فلا يحتاج الى المصضة عند الغسل فتذكر الامام محمد وقال
احسن باجارية ونجا افترت رجل صام بنية التطوع واما لم يفتي ويوم اخر من شهر الحرام فالتك بنية
التطوع والتعرب الى اربع والخم واحد وقال اصل بل عتد وايوم الاثنين واصل بكه آخر عتد و
يوم الثلاثاء لا يجب عليه قضاء يوم اصل بل عتد واما رمضان واصلوا اصل البلد الاخر بنية كبريم لم يبرؤ فذا
على وجهين ان كان المطلاع في حقه ما عتد بيلزم كل واحد من حكم الاخر فاذا اعلمهم عدلان منهم يلزم حكم الصوم
والنظر وان كان بين البلد بين مسافة يختلف المطلاع في حكمه فلا يلزم واحد حكم الاخر وقد مر في نظرية هذه الابواب
المتقدمة **الكتاب الثاني** لو شهد على حلال رمضان عدل واحد فاعوانا ثلثين يوما ولم يبروا سلا في
شوال صاموا يوما آخر احتياطا ولو شهد عدلان او عدل وامرأتان على حلال رمضان فصاموا ثلثين يوما ولم يبروا

تأجيل حفظ

ما يطلب في الاطوار لملك الغنى

قد مر في الباب الثالث

حكاية

ما يطلب

ما يطلب

يومان من رمضان

مسائل شوال

وقد مر

مسائل شوال من علة جيم ادر عمن فانهم يفترون ذكره في الحج وقد مر عن نظير ذلك في الابواب المتقدمة
وذكره في الجوز لوصا مواشها في شاة من افطوا وانما العدة بلا خلاف هكذا ذكره ولم ينعرض له لال
شاة في السماء علة ام لا وذكره فيقول المسألة اذا شهد واحد على حلال رمضان فصاموا ثلثين يوما
فلم يبروا سلا شوال قال ابو جرح لم يفتدوا حتى يصوموا يوما آخر وروى نعيم بن حجي عن محمد بن ابي عوانة ثلثين
يوما افطروا فقبل نصيبنا خذ بهد القول قال لا يفتدوا الا في يوم حصة ولا في يوم الزوال الا في السلا قبل
الزوال ولا بعده وفي الليلة المتقدمة وقال ابو يوسف ان كان قبل الزوال في الليلة الماضية وان كان
بعد الزوال في الليلة المتقدمة في كبره المتفق عن حسن بن زيار لو غاب الهلال بعد الشفق فهو لليلة الماضية
وان غاب قبله فليلته وقد مر في الناطق عن محمد بن ابراهيم الهلال في اول النهار او في آخره فان كان قد اقام
الشمس فاليوم من الشهر وان كان خلف الشمس فالغدا من الشهر الاحمر ولا يفتدوا في اول النهار الهلال بالنهار
حتى يبري غيبوبة الشمس في فناء ما وراء النهر لا في رجل يجر على ظهره الغسل والتقاة دون الكفارة حتى
المراة بالمراة في رمضان فغيرها التقاة ان انزلنا ولو لم يفتدوا في الاغتسال والاقصاء وان انزلت
احدهما فغيرها التقاة والغسل دون الاخرى **كتاب الحج** الباب الثاني في رجل مريض
او في مرض الموت ان حج عنه عن ثلث ماله ثم رجع عن الوصية ومات فانه يصح رجوعه لانه مادام حيا فانه
يتصور عنه الا اذا بغيره لانه وصية عليك الرجوع فيه وخالفني في ذلك الامام محمد بن ابي حنيفة فقال
لا يصح لانه الوصية في العبادات حكم حكم النذر لا حكم الصلة **الكتاب الثالث** في رجل اراد ان يحج ففتحه
عنه بواه فان كان في النوى لا يعتد رضا ما وحي التطوع كلامه اذ ذكره وقد بلغني عن علي بن الحسن بن سفيان
قال ثلث الوليد بن مسلم عما يجب على الرجل ان لا يطرح فيه ابويه قال لا يقع اسباب الحج والعمرة
والنفى والان الحج فرض من فريض الله على المسلمين البالغين المومنين فلا يشترط رضا ما قبله بل النوى
اما التطوع فقد اختلف المشايخ قال بعضهم لا يجوز الا برضا ما لان طاعتها فريضة وطفرة تطوع
وقال بعضهم ان كانا مومنين مستغنيين عن خدمتهما يجوز ومن اصحابنا المتأخرين من جوز السق في طلب العلم بغير
لنه قال لا سئل عن حج الفرض في رجل اراد ان يحج في سنة من عدم امن الطريق عمن احام القوم فلا واما
با حاطة العلم بغير الامن غالبا فالناظر جاز رجل له سوى المسكن والخدم والقياب من العقار والوباع
العقار يحصل من عن العقار مهر المراة وفتحة اولاده الى وقت رجوعه الباقي في ذلك يفتدوا في الحج به
لا يلزم بيع العقار في هذه الصنوع اجابا في الفضل فتدركه الشيخ اسحق بن ابي عبد الصغارة كتاب
المناسك الذي لم يبق الا على الحج فرض على الحر المالم بالغاش العاقل اذا وجد الزلة والراحة والسلافة
ما يمنع فاذا وجد ما وكفاه عماله مدة الغيبة وجب عليه الحج ولا يلزم اجرة الى ان قال فان لم يكن بالكرام
والدناير لكان يملك من العقار ما يبلغ قيمة الزلة والراحة وكفاية الجبال مدة الغيبة ويقتضيه له قوت

في حفظ

من فتاوى طائفة الفقهاء

ما يطلب

تأجيل حفظ

الابواب المتقدمة

وللنظام حد الخوف والطمع
عليه الاغنى لا تغنى
قاضي خان

ذكره في كتابه في خان
 اذ اخرج من البيت باقره من
 سقط الحج عن الخوض عند اختلافه
 قال بعضه لم يمنع وكونه في
 رغبه وان بعضهم منع واما

[illegible]

لا بد الصبي فقال اني قد زوجت باني فلان لم يصدر قد الخطيب فقال ان لم يكن زوجتها من قبله فقال لا فرق
 وذكركم في الشهور ثم ظهر انه لم يكن زوجها فقد انعقد النكاح ولا يقال هذا تزويج معقود بالشرط لان
 تطبيق الحال وذكركم في حق وقد مر في الباب الثاني جنس ذلك رجل قال لا فرق في ذلك من انك فلان
 بكه انك قبلتها لاني ولم يخل فلان لانه انما لا ينعقد النكاح ما لم يتيقن ولو قال قلت ولم ينعقد هذا
 فانه يكون جوابا ويصح والى ص **قوله** ان لو قال زوجت باني من انك وله بنت واحد وقال الآخر
 قلت لا باني والآخر باني واحد صح لعدم الاستنباط ولو كان له ابنان وفتح المرح في الابن والبنت والحق الآخر وانظر
 على قوله قلت صح ايضا وبقيت جواب الغالب اعاد كلام المرح في احاد اذا زاد على قول قلت ولم يستم
 الا ان ابنت لم يصح هكذا ذكره وهو الصحيح وقاس على ذلك **قوله** اياما للجامع انك قلت لي اليك
 والمسلمة معروفة **قوله** قال لامرأة ايني زن منيت فقال لك اني منيت قد مر في الباب
 الاول انه لا ينعقد وذكر هنا اختلاف ولو قضى القاضي بفسخ النكاح منها يصح وان قال لا رخصنا وجونا
 لا يكون نكاحا على قول من يقول انه ليس بنكاح وهو الصحيح لان الاجازة والرضا جعلان في العقد ولا ينعقد
 وان قال الشهود جعلنا نكاحا فقالا نعم بكمين **قوله** ما ذكره الصدر الشهيد واقعة اب الصبي اذا
 قبل النكاح عن اب الصبي لم ينعقد الابن فان قال قلت النكاح لا ينعقد اذ لم يتيقن ولم يتيقن صغري
 زوجها وبنيها من صغري شهادة الفتنة وقبل ابو بكر الصغري ان بينهما غيبة منقطعة يجوز للقاتل ان يقتل
 في شفعي يسطل هذا النكاح بهذا السبب الثاني الخفي ان يفعل ذلك فيجب ايضا اخذ هذا المذهب وان لم
 يكن حذو بنية فقد ذكر في كتاب القاضي اذا غيب بشي ثم ظهر انه قضى بخلاف مذهب ان فتاة نافذة عن ابنه
 انه على الناس يوم الجمعة اخبرته العادة في بيوت الحمام وقد كاهت اغتسل فيه وكان ذلك بعد ثلثي اثناسي
 فقال نافذة بقول اخواننا من اصل المدينة اذ بلغ الماء قلت لم يحتمل جنسا وان لم يكن ذلك مذهب وقد
 في الحامى ان ابنا يوسف كان على هذا المذهب شهاده اشهر ثم رجع الى مذهب ابيه ح امرأة زوجت نفسها
 وظهر بها الزوج وطلقها ثلثا ثم تزوجها ثانيا بتزويج محمول بناء على نكاحه لا بل غير صحيح لعدم الولي
 ولز الطلاق الثلث لم ينعقد فانه لا يصح لان محمدا هو الذي بشرط الويل ثم يقول مذهب الكتاب اذا طلقها
 ثلثا وادخلها تزويجا فانه كرهه ذلك وان سب القاضي الخفي بذلك اعلام شفعي لا يرى النكاح بدور
 الويل ففقه بنية النكاح الثاني فانه يصح ان لا ينفذ ما لا يقضي الكتب او العالم المكتوب اليه في المقتضى
 وان اخذ ما لا يصح ولا ينفذ قضاي بنية النكاح الثاني في جرمه الويل في النكاح الاول وفتح الولد لانه
 حتميان يعتقدان صحة النكاح وقضاء الفتنة شفعي في حق ابطال الطلقات الثلاث فلا يتعدى
 عنها الحاكم فخر هكذا ذكره من طريق الفتاوى اما في الفتاوى ومفتي انه يفتح هذا الباب فيسخه
 لولا يثبت الى مثل هذا فانه يوجب اصحابنا قدوة في غير من ايمته كما وان في ذلك ما يكون زوجا
 مذهب

وقد مر في الباب الثاني
 نفس القاضي بغير التوضيح
 قد مر في الاول
 وقيل في الثاني
 وقيل في الثالث
 وقيل في الرابع
 وقيل في الخامس
 وقيل في السادس
 وقيل في السابع
 وقيل في الثامن
 وقيل في التاسع
 وقيل في العاشر

قال اب الصبي
 ان لم يكن زوجها
 من قبله فقال لا فرق
 فلا ينعقد النكاح

الصبي
 الصحيح

طلعت بها ثلثا ثم تزوجها
 ان تزوجها ثانيا
 بغير ولي

يلغا

بنيها ومنها شديدا يات في الباب السادس ذكر ان شاء الله امرأة شفعوية بكه بالفتنة زوجت نفسها
 من فتيان ابوها لا يثبت في النكاح وكذا لو تزوجت نفسها من شفعوية ومن شفعوية ابوها لا يثبت في النكاح
 لا يصح عند الشافعي والزوجان يعتقدان ذلك المذهب ولكن اذا كانتا تعتقد خطأ قوله في ذلك وشكها
 وجعلها انما يجب على ما تقدم ولو كان في السؤال ما جواب الشافعي في ذلك من يصح عنه يجب ان يقال يصح
 عند الشافعي كرهه ان زوج ابنته الصغرى ونقص من مهر مثلها اختلف مشايخنا في قول ابي حنيفة الصافي اذا اخبر
 ذلك يصح عنه خلافا لهما والمذهب معروفه اما السكوت ان قال بعضهم لا يجوز لان ابنا حنفية ناجزة حالة الاقامة
 لو فقه على المصالح والاعراض وقد فقه في حال السكوت قال بعضهم يجوز والاولى اصح وجعل تزويج ابنة
 فادخلها ما عليه وفوت وردت الباب الا انها لم تعلقه والبنت في خان يكتنن اناس كثر ولهذا البنت
 طوائف معقودة والناس في السكوت ينظرون في بعيد فانه كانوا ينظرون في الطوائف ويترددون لهما واما
 يعلمان بذلك لا يصح الخلق اما النظر من بعيد في السكوت غير مانع عن صحة الخلق فانها بقدر ان ينعقد
 من هذا البيت المزاوية لا يصح ابدا دم عليها وقد قيل ان الزوجين اذا اجتمعا في بيت باية مفتوحه كانا كالبنت
 في دبر لا يدخل عليها الا باذن فالحق في صحة والا فلا **قوله** غيب بنية منقطعة وله ابغص صغيره فزوجها اختها
 والام حاضرة تجاز النكاح ان لم يكن ولي اولى مني الاخت ولا ينعقد الام اولى من الاخت لان الاخت اذا كانت
 منه قبل الاربع فموتت الام والنكاح لا ينعقد من قبل الابن والابنة التزوج عند عدم العصبات بالجماع
 اصحابنا مني الاخت والعمه وبنت الاخ وبنت العم وهو ذكر ما الام فلهما الولاية عندنا حنفية وعند محمد
 لا ولاية لهما حال والحال والاخت والام على هذا الوجه في الغيبة المنقطعة مانع عن الشيع الا امام
 محمد من الفضل الجاني اذا كان في موضع لو استنظر جواب بعد الاستطلاع وانه ثلثات الكف امرنا خارج عنها
 زوجها ولم يخلف لها نفقة فزفت لامرأته الثاني الى فتنة شفعوية يدى الغريق بايجز فوق بينهما فانه يقع
 الزوجه اذا خفي **قوله** الفتنة وان كان للزوج عتار ومتاع واملاك فقد تحقق الحجر اذ لم يكن في جنس
 الفتنة لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء للنفقة لانه منزه القضاء على الغايب الزوج المحلل اذا كان عبدا صغيرا
 لان فوطيها ثم وجب ماله لها في فسخ النكاح واعتدت خلع للزوج الاول والاولى لم يكونا بالغا
 اما الجواز فروى عن اصحابنا في العيوض واما الاولى فلان زوجا ابنا يوسف ومحمد حنفية اذا زوجت نفسها
 من عبدا لا يجوز النكاح لعدم الكفاءة فتتحرر زوجة خلافا لما ذهب اليه في مثلها طلق بطلقات ثلث اذا
 لا يثبت وقد علمت المرأة انه قد حدثت لها امر عتار بعد ما فارقت زوجها بالشرع وعين ثم تبارك الزوج بعد
 انقضاء العدة والاباب بمحمد بن النكاح قال اما في القضاء فلا يكره الزوجه وقوع الطلقات الثلاث
 ولا يثبت لها ما بينها وبين امته فهي في سعة من ذلك قال وقد فقه من هذا المشايخ في زنى السيد الامام
 ابن سراج فانه عن ذلك الفتوى فكتب انه يجوز فسخه عن ذلك بعد عدة فقال له يجوز ولا يثبت لهما نكاح

باق في الباب السادس
 تزويج السوان ابنة
 الصغرى ونقص المهر

رجل غايبة منقطعة
 وله ابنة صغيرة تزوجها
 اختها والام حاضرة

ما يطلب

والنساء اللواتي من قبل الاب
 تزوجن لانه من قبله وعدم
 العتبات بالمتقنة
 حذو بنية المنقطعة

التزويج بالبر عن الفتنة
 الزوج المحلل اذا كان

الاولى في التحليل
 يكون حرا بالغا

لان
 بكره

فتنة
 زواج
 طلاق
 نفقة

ولم تحرم عليه امراته لان معناه نكاح ما جاز نكاح تدسا بانست بدان معناه ان نكاحه ولو طلاق
و عند و اخرج فتشود ميكوي نكاحه و ربح شيئا من ارضي جانيه شوطت حضوره و ربح نكاحه و جانيه
در طلاق يد بايد كه هم نداني باشد و حضوره و نواراد به التحقيق ان نكاحها نكاح النكاح كانه و صفاته
ولا امراته بالنفس و موكف كقولنا انا نكاحه و ربح شيئا من ارضي جانيه شوطت حضوره و ربح نكاحه و جانيه
او بعثت في ايام العبد و بين انها عدي ثم اراد ان يجعل في المهر شيئا من ذلك لانه وقت مدي فلا يتقلب
فقطا عن الدين و هذا بخلاف ما قال اصحابنا ان الزوج و المرأة اذا اختلفا في التبعها الزوج اليها
فقال الزوج من المهر و قالت هي مدي فالف قول الزوج لان ذلك الاختلاف وقع في ابتداء التعليل فيكون القول
قول المالك غلام استاذن من المولى انا باذنه له ينزوي و فلانة فانهم يشترط رجل من مولا يباذنه له ان ينزوي
فلانة فقال المولى استوري و ادشني تاكسي را بزنه خود قدر و ج الغلام فلانة جاز النكاح لان اذنه عام
فخرج ذكر النكاح المتقدم و جعل في تزويج امراته صغيرا ينزوي و ج ايساهم مات الاب و الزوج عاير
فكثرت البنت و تزوج برجل و حضر الزوج و ادعاها فاموت و لم يكن له بنته و لم يقض له فدخل بها الثانية
فولدت بنتا و للزوج الاول ابنة من امراته اخرى فاراد هذا الابن ان ينزوي و ج مدي البنت فان كان
هذا في حق الابن لا يجوز لان من زعم ان ام البنت و ولدت على فراشه فهي بنته و اما اذا
كبر الابن و مونت و ج البنت من غير تزويج الاب ينسخ ان يجوز لان اقرار الاب لم ينسخ على غيره و مونت
الرجل يقضي بغيره بعد ثم اشتراه و ج عليه الفسخ و عتق عليه **الباب الثاني**
و ادوم بدو فتم نكاح صحيح **رجل** قال لا فر زوجت ابنتي منك ان رضيت اتمها فقبل الزوج لا عقد
و هذا تعليق العقد بفسا و اتمها و فيه خطر و تعليق بالخط بطل **رجل** تزويج امراته بانه دينار
ثم تزويجها ثانيا بعد يومين بانه و جني يلزمه المهر الاول ففس و لا ينسخ العقد الاول اذ النكاح
لا يحل الفسخ و في البيع يلزمه العقد الثاني و ينسخ الاول و يثبت الانفصال في هذه فروع و يصح
الثاني و لا يكون هذا زياره الا اذا قال بلفظ يدل على الزياره و تزويج ابنته الصغرى امراته بغير معين
فيلحق الابن تزويجها ثانيا لا يلزمه الامر واحد و سياتي في الباب السادس في ذكر اختلافات
اصحاب ابي القاسم لاب اولي من العم لام في التزوج و اذا لم يكن المجنونة او المجنونة او الصغرى عصبه
فللام ولله التي و ج على احد الروايتين عن انه ج باع غبارا في لها شقة و كذا المحتومة و سلم
لهم الجمار بعد ابلو و جوز ان يقال يثبت لها الجمار و يكون ان يقال لا يثبت ولا عرف فيه رواية
ملكه اذ كرمنا في الفناء و الفسخ لها الجمار و لا يحل باحتة بطلع و تجوز فللام و اقرانها
بعد الام الحاصصة مع الزوج في المطالبين اذ يترك الاضطرار بها و في الشقة عليها و لو كان الزوج افسا
بمن المجنونة و المحتومة فللقاضي **رجل** يفسخ عنها قبل المطالب الزوج بفسخها و هو مما يوجب على القاضي

لو قال ما بعثت اليها مهر
و قالت مدي فالف قول الزوج

الفسخ كونه
عبد بغيره

التعليق باخطا بطل

بدرج من جمل مقتضى
قدرا جرد

ابن القاسم لا يولي من العم لام
في التزوج

و ذكره

ان يفعل

ان يفعل ذلك و يكتفي واحد من اقرانها يستوفي حقوقها و يدفع الظلم عنها و لو كان المجنونة او المحتومة مال
يجب على القاضي ان يحكم من يده و يفسخ على من يدين و ج بعث الى امراته شيئا و قال هي و يكسان او قال
بعد ما بعث و يكسان فرسنا و قال هي و يكسان فرسنا و قال هي و يكسان فرسنا و قال هي و يكسان فرسنا
من جهة المهر في هذا الوجه لا يسميها و يكسان مدي و هي مدي و انما يقبل قوله ان من جهة المهر في هذا
يسم شيئا فيكون القول قول من جهة التعليل اما اذا عيش ان مدي او مدي و يكسان لم يقبل منه انها من جهة
المهر و لو ساء و لم يقدر في الباب الثاني و سياتي خلافا في الباب السادس و لو بعث شيئا و لم يشهد انها
من جهة المهر لم ينو فان كان في بنته وقت الارسال انها مدي لا يقبل قوله انها من جهة المهر و لا يحل له ذلك
رجل تزويج امرته بالف درهم على فان كان معلوما يجب فسخها و ان كان مجهولا يجب مهرها ثم قال
في الدرهم العديلة جهالة يجب الرجوع الى مهر المثل الذي اذا زوجت باذن القاضي باق من مهرها فان
لا يجد العقد عليها اذا كان الفسخ في ناقصا فاحشا و لو تزويجها غير الاب و لم يجد باق من مهر المثل لا يجوز العقد
عليها لما ان ولا يثبت عقده بشرط النظر فبطل عند فاسد شرط كانه البيع يثبت فاحش يبطل في الاب ايضا
و لو بعثت و قال في ابي جبر العدة مهر المثل ولا اجبر بما ساء فعلى ما ذكرنا لا ياتي هذا الفروع و هو للزوج
و على قول من قال العقد صحيح يقال له اما ان يتم و الا فرق بينهما و قيل صح العقد و يثبت لها الجمار اذا بلغت
و الصحيح هو الاول العدة الموضع الذي يجب مونت له الارض في ارض الجنايات فكلما وجب بناء على عقد
صحيح او فاسد يستحق مهرها و ج بناء على و ج في مخرجي موكف على تقدير انه موكف كما اذا ابتاع
جارية فوطئها ثم بان انها ملك الغير سح عتق او موفقه الانفصال الواقع بالوطئ فان المستوف بالوطئ في حكم
في لمن اجزاء العين عند اصحابنا و لو استوفى من اجزاء العين وجب الارش و منها الج العتق و هو الارش
كله اذ كرهه القاضي في واقعة ان العتق ما ينزوي به عليها و رأت في موضع آخر العدة عشر الفضة و قرره
في موضع العتق المدة كرهها و قضيت ببيعها لها **رجل** في تزويج امراته فطلقها تزويجها ثانيا بفسا
عدها فعدها عنها الزوج الثاني فانها حلال للزوج الاول بالابلا و تنوارى الحقة و لا يكون العدة ما فيها
ولو جات ببول بعد ما عتقها فانها يلزمه الولد اذا جات بولدها و استوفى ففسا عتقها من وقت النكاح و لا
عنه بدو العتق روي عن النبي و م اعترله مني و لا اعترله مني ان الله تسمه اذا اراد خلق نسمة فهو
خالقها و ذكره الفقيه ابو الليث عن حسن بن مالك ربا يولد مع العتق اذ لم يحسن العتق و اذا
اراد ان يعول يبيح ان يصيب فوق ذلك العضو و لا يدخل فيه فاذا صبت تحت حنف ان يدخل
فيوله و عن عبد الله بن مسعود رضي تواتر اذ مضى في نسمة في صلب رجل ففسا على صفا اخرج
ان منها النسمة التي اخذ مضى فيها ان شئت فاعزله و ان شئت فاولج بكر زوجها و ليس بها غير
اذاها بعثت الزوج اليها مدي فقبلت فان يقول اليه يكون اجازة للنكاح الموقوف في اصح الاقا و بول

بعثت الى امراته شيئا
وقال هي روي كسان

قد مر
سياق كلام

تزوج امرأة بالغ و ربح مهر

في الطلاق
البيع بغير الفاضل يبطل في الاب

تفسير العتق و احكامه

اذا وطئ جارية
بمهر ففسا و ج جارية
نظر في العتق ففسا
ان كان في جارية
مديا بانه تزويج

ما خفف في العتق
بفسا

مهر المهر
اجازة لانه يولد
في الاق

ينظر في ارباب كذا
الامان وفيه يدركه المسئلة

انكاح في غير شوه في القضاة وفيما بينه وبين الله تعالى سواء ولا يفتح ملكه اذ كره وهو الصحيح ولو بقي
قاضي بيمينه بفتح ذكره الغيب في قضاة القوازل رواه خلف عن محمد والوجه فيه انه مختلف فيه فان مالكا
والابي اسبيح اجاز النكاح في غير شوه وذكر الفضلي انه لا ينفذ واختاره القاضي خان رجلا وامانة
مانا وقد كان المهر مستحقا لان النكاح قد ماتوا فلو رثته المرأة حق الدعوى على ورثة الزوج ولا خلاف
على العلم لان المرأة مطالبة مهر ابنته الصغيرة في مال الزوج فان كان مال الزوج في يد اب الزوج وهو
صغير فله مطالبة بالمهر رجلا تزوج امرأة على الف درهم ثم غدر الدخول تزوجها على الف ولم يدر شيئا
ولم يصف الى المهر الاولي ولم يكن الطلاق واقعا فانه لا يجب عليه الا المهر الاول رجلا تحت حرة فتزوج
امرأة عليها ثم علم ان نكاحه الا على الحرة لا يجوز فطلق الحرة فانه لا ينعقد نكاحه الا على الصغيرة
ويجوز الى تجديد عقد نكاحه الا على لان نكاحه الا على على الحرة غير منعقد امرأته ادعت على رجل انك
تزوجتني في مجلس الفسق وشهد على ذلك جماعة من الفساق فان اقر الزوج بالعقد يصح وان كان
الشهود فساقا والعقد سكران اما اذا انكح العقد والشهود فساقا لا يصح شهادتهم ولا يحكم ولا خلاف
في نفي النكاح رجلا قال لاني وخر فلان بنيتي بتودم فقال الابن فرمان تراست فتزوجها
على مهراتها فانكاحه منعقد وكفى موقف على اجازة الابن فان هذا اللفظ ليس باذن فان رضى او نفي فاجاب
بنفذ فيحكم مهر المثل مجنون تزوج امرأة من وليها ولا يعلم العلي انه مجنون فدخل المجنون بالمرأة فان
اقامت البينة انه استكرها حتى وطئها فعليه المهر في ماله وان دعت الى نفيها فلا حد ولا مهر ولا عقد
كلا عند عوجب ما اشار اليه في المبسوط ولو افضى مجنون بكارة امرأة باصبح فقد اساء في المبسوط والجامع
الصغير اذا افضىها كرها باصبح او جبر او بانه مخصوصة حتى افضا فاعليه المهر وكفى من جنا بذكر ون
الى هذا اوضح سهوا ولا يجب الا بالمرأة الموضوعية لقضاة الشبهة والوطى وجب الارش في حال رجلا
تزوج ام ولده لا يفتح ولا يفتح عليه رجلا اذ ان تزوج امرأة فاخبرت امرأته اني ارضعها فان
وقع في قلبه انها صالحة في مخالفتها فالاولى والافضل ترك النكاح معها والاحتراز واجب وان لم
يشهد قلبه على شيء فلا بأس بان تزوجها ومثل هذه الواقعة وقع في عهد صاحب الشريعة صلوات
اسم عليه فقال فارقهما كيف وقد قيل دست بيد زنده وبيان عاكس وان افكك الناس
واقنوك رجلا له امرأتان زينب وام كلثوم وكلاهما واحدة منها ولدان فارضعت اجنية ابنه زينب
ولهذه الموضع الاجنية ابنة قبل هذا الولد الذي اللبن منه ثلثة ابطى وارضعت ابنة منه
ارضعت ابنة ام كلثوم لا يجوز النكاح بين ابني زينب الذي ارضعت الاجنية وبين ابنة ام كلثوم
التي ارضعتها بنت الاجنية لانها ابنت اخته من الرضاغة ومخالها ولو ارضعت الاجنية ابنة
زينب وابني ام كلثوم يجوز نكاح اولادها مع اولاد الاجنية الذين كانوا قبل هذا لا رضاغة بينهما
وعلى قالها ولو ارضعت الاجنية ابنة زينب وابني ام كلثوم يجوز نكاح اولادها

النكاح في غير الشوه
المهر المستحق
اب المرأة مطالبة مهر ابنته
الصغيرة من مال الزوج
تزوج امرأة على الف درهم
لم يدر شيئا

ما يطلب

مجنون افضى بكارة
امرأة باصبح

ما يطلب في الوطى
رجلا تزوج
ام ولده

ارضعت ابنة ام كلثوم
لا يجوز النكاح

ولو تزوجها

ولو تزوجها امرأة ثم شهدت امرأتان انها اخته من الرضاغة لا يزوج بينهما ابنتها وانما
وان وقع في قلب الزوج ان المرأة الشاهدة صالحة في مخالفتها لا يحل له ان يدخل بها **الباب**
السادس رجل له جارية فاراد له تزوجها وجعل يمينها مهرها قال القاضي الامام الزاهد
شيخ الاسلام ابو المعالي يعقوبها على يمينها ثم يزوجهها عليه **رجلا** تزوج امرأة على مهر معلوم
ودخل بها وجعل عقارا لها من المهر وعقد قبالة به في وقت المرأة ويدعي ورثتها ان العقار ممدد
وادعي الزوج اني جعلت هذا من المهر قال القاضي الامام شيخ الاسلام القوي قول الزوج من يمينه ولا يفر
الورثة على دعوى الهبة الابينة ولم يلجأ وان شأوا اخذوه بما قال الزوج وان شأوا ردوه وطلبوا
نفيهم من المهر رجلا تزوج امرأة بالف ثم تزوجها بالدين قال القاضي الامام ملك الملوك ابو العلاء
الناجي على قياس قول الامام محمد بن بلزعة المهر ان وصار هذا المهر في الزيادة في المهر وعلى قياس
قول الامام يوسف بن بلزعة المهر الثاني لان البضع مملوك للزوج بالمهر الاول فلا يحتاج الى الثاني لان النكاح
لا يحل الفسخ عكس اذ كره القاضي الصدر البزدوي في شرح المبسوط والي مثل هذا الشارح شرح
الطحاوي للاستبجانه **رجلا** تزوج امرأة من نكاح معلوم لا يجرى قال القاضي الامام شيخ الاسلام
ابو المعالي ان وجد من تلك الدرام لم يرد فضاها وان لم يوجد لم يرد فضاها وتعد الى جنس آخر حتى يات
الربا فيه **رجلا** عن القاضي الكوفي في الدين عن فرض عليه القاضي **بنفق** ابنة الصغير فهرب الاب
بالصغير قال في سقط عنه النفقة المفروضة في المدة التي كلف في يده قال القاضي الامام ملك الملوك
ابو العلاء لا سئل عن رجل بعث الى امرأة شيئا ثم يدعي انه من جهته المهر وادعت انها حلة وقد تلفظ
الزوج عند البعث انها حلة ويحجج الآن بقوله صدق فانه حلة منظوما قال في قول الزوج فيه فانه فيها
ملك قوله مقبول والعرف فيه ان يقال بانه حلة متعارف محمول وكلام من قد قال فيه بانه
حين كلام فله مدخل **رجلا** ان شهد ملك الملوك ابو العلاء ما دعي امير المؤمنين يقول فاجاب
منظوما وقد نقل اليه من بلد مرور الى قاضي القضاة ابو العلاء كبتا دام الفتوى جلالا **رجلا**
ابها المتقن سؤالا طرقت به البناءة والكالا اذ انكح النكح امرأته حلالا على فني الذي من طوط حلالا
فلما ابروه وفيهم غيرة فقد غلطوا بما رآوا حلالا فاجاب له في النكاح فيه مهر مثل **رجلا** حلالا حلالا حلالا
حلالا وعند ما نطيموسوني كرم من اخذ الذي ساقا وحالا فان ذكر امرأته أم بلى في مهر مثل
عالمهم خالا **رجلا** فملا قلت والانصاف شرط ان ملك الملوك لنا سؤالا على ملك الملوك على عرس
وما بال الملوك اذا جلالا البست لانه لا زال عقلا يتم عاقل وجد له لالا وقال ايضا
لا سئل عن ابني كبير زوج ابوه امرأته ومولا ابني ملج النكاح وعمل بجب منظوما ما كان هذا العقد من نكاح
نوعا من جبل **رجلا** ان شهد ملك الملوك ابو العلاء نظم الجواب لكونه موقد عقلي ومعه
المسئلة حلالا على العقد **رجلا** اورث
لا جبر نكاح

الحال ما لن اذا اقر
تزوجها ما بالف ثم تزوجها

رجلا تزوج امرأة من نكاح معلوم لا يجرى

قال وقد كتبت في الباء
نظا في هذا مسئلة من جامع
سئل عنه نظما

رجلا تزوج امرأة من نكاح معلوم لا يجرى

وذكر الصدر الشهيد سام الدين في شرح الجامع في كتابه في تزويج من طلاق بان طلاق
بالطلاق ينفي لزومته بنسليم المهر اما بالموافقة فلا يوجب الزوج اليها حدة لا ينعقد مقامه في المهر ولا ينعقد
اجازة لان المدة ابتدائية لا تعلق لها بالنكاح وقد يحرك بين الاختين اما الاجازة بالقول فقد
توز بعض السابح لان الاجازة غير العقد وقيل هو قول محمد بن الطاهر لان الاجازة بالقول
لواجز بالموافقة لان الاجازة لا تعلق بين بخره الاذن السابق ولو شئ الخالف فاجازة
كان بعد الاجازة بالفعل لا يبرأ وان كان قبل الاجازة فاجازة التهمة يقع الطلاق وكذا قال الامام في
هذا كله في قوله ان تزويج امرأة او طلاق زوجة امرأه او قال بالغايسة مبرأه او موكام في رزق
كتم اما قوله ان تزويج فضولي تزويج في امرأه في طالق فقد اختلف السابح في حقه افتى الشيخ الامام
الاجل ركن الدين ابو الفضل الكرماني رضي الله عنه بوجوه امرأه ولا تأثر لهذا القول لعدم
الملك والاضافة الى الملك ووافقه في ذلك الامام في الدين محمد بن محمد وروى الشيخ الامام النسفي
انه هذه اللفظ معتبر في تزويج فضولي اذ يقع قبل دخولها في ملك الخالف لان المعلق بالشرط
لا ينفذ الا بالشرط ونوقال الخالف بعد عقد الفضولي طلقها ثلثا ينعقد كمن لا يحرم عليه دخولها في ملكه
لكن لا ينفذ الاجازة لانه صار مراً وقد ائتمروا بانها لا يوجب بالفعل فيكون صحيحاً ولو توبعها غيري لاجلي
فاجب لاجلها لانه شرطه على نفسه كذا ذكره المشي اما قوله كذا دخلت فلانة في نكاحي فهي طالق افتى الشيخ
الامام ركن الدين ابو الفضل الكرماني ان نكاح الفضولي لا ينعقد ثم في نكاح الفضولي لو كان الخالف حاضراً في
مجلس العقد والفضولي يخلو له وهو طاهر ساكت قال الصدر الامام جمال الدين البيروني لا يكون حضوره
كالمشورة بنفسه بخلاف التوكيل فان من وكل رجلاً ان يزوج امرأه فباشروا الوكيل العقد كحضره الموكل يكون
الوكيل شاهداً للموكل بمشروا حتى لو لم يكن شاهداً الا شاهد آخر ينعقد العقد كحضره والتوق ان الوكيل حكم
الوكالة ينقل كلامه وعقده الى الموكل فيسبى الوكيل شيئاً ومعه والفضولي ليس بوكيل له لينقل كلامه
وعقده الى الموكل ويسبى موته من غير ان يكون سكوتة رضا منه بذلك ولو قال كل امرأه تدخل في نكاحي فهي طالق
ثلث قال الامام غير النسفي ينعقد نكاح الفضولي لانه دخولها في نكاحه لا يكون الا بالتزويج فيكون ذكر الحكم
ذكر السبب الذي يخصص به وصار كانه قال كل امرأه تزويجها فهي طالق ومما اختلف في قول كل عبد وطر
في ملكي فهو حر فانه ينفذ الفضولي اذا اجاز بالفعل لان ملك العبد بالشرع فحسب له
اسباب من البتة والمجوار وغير ذلك فلا يكون ذكر الملك ذكر الشراء واما ذكر النكاح فيكون ذكر تزويج
لا محالة وذكر النسفي ومما اختلف ما حكينا عن الامام ابو الفضل الكرماني من ان نكاح الفضولي اما قضاء
القاضي فقد ائتمروا على جواني ولم يقبل احداً لا يجوز الاداوية عن ابن يوسف انه قال اذا كان الخالف فيها

ان تزويج امرأة
ان تزويج فضولي
المصلحة في نكاح الفضولي

طالع ما دخلت في نكاحي

طالع ما دخلت في نكاحي

طالع ما دخلت في نكاحي

طالع ما دخلت في نكاحي

في العبد

وذكر في نكاحها

الصحيح

بمسند وقوع الطلاق لا يجوز له ان يدعي ان نفسه براء من القاضي لانه انما يكون براءاً من القاضي اذا كان
واحد من بايعين الخلق صاذا كافة الخلق كلهم اجمعوا على هذا فيدعي ان نفسه براءاً من القاضي
ان تزويج الخالف امرأه بنفسه ثم يترفع الى قاضي ينعقد بطلان العبدان وادعت المرأة انه طلق
كل امرأه تزويجها فانكح الزوج والوقوع واقامت المرأة شهادتين على انه طلق فحكم القاضي بفسخ هذا
النكاح والقضاء العبدان السابق على قول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ولو حكم الحاكم بالقضاء العبدان السابق
قبل ان تزويج الخالف امرأه والظاهر ان الخالف ان تزويج من شئ فانه لا يصح لان حكم الحاكم انما يجوز بعد حكم
النكاح ودعوى المرأة بايقاع الطلاق ولو يترفع الى قاضي خالف حكمه بفسخ هذا النكاح لا يصح الا اذا
اعتقد في هذه المسئلة ما هو قول السابح وادعى اجتهاداً الى ذلك ولو نصبت القاضي الخلف فيفسخها فتعوبها
بحكم بفسخ النكاح لا يصح الا ان يتبين بحكم ما هو المذهب عندنا في جواز ذكره في حال الذي وقا عني من السابح
لنفسه لهذا الحادثة خاصاً للبرز اما لو نصبت قاضياً محله او قربة جاز ولو كان رجلاً لم يكن بفسخ ذلك جاز ولو
ذلك الى قاضي آخر فامضاه بعيداً لا ما كان يفتي عليه لا يملك قاضي ان يفسخه وذكر جواز الحكم في هذه المسئلة
الصدر الشهيد سام الدين البخاري في موضع من موضع واحترز في موضع واختاره والده برهان الدين
انه ينفذ ما شئنا ومولانا جمال الدين كذا لا يخبره ذلك وسألت مولانا جمال الدين اذا حكم حكم بفسخ النكاح ثم اراد
ان تزويج امرأه اخرى هل يحتاج كل مرة الى تجديد الحكم قال لا يحتاج الى تجديد الحكم في كل تزويج في القول الصحيح
وان قبل ان يكتفي بذلك الحكم ثم سألته ان الجدة في هذه المسئلة نكاح الفضولي او قضاء القاضي بطلان
العبدان اي القولين اولى اجاب وقال لا اولى عندى ان يترفع الى الحاكم فتعوبها بفسخ النكاح وادعت
النكاح على الصحة لان محله ان كان اذا حكم بفسخ ذلك فانه يحل الحكم له ان يترك مذهب ويجعل حكمه وشي
ان يكون حكماً من جهة الامام حتى يكون حكمه كالأجاء او كالفن اما اذا حكم رجلاً لا يكون حكمه كالأجاء او كالفن فانه
لا يترك مذهب حكمه على ما عرف ان حكم الحاكم حكم المتعاقدين بانفسهما لان ولايته مستغلة من جهة ما فلو استغلى
جستلي ولم ينفذ باخذ من الوجهين يكون حلالاً وقيل ان كان الخالف شاهداً فافاد على احد من الوجهين افضل
من الغروية وان كان شيئاً كبيراً فالغروية في هذه اولى ولو كان له مال فالسوى او في واحوط ومع ذلك فلا يتخلل
باجد من بين الوجهين لا ورز ولا بال ولا شبهة ولا خيال هذا ما عندنا من الجواب في هذا الباب

كتاب الطلاق

باب الاول رجل طلق امرأته ثلثاً واقام معها فانه اشترى طلاقها فيما بين الثلث
ينقض خدتها والآفلا وكذلك لو طلقها فان كان الخلف فيما بين الثلث واشتد على ذلك ينقض العدة والآفلا
كله اذكره وهو الصحيح ومن بعض السابح خلافة في كراهية الامام الشهيد في واقعة هذا المسئلة واختار
قولنا في ان لا ينقض العدة في الصون التي كتم طلاقها وحكم من بعض السابح انه انما يترك رجلاً او ذكر
في الفناء وان امرأه طلقها زوجها ثلثاً فانه لا ينعقد على منع نفسها من نفسها فانه اذا طلقها لانه لا يملك دفع
شئ عنها الا بقتل ولا يقتل

وذكر في نكاحها

الصحيح

نصبت القاضي الخلف فيفسخها فتعوبها بفسخ النكاح لا يصح الا ان يتبين بحكم ما هو المذهب عندنا في جواز ذكره في حال الذي وقا عني من السابح

سألت مولانا جمال الدين اذا حكم حكم بفسخ النكاح ثم اراد ان تزويج امرأه اخرى هل يحتاج كل مرة الى تجديد الحكم قال لا يحتاج الى تجديد الحكم في كل تزويج في القول الصحيح وان قبل ان يكتفي بذلك الحكم ثم سألته ان الجدة في هذه المسئلة نكاح الفضولي او قضاء القاضي بطلان العبدان اي القولين اولى اجاب وقال لا اولى عندى ان يترفع الى الحاكم فتعوبها بفسخ النكاح وادعت النكاح على الصحة لان محله ان كان اذا حكم بفسخ ذلك فانه يحل الحكم له ان يترك مذهب ويجعل حكمه وشي ان يكون حكماً من جهة الامام حتى يكون حكمه كالأجاء او كالفن اما اذا حكم رجلاً لا يكون حكمه كالأجاء او كالفن فانه لا يترك مذهب حكمه على ما عرف ان حكم الحاكم حكم المتعاقدين بانفسهما لان ولايته مستغلة من جهة ما فلو استغلى جستلي ولم ينفذ باخذ من الوجهين يكون حلالاً وقيل ان كان الخالف شاهداً فافاد على احد من الوجهين افضل من الغروية وان كان شيئاً كبيراً فالغروية في هذه اولى ولو كان له مال فالسوى او في واحوط ومع ذلك فلا يتخلل باجد من بين الوجهين لا ورز ولا بال ولا شبهة ولا خيال هذا ما عندنا من الجواب في هذا الباب

اعانة الغضا، يؤخذ باقرار انه طلقها اثنين وسبعين مائة في هذا الباب امرأة حلفت وقالت تاني
 شوي فخره تداستام از بابي نسيتم فداست حبة ومي شوي في ذلك لا يحزن رجل قال لامرأة
 اكر تزني خانه طلاق شوي از زني مطلق فدخلت وقع الطلاق رجل قال لامرأة تزني
 فنتي بهي لار طلاق فانه يتبع اه نوي هكذا ذكره وسالت شيخنا جمال الدين البزجي وي فنتي قال لامرأة
 بهي لار طلاق زني مني قال لا يتبع لانه اذا قال انت امرأة بثلاث تطليقات لا يتبع فكذا كان مهنالان
 ذكره اللزج مبالغة في كونها امرأة له رجل قيل له زني فوثقني رايك طلاق باي كذا ويكبر لا يتبع
 هكذا ذكره ومي فنتي هذه الالفاظ ما ذكره الصدر الشهيد واقعة امرأة قالت لزوجهي مرا
 طلاق ده فقال داو كبر او قال كبر كبر او قال داو باو او كبر باو او كبر است او قال داو
 انكار او كبر انكار فغنى الاولى والثانية اه نبي الا يتبع يقع والافلا في الثالثة يتبع نوي اولم ينو ولا
 في ذلك البينة و في الرابعة لا يتبع نوي اولم ينو رجل طلق امرأته ثلث تطليقات وانكر الزوج وقوع
 الطلاق فارادت المرأة ان تعذر وتزوج بزوجه اخرى فليس لها ذلك لانه لما كان منكرا لا يمكن
 ان يتزوج بها باق وتطير وقد سبق وسيا في في الباب الثالث رجل قال زني طلاق كزاني
 كارتو انكده ومقصوده ونسي طلاق كزاني كارتو فاللفظ محمول على الآلات التي يتكلم بها الا ان
 معنى الغضا، والقدر امرأة قالت لزوجهي رايك طلاق باي كذا وكني فقال كنههم ثم انها كانت
 معا حتى حاضت ثلث حصي ثم طلقها تطليقة اخرى فانه يقع لانه كما كانا معا بحكم الزوجية لا ينقض العدة
 على ما توفي صدر الباري امرأة قالت لزوجهي اكر موي مر اس طلاق ده فقال الزوج اكر مراد ونونست
 به طلاق داوم وتغلق لا لا يتبع شيء لانها نسي فالت هذا مرادى ولان الزوج علق طلاقها بحشيتها وارادتها
 رجل قال في حال الغضب ابي نسي فراح زني به طلاق فان اراد بهذه السبب والشيعة لامرأة
 نفس فقد وقع عليها ثلث تطليقات امرأة قال لزوجهي مرا طلاق ده فقال الزوج ترا طلاق غانده است
 لا يتبع الطلاق هكذا ذكره وذكره قاضي الغضا مجد الدين زني ان هذا ليس بايقاع اما لو اقر ان طلاقها
 لم يبق لانه قد او قهرها يؤخذ باقراره رجل قال لامرأة ترايكل طلاق فقال له رجل جلونه كفتي ابي لفظ
 طلاق فقال له رجل قال به طلاق كفتي ام هذا اقرير بثلاث تطليقات في الغضا، وفيها بينه وبين الله
 ما كان كاذبا لا يكون تشابها يكون واحدة وقد مر نظرو هذا في هذا الباب رجل قال لامرأة ترايكل
 قال الزنا كان يعرف السلاق من الطلاق لا يتبع ومنه المسئلة بوجودها توجد في الغضا وي الصوي رجل قال
 لامرأة اكر تزني مني بثلث طلاق ده ووسه فان نوي بهذا ايقاع الطلاق فقد وقع ثلث تطليقات رجل
 قال لامرأة ترايكل طلاق باي كذا ذكره قال مرتين فقد وقع عليها تطليقتان لان الطلاق ذكره مر
 وموالمع رجل قال لامرأة تزني مني بهي لار طلاق لا يتبع شيء وهذا الجواب يوافق جواب جمال الدين

بعد از طلاق زین منی

16.

فانتم اطلاقنا
ثم انكم اطلقنا
فانتم اطلاقنا
فانتم اطلاقنا

براطلاق غانده است

کتابخانه ملی ایران

سینہ

مجلسه ۱۲۸۷

از مرثی الی الفصل
 صاحب فذ الباب
 طالع ضای به من فرام
 او به یون میر صرم
 رسته فال مرثی
 رسته فی کمال
 قال مرثی تو فرام
 فقال ضواء طالع
 ضواء صرم
 قال کمال
 و لم یکن یکن

مرا طلاق ۲۰ فقال
افكاركم وادوم فان
ما ينو لا يقع الطلاق

در طلبان و دو
و سه و ادم لا یغنی

لأنها لا أطلقت نفسها
فقد خرج الأمر من يد

اگر تو ایمن از من باش
و اگر نه ایمن از من باش

26.

—

—

الفقه

10/1/1911

ليس لها الف تطلب

دفعہ ۱۰۰

مجلس شورای ملی و دولت

[illegible]

اگر من چو منیر کیم زن من
طلاق بپذیرد او طلاق شود

خلق ان لا ياخذ حق من غيرهم
واراد ان ياخذ فخلق نفع

الجلل المعكوس

قال الخليفة
لبسوا بامام لا يفرح طلاقه

صلى الله عليه وسلم
عند وفاته الشهيدي

تفتحة المغروضة
يسوق بالطلاء والوان

عن الوكيل بالطلاق
ان لا ينفذ امرأة الموك
فوقل افرس

بطلان ابدیة الامر

تسعى طلاقها جميعا احاطا طلاق الموكرا فلان وكذا واذ في التوكيد وطلاق الوكيل الثاني فبيع واماطا طلاق الوكيل
الاول فان طلق لا يطلق امرأة الموكرا فقد طلق وكذا فكذا طلق كما لو طلق امرأة لا يطلق امرأة فلو لم يبيع
فطلقها قال زني طلاق كنه فلان كاف تكند فكذا تعلين يعرف اصل البلد والافرق بيني الى الانبوي الحالف
شيئا او يقول غرضي ان افعل كذا بكوه امرأة طالق ففي المصودتين يكون تعلين الا في المصود الاول
يعتبر فيه عرف اصل البلد وفي الثاني يصدق انه اراد التعلين وان لم يكن عرف اصل البلد عليه فذكره وقد
كتب في الباب الاول في ذلك اخلافا **فصل** في الاقرار مراد يوثق كقصة زن برزني طلاق واختلفا
في ذلك فالقول قول الزوج لان ملكه وقوع الطلاق والخصم لا عليه بوقوع الطلاق فلا يسمع والبيع بقول
الرجل الواحد على قولهم وكثرة الفتاوى ان رجلا قال لامرأة ان لم يكن فرج احسن من فرجك فانت طالق
وقالت المرأة ان لم يكن فرجي احسن من فرجك فبعدي حر ان كانا وقت ما قال الزوج ذلك فابطلت برزني
يخبرها وحقت الزوج وان كانا قاعدين بعد الزوج وحقت المرأة لان فرج الزوج في حالة القبول
وفرجها حالة البقاء لعين ولو كان الرجل قايما والمرأة قاعدا قال القمية ابو جعفر اعلم هذا الفصل والظاهر
ان يكتفى وسألته فيما اذا اختلفا وكان الرجل قايما وقت البين والمرأة قاعدا قال يقبل قول كل واحد
في حق نفسه ولو كان على العكس باه كان الرجل قاعدا والمرأة قايمة فالجواب كذا **الباب الثالث**
امرأة قالت لزوجها ام اطلاق ده منه جيب بد واستودعي زوجهي كفت ولم يطلق لاي بيع امرأته قالت
لزوجها طلقني فوكند ما مرة فقال اينك طلاق ثم وكند ما ثانيا وقال اينك طلاق ثم وكند ما ثانيا فقال
اينك طلاق بدخين وبد وقال الشيخ الامام احمد الغلامي بسم قد وقع الطلاق ولو قال اينك طلاق
اينك دو واينك سه ولم يلفظ بالطلاق لا ينعى قال الامام عمر النسفي الا فرق بين المسلمين وجواب مسلمي
الاسلام في الاول ولم يطلق وكذا كذا في الثاني اينك طلاق ينعى لاي بيع منه في المسلمين وجواب الامام الغلامي
في الثاني اينك وكذا كذا في قوله ولم يطلق ينعى عنده في المسلمين فشيخ الاسلام يقول في الفرب طلاقا
فيطلق والامام الغلامي يقول في الطلاق فوقع وحسنه ففهي قال لامرأة ان جامعك فانت طالق فطابها
وقع الطلاق لان الاسم وان كان في الجماع في الفرج حتى صار به معا لكتي العامة فيموتون هذا جماعا ويعتدون
منه انوعا من ذلك فانهم يقولون جامعها في الفرج والبدن فوقع الاسم عليها في حق الحث ويعتبر الزوج
والمرأة ايضا لمرطا وعنه لان هذا الفعل محض **قال** لامرأة تدابك طلاق كس طلاق ينعى في العطف
ومع مدخولها طلقفت ثلثا لقله انت طالق طالق طالق سئل كم طلقها قال ثلثا ثم زعم انه كان كاذبا لا
يصدق في ذلك فضا قال دادمت بك طلاق وسكت ثم قال ووهه نفع ثلثا لانه بناء على الاول
بدليل اذ خال الواو في الكلام وهو العطف وان قال دو بغير ما سئل ان نوى بيع ثلثا للزوج
العطف لم يوجد لكن يجهل كما قد بالاول فاذا نوى **فصل** في طلق امرأة واحدة او اثنتين والابري

ز شش طلاق که نشان
کار نکند

قال مراد بن محمد كفته فقال
كفتم فقال اكرت كفته زن
بر امير طلاق

ان لم يكن وزعي احسن
من فروعك فان طالع

فوكزه فقال ابنك
طلاوق

ان جامعتك قامت
طاعتك وطلاط بها

منه الى

الكتاب الثاني

سید علی شریف

١١

20

[illegible]

انه بعد العسر لا يجوز للعقد فيكون كل واحد حكم نفسه **رجل** قال ان عنت وانما على غيبتي كذا فاما امرائه فبغير
 فقلن ففعلها بكذا يكون هذا انما يكون لا يقتصر على المجلس او نحو هذا قال موقوف كذا لان ذلك الامر بالبدل
 ففعلها بكذا يكون موقوف مطلقا كذا قال ثم كتب هو وعيني مني ما يحسن قدره وخاف ان امرائه يبدون
 فينصر على المجلس قال لا اخلع نفسي من غير شيء فاخلعني وقطع يميني ولا يجزئ قال كذا اخلع نفسي
 او اخلع نفسي من غير شيء فخلعت بالجمع حتى بقوله الزوجه قلت قال كذا استنكر
 طلاقا بالحرمة او قال اخلع نفسي مني بالجمع فخلعت بالجمع ثم اخلعني من غير قول قلت **رجل**
 وفيه اختلاف بعد ما مضى صيغة من عنتها وقد فارقها تنقضي العدة لان هذا هو الحق لا يجب بالحد وان اقرانه يعلم بالحرمة لان
 هذه الصيغة شبيهة بغيره بل شابهت ذلك في اختلاف الصحابة ان المصلحة في كتابات الطلاق وهي رواجع عند
 بعضهم فكل من عنت في الوطى في النكاح من وجه فخلعت العدة العدة قال وفي المطلقة الثلث اذا ادعى البتة
 فذلك وان قال عنت انها على حرام فهو زنا فلا ينقض قبل ولو تزوج بها فولدت لغيره لم ينكحها في ثبوت
 نسب الولد عند أبي حنيفة ولا لا ينقض تزوجها من غير نكاح في ثبوت النسب وان لم يعلم الفاسد ثبت النسب اجماعا
 اذ في البين لو قال عنت انها على حرام ثلث العدة لا بد من احدى عليه ولو خالفها على حال لم يوطئها
 في العدة وقال عنت بالحرمة شتان لان غير وعيني رضي يقولون لا يبنون بما دون ذلك فاورثوا ذلك
 شدة المطلقة الصغيرة ينبغي ان تعتد المطلقة في بعض الشئ ومع تعنته بالاستمرار عند أبي حنيفة يعتبر بالامام
 وفي بعض اليوم الاول من الشهر بالاحكام لان اعتبار بعض اليوم فيه حرج فتعاط اعتبارا كما في تقديم النية
 على الشروع في الصوم والصلوات **زواج** اقر بالحرمة في مدة وبانقضاء العدة وما في بيت واحد
 وفراش واحد لا يصدق في استنساخ الحرمة وانقضاء العدة وعليها استيفاء العدة وما ذكره في باب
 الاقرار بالطلاق من كتاب الاقرار ان من اقر بان طلق امرأته عند ثلثة اشهر وصدقة كانا مصدقين
 قضا وبه انهما كانا مفترقين في ذلك الزمان **قيل** له لو كان مفارقا امرأته عند زمان لم اقر
 بالحرمة من المدة هل تصدق بانقضاء العدة قال نعم قلت هكذا ذكره وموجبه والمنكحة على مقتضا
 في التناهي الصوري **رجل** قال لا فعلت كذا فامرأته طالق ففعل لا يدخل فيه المصدة على طلاق
 باني حال قبل ابن زكريا فطلaque لوجه الاشارة ومع محار الطلاق **الباب الرابع**
رجل قال حلاله خذني بومني حرام ان فعلت او قال مخرج بدست راست كبرم بومني حرام
 ان فعلت كذا هذا كلام طلاق باني ولا يصدق انه لم يره به الطلاق لان الناس في بلادنا هذا اعتادوا
 طلاقا ولو قال مخرج بدست كبرم بومني حرام لا يكون طلاقا لعدم العرف ولو قال مخرج بدست
 كبرم بومني حرام لا يكون طلاقا لانه اسم جنس ولو قال مخرج بدست راست كبرم بومني حرام
 حرام كبرم بومني حرام لا يكون طلاقا وهو قوله مخرج بدست راست كبرم بومني حرام امرأته فقال

وطى المطلقة الثلاث
 في العدة وادعى الشبه

سئل عن تزوج عترة بالعترة
 وقال في تزوج عترة بالعترة
 قال سرماه عترة تدار

سئل عن رجل طلق امرأته ثلثا
 وادام معها هل تنقض العدة
 قال ان اشترط طلاقا في
 الناس تنقض العدة والا فلا
 ولا له خالها غير

ورجل اقر
 بانقضاء
 العدة لا يصدق

في العدة
 في العدة

كبرم بومني حرام

كبرم بومني حرام بدست راست كبرم بومني حرام ففعل كذا كبرم بومني حرام
 امرأته فانها تطلق ولو قيل له لم يره به الطلاق لان الناس في بلادنا هذا اعتادوا
 لان الواو للعطف على الاول وقد قطع الكلام ولم يصل وان اقر انه عني الوصل وموت في طلق نفسه
 لم يثبت ايضا لانه عطف على الباطل لان الاول تطلق مطلقا وليس له امرأته في الحال
 فيطلق ذلك والعطف على الباطل باطل فاما اذا لم يكن بد لغيره فلهذا السبب معطى بل هذا
 استنساخا من السبيل ان عني بالكلام ما تكرر بعد هذا متعلقا بفعل ذكر الشرط والتفسير صحيح
 بعد القطع وهذا القول بدست راست كبرم بومني حرام لا يصدق لان لا يصلح له ان يزوجها
 يداد به التعليق فانه لو قال كل امرأته في اقر فعلت كذا اقر عنت كل امرأته ان تزوجها
 لم يصح كنه في مسئلتنا يصح لان قوله كبرم بومني حرام صيغة صيغة المستقبل فصح ان ارادة ما يتقبل به
 لا احتمال الصيغة فكل خلاف قوله كل امرأته يا هكذا ذكر النسخة في الامام محمد بن عبد العزيز الاوز جندى
 في قوله مخرج بدست راست كبرم بومني حرام ولم يكن له امرأته كان عينا عليه الكفارة اذا عنت وقال
 في قوله مخرج بدست راست كبرم بومني حرام لا يصدق لان لا يزوجها ولا يزوجها ولا يزوجها ولا يزوجها
 الاوز جندى المسئلة الاولى ينفى فامكن عطف الطلاق عليها وهذا احتياط ربيح الاسلام السعدى
 واما الامام عمر الفنى فام لم يجز الاول ينفى لم يكن عطف الطلاق عليها وهذا احتياط ربيح الاسلام
 ابن محمد بن ابي شجاع وذكر الاوز جندى ايضا في المسئلة الاولى خبره وعلى قوله كل امرأته في
 فهي طالق اذا فعلت كذا او بستان امرأته فان كان نوى امرأته بزوجها بغير نية ويكون قوله كل امرأته
 لا ينفى له قوله كل امرأته فان يكون يا فصح اذا نوى الاضمار ولا يصح اذا طلق والصحيح قول النسخة
 لانه اوقع الطلاق على امرأته فان يكون يا فصح اذا نوى الاضمار ولا يصح اذا طلق والصحيح قول النسخة
 كنت فعلت وقيل كان فعل بانت منه بتطبيقه بانية نوى اولم يندخل بها اولم يدخل لان كل واحد
 من القضاة يائي عندنا بالعرف وقد تكلم بها وعلمها على الترادف في فعل قد فعله والتعليق بالموجبه
 تحقيق فصار كانه اطلق وقال انت على حرام وانت على حرام ولو قال هكذا اوقع الاول ولا يقع الثاني
 لانه الباني لا يلحق الباني بخلاف ما اذا علمها بتمثل مستقبل فبعد الفعل بقائه جميعا لانها تعلقا
 جميعا بذلك الفعل فيوجدان جميعا عند وجود **رجل** قال كبرم بومني حرام امرأته ثم قال لها في العدة وادمت
 سه ولم يره على هذا فان نوى الطلاق الثلث طلقت ثلثا وانما شرطنا النية لانه لم يلفظ بالطلاق
 فصار كقوله انت واحدة فلا يقع بغير نية فان ينفى كنهه بدل ليل اشتراط النية والكنايات
 لا يلحق المحلقة بالايجاع وفي مخرج الطلاق اختلاف عندنا يائي وعند الشافعي لا يلحق **قيل**
 الكنايات التي هي بواني لا يلحق المحلقة فاما الكنايات التي تقع رجعية فانها لا يلحق المحلقة لقوله لها بعد الخلع
 انت واحدة اذا نوى الطلاق ومع اخرى

والعطف على الباطل باطل

كذا

رجل طلق امرأته ثم طلق
 في العدة ثلثا يبيع
 في العدة ثلثا يبيع

الكنايات التي هي بواني
 رجعية يلحق المحلقة

کرمیای: سترنو
فرو گمن فانت طالع

طلاق شدی
می خواهی

سید بنی قریه
 و غیر اینها
 و در این کتاب
 از اشیاء و احوال
 و غیر اینها
 و در این کتاب
 از اشیاء و احوال
 و غیر اینها

بدونها وان كان الحال يدل على انه كره مضاجعتها لم يثبت الا بدخوله في فراشها في يوم امرائه قال
لزوجها امرائه بان يكون في بيت امرائه طلاق واما طلاق في فراشها فانه طلاق واما طلاق في فراشها فانه طلاق
لم انزل الطلاق فانه يصدق عند من يعتقد امرائه من جهة معتقة جرح على كراهة من غير حصة المرأة
ولا سبق ما يدل على ازالة طلاقها واما من مندرستاندا مفت طلاق لا يبيع لانه مندرستانا اسم للطلاق
دون اهلها فان قيل قد علمت يجوز الاضمار بالغا رتبة بنرس از دية يعني اهل دية فعد
علمت يجوز الاضمار رتبة كانه قال وادوم اصل مندرستانا لم لا يبيع قلبا هو على اختلاف المباح
فيمت قال طلقنا وبعذا وادوم امرائه بعد ادية والصحيح ان يقال لا يطلق من لان اصل مندرستانا
رجال ونساء فاذا جمع بين الامل وغير الامل لا يبيع وكذا ينبغي ان يكون الجواب في اصل بعد له و
وانما الخلاف في ان يندفع ومن حاله للطلاق رجل ادعى على كثرانك وبعث الى كذا واطرف
بالطلاق على ذلك وانكر المدعي عليه لا يبيع طلاق المدعي اذ هو صادق في دعواه لانك والطلاق
ولا يثبت ما ادعاه من الهبة لانه بدعي والاخر منك وقد مر جرحي هذا في الباب الثاني امرائه وكنت
وجلا ان يزوجها مني فلان في زوجها بغير شهود لا يصح وان طلقها لا يبيع وهذا ظاهر فان كان مجتمعين
زمانا اجتماعا ظاهرا ثم طلقها ثلثا يبيع ولا يمكن ان يزوجها في الحال لانها في هذه الحالة لا يصدق
على بطلان هذه الطلقات لانه اجتماعها مع دعوى النكاح ظاهر اقرت بصفة النكاح فان قال الكوفي
وانما ميراث على ذلك وهو اجتماعها مع دعوى النكاح ظاهر رجل قال لزوجي ما اسم امرائي
فقال عايشة وكان اسمها فاطمة فقال اي زنه كتر است تخانه بام او عايشة از تو بطلاق اگر فردا
اي نياي فقال نعم ولم يبيح لا يبيع الطلاق حلت مع امرائه ومي شتي زينب فقال اگر بنام تو زن خوام
فلك طالق فزوج من هذا المختلعة لا يبيع الطلاق رجل قال لامرأته سمع زناي خويشني از مردان
خريد من خويشني از تو خريم فبروشني فقال امرائه انك طلاق در شك منست وادمت صد طلاق
فقال الزوج دادمت طلاق دادمت طلاق وادمت طلاق ومي كويدها فتنوس وي فواسم ودية
سخني وادمت ثلث طلقات لانه صيغة صيغة التلخيص رجل قال لزوجي انك لا يشر
البحر فشدوت عليه امرائه في هذا الخلف فقال الكوفي چون معنا وطلاقة شدة في معي اعمي فهدا
اقر لها بالطلقات الثلث امرائه قال لزوجها مني از تو ييكسو فقال الزوج هجنان تو ييكسو فاقبل
منها انما لان طلاق وانه اختلف المتقدمون فيه ولو قال الامرأة ان فعلت كذا فانك على حرام
ففعلت وفردمت عليه ففعل له جوا حرام كرهى زن را فقال چون حرام شد چه يك طلاق وجه
طلاق لا يبيع عليها طلاق لغير امرائه قال لزوجها تو زنه كره فقال كرهني زن كرهه ام كرهني
زنه كرهه ام از مني به طلاق وبعديز مني به طلاق فانها تطلق من ان تزوج غيها لان قول ان تزوجت
بتساول نكاح هذه ونكاح غيها ما يمكن لا قال في طلاق
وانت ايضا

طلاق و امیر

و اووم مفسرنا
مفت طلا و

الرمي

قال وميت كذا
بالطلاق وانك
لا يقع

وقر مرزا

البريد

تقدیر (حاصل)

الم تقرأ

عم از تو بطلا
روایان

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

—

2

انفرد

میر طالع

و هو عطف مود بل على المغايرة ثبت **رجل** له امرأه حلالا **رجل** من
عليه بثلث فدخل على الحلال فقال **رجل** بزوج حلاله فقال الزوج سه طلاقه فكأنه است
كه او راسه طلاقه كونه طلقته **رجل** ثلثا **رجل** طلقته من امرأته ان يامر الصكا كذا في كتابه طلاقا
ان سافر فقال الزوج للصكا كذا خطي بنوبس وبتداه كذا كذا من بنوبس بنوبس وبتداه كذا كذا
ازمني بثلث طلاق فقال لا ارضى بواحدة واريد كذا بالطلاق الثلث فلم ينفقا على مرله حتى
خرجوا ولم يكن الصكا كذا شيئا فلو خرج من غير لفظها طلقته واحدة لان الامر بكتبة خط اليمين
الابعد بثبوت اليمين وهو قوله اخبر امرأتك طالق او ابرها او قل لها انها طالق اخبروا ولم يخبر قال
او لم يقل طلقته كذا في قوله قل لها انت طالق لانه قد قيل له بان يقول لها انت طالق ولا نطق
حالم بقول اما الايام بانيات الذكرك لليمين لا يكون الا بعد ثبوت اليمين وكذا لو قال اكتب خطا باقرار
له بما فيه تو مو يقول بل باللف يكون اقرارا بما فيه وكذا لو قال اكتب خطا باقرار
بالبيع وان لم يكتب فان قال للصكا كذا مائة ثم ملك ثم قال مرة اخرى اكتب لها فانه يكون
يمينا واحدة لانها قال ثانيا اكتب هذا يكون تعا ضيا بكتبة في ذلك الاول لا بكتبة يمين اخرى
ذكر منها وجعل الامر بكتبة الفصل اقرار بالدين والبيع والطلاق وقد مر في الباب الاول خلاف ذلك
معنى امرأته قال لا اكرى فقال اكثر من كذا لم فانت طالق طلقته لان اكثر من كذا هو اصل هذا
على التحقين وهو التعليق ولان التعليق هو بيعت للمنفقة ومومنهم **رجل** طلق امرأته ثم اختلف
فقال الزوج حرمت بتطليقتين فقال امرأته اني مطلقة ثلثا ثم قال طلقين فانه يرد النكاح
لا يجوز لاحد بعد النكاح بينهما لانه سبق منها ما يفسخ صحتها هذا النكاح وقد مر في هذا الباب
برأه الدين كذا راعين هذا ثم قال الامام عن النبي صنا وخالفني بعض اهل العروة هذا فقال لا يثبت
الطلاق بغير قولها كذا لانه من ذلك جهه حال قيام النكاح الا اني اقول من كان قد ابرأها من النكاح
منها لا يثبت الحلال الا بالنكاح فلا يصح النكاح في المطلقة ثلثا فلا وجه للصحة قال النبي ثم وجدت دليل ما قلته
في الحديث المصهور ان طلقها زوجها ثلثا وتزوج بعد الدخول في الزهر وفارقها وقالت النبي ع
ما وجدت له الا مثل طرية توريه هذا ثم ارجع الى الزوج الاول فقال ع ما لا تحب تدوق من عسله
وبدون من غشيلك ثم عادت بعد ذلك مرارا فتعوله في كل ذلك انه قد دخلت وبني عمن يكذبها كذا
من اقراره ولم يافق لها في ذلك وكذا اقرار ابو بكر الصديق وعمر بن الخطاب في كذا في هذا الباب
ايضا في الصفحة الاخرى **رجل** خالع امرأته ثم خطبها فابت امرأته الا ان خلف ان لا يزوجها
فقال اكثر من ع خرم تابش شي ما حلال خد اي بر من حرام ثم تزوجها فخر الحزب قبل سنة استمر لا يطلق
لا العيني كانت في غير الملك ولم تكن مضافة الى الملك وكان كانت في عدة الخلع لكن ليس بلفظ الطلاق

الامر بكتبة الفصل اقرار
بالدين والبيع والطلاق

اضل الزوجان
عدد الخلع

طلق امرأته فقال
مطلق ثلثا لا يجوز لاحد
ان يعقد النكاح بينهما

قال في طه
قابت الا ان
خلع و بعد
ذلك انطلق

الصحيح بل بلفظة الباني والباني لا ينجى الباني ولا يصح الاستنجاء **رجل** اشترى بانيا
وقال **رجل** من كذا بكتبت حلالا حرام ومو يقول انا انشاء الله ان علم انني انشاء عني طلقته
وان لم يعلم فالمقول قوله انه من انشاء الله **رجل** من كذا بكتبت حلالا حرام ومو يقول انا انشاء الله ان علم انني انشاء عني طلقته
فقال لها فودعت معي مداعي شاي فشتا جوا فغضب الرجل وقال اني دوست مع شمن
مراتش ايد از من به طلاق فانها نطقت لانه وصفها بهذه الصفة وطلعت ثلثا **رجل** قال لا فخر جابر
زن تو ام فقال الآخر زن تو زن مني كذا ما يجانه است به طلاق والحالف امرأته تزوجها
ولم يتعلمها من بيت ابوها طلعت ثلثا لانه يرد به امرأته في زكاه ولا يرد به كونها في بيعة **رجل**
مطلقة انقضت عدتها فقال كذا او راد به كذا حلالا اي به بر من حرام فزوجها لا نطق وانما نطق امرأته
كانت بعد اليمين لانه غش له قوله فامرأة طالق فلم يتزوج على من يتزوجها بل على التي بكتبة في الحال **رجل**
خطب امرأته فقال كذا كذا زوجة فقال موصيه موان بود وباشد از من به طلاق ثم انها تزوجت
نفسا عنه ثم علم انه كانت له زوجة اخرى حين خطبها طلعت الثانية لانه اضاف الطلاق لما يكون
في المستقبل **رجل** خطب ابنته فقال كذا كذا زوجة فامرأة طالق فخر مجلس العقد
وكنت قام وزوجها وهو قائم ولم يجلس ان الله به تزوج بها منه لا حقيقة العقود حيث لا يصح جازا
عنه وقد اقر بالجاز وموتش بد على نفسه فبصدق وان قال غش لانه افعلا لا تحت لانه نطق حقيقة
كلامه فبصدق وان قال لم تخبر بها شي وقت اليمين لم تحت ايضا لان الحقيقة هو العقود وصيرورة
مجازا عن الزوج ليس باقرار متعارف غائب فانهم لا يقولون نكاحا وخبر فوشن بثلث
يعني تزوجها امرأته قالت لزوجها من برتوسه طلاق ام فقال تزوج به طلاقا كذا من طلاقه
لا ينع لانه ليس باقرار ولا يقر له وهو يقر له من قال لا فخر من تزوجها فوشن فوشن
وجوزنا فوشن وما يجرى جواز لا يكون اثباتا لاحد الصفتين ولا اقرارا لاحد ما وانما معناه لا يبالغ بقوله
رجل وامرأته اختلفا ثم بينهما الخلع فقال مريتي وقال لزوجها ثلثا فان هذا بعد نكاح جري
بينهما فقال امرأته النكاح لم يصح لانه النكاح بعد الخلع الثالث وقال الزوج مو الصبح لانه بعد خلعين
فالمقول قوله الزوج لانه ينكر الحمة بعد جريان سبب الخلع بينهما وهو النكاح والمرأته في ذلك القول
قول المتكلى وانما اذا كان اختلفا فيها بعد انقضاء عدتها عن خلع ومو يقول هذا خلع ثانی فيصح لهما
والمرأته تقول بل عند الخلع ثالث فلا يصح نكاحا خنا وانما زوج نفسه منك فلا يجوز النكاح بينهما ولا يخلو
ان يحلوا على النكاح ويعقدوا بينهما لانها انتقضا على الحمة ومو يرد بغير عقدها على تزوجها
لها ان تزوج نفسها فليس له حق ليركها وقد مر من **رجل** خلع امرأته ثم تزوجها
بعد ذلك خلع الا في حرم ثم قال تزوج من حرام بان خلع خرمت عليه لانه اخبر لانه حرام بذلك الخلع

قال في المطلقة
التي انقضت
عدتها اكرأورا
يكون كذا طلاق
او بغير من حرام
فزوجها لا ينجى

زن تو زن مني كذا ما
يجانه است به طلاق
فانه است طلاق ولم
امرأته لم يتعلمها من بيت
ابوها

خطب امرأته فقال كذا
زوجة فقال موصيه موان
بود وباشد از من به طلاق
ثم انها تزوجت

قال في جوابها من برتوسه
طلاق لم تزوج به طلاقا
بم مزار طلاقا

اضل الزوجان
عدد الخلع

دور

اگر فلاں کار تو اے کسے ناپاک ماہرین منہ سے

منع الطلاق في الحال وقد مر في الباب الاول خلاف ذلك

ان نوى التعليق فهو تعليق وان نوى التخيير فهو في الحال وقد مر في الباب الاول خلاف ذلك
لا امرأة ان تزوجت عليك فطلقها طلاقا رجعيًا فترجع امرأتها في عدتها لا يقع ولا يقع المانع
رجل خلع من ابنة صغيرة لا يقع مع زوجها بالمرأة التي كان عليه ان شرط الفضان على نفسه خلع
ووقع الطلاق والامانة الجارية مطلقة لا رجعي ولا يقع المهر في ابنتها رت فانه اخذ من الزوج خالده
يرجع على الاجنبي حكم الضمان وان لم يشترط الضمان ففقه نكاحه وذكره والحراب فيه انه اقل من شرط
الضمان بوقف على قبولها ان كانت من اهل القبول وان قبل عنها الابن فمحل الزوجان ولو قال لامرأة
توحيين من ابنتي فهو غنم له قوله لا يستلبي بزوجية فانه نكاح طلاقا عند أبي حنيفة خلافها امرأتها
خاصمت مع ام زوجها فقالت لا ام ابني كما نزلت من ابي يوسف من ولي كني فقال الزوج
اكرهين است طلاق دادم هذا تخيير في قول بعض المشايخ ومجازاة في قول الباقرين تعليق وهذا
اقرب الى التعليق عندي ومن اعاد التعليق بعد الحالة اللاحقة في كلام الكافي لا حادثة اليقين **رجل**
قال لامرأة اتعت بمتي طلاقا بكل حق كني فقالت امرأتها اتعت فقال الرجل ما عنت على قول
المشايخ العتق بغير طلاق ووقع والماله لا يقطع كذا ذكره فقلت على قول البعض لا يقع المانع
ومنه الاختلاف يرجع الى خلاف كسر وموانه ما قال اتعت مني طلاقا بكل حق فقالت اتعت على
تخارج الى قول الزوج بعت قال بعضهم وهو قول ابي القاسم الصغار وابي جعفر الهندواني وبه اخذ القليل
ابو الليث رضى وقال بعضهم لا يجازى وهو قول ابي بكر الاسكافى وبه اتت سبى الائمة الرضى وقال
لو كان ذلك في البيع بغيره في الخلع وبه اتت زوجة امرأة بالقي وثمناية دينار
ان طلع منها على الف درهم قبل الدخول لا يجزى الزوج ثلثمائة الباقي فانه ذكر في الكتاب ولو اختلف
منه قبل الدخول لا يجزى من مهرها فان الخلع جاز ولم يكن لها غام النصف ولم يرضع واحدا
منها على صاحبته شي ولو كانا على هذه الصفة بان قال الزوج برمزك درهم به خلع كره في
فقال كرهه فانه يرضع اذا قال الزوج من يكرهه ومنه على ما نكحنا من قبل **رجل** قال لآخر
طلعت امرأتك فقال الرجل نعم ما فعلت او اجرت ما فعلت قال يقع باجرته منعت عليه ان يكره
وعند الجواب في قوله اجرت ما فعلت ما قوله نعم فعلت فقد سكت على الجواب وقد اختلف المشايخ في
قوله نعم ما فعلت او قال بئس ما فعلت قال بعضهم لا يقع في الوجهين وقال بعضهم يقع في قوله بئس ما فعلت
ولا يقع في قوله نعم ما فعلت وقال بعضهم على العكس وهو الصحيح عند البعض والمكروه بالبول والوفاء
الغضبي امرأة ما عنتها زوجها وهي حامل فاقرت ان الحمل ليس من المنوية فانه كان موقفا لم ينشئ
النسب بتولها ولا ببول الوتره ويكون النسب ثابتا امرأة ما عنتها زوجها في ان يولد بعين
استمر وشبه ذلك منهم انهم راوا ما يضا بعد وفات زوجها فانه ثبت النسب الا انه يقوم بينه على

دفعه

فقط
جفت

توحيين من ابنتي

وهذا بخلاف رواية الخلاصة
والفناوى الطولية والواقعة
وقد كتبت فامه على طائفة الكافي

قال لها اتعت مني طلاقا
قال اتعت فاما بعت

طلاقا

رجل تزوج امرأة بثلثمائة دينار
وعاد ثم اذ حبلها معها على الف
دراهم قبل الدخول لا يجزى
على الزوج ثلثمائة الباقي

قال لآخر وقلت امرأتك
فقال نعم ما فعلت
او اجرت ما فعلت

امرأة ما عنتها زوجها وهي
حامل فاقرت ان الحمل ليس من
المنوية فانه كان موقفا لم
ينشئ النسب بتولها ولا ببول
الوتره ويكون النسب ثابتا

انقضاء عدتها

انقضاء عدتها
انقضاء عدتها
انقضاء عدتها

انقضاء عدتها على انها جاءت بالولد بعد انقضاء العدة اتمام سنة اشهر او اكثر امرأة وجبت عليها
العدة وهي مرضعة وقد قيل ان المرضعة لا يدرى الدم فقال حنفى ثلاث حصص يقبل قولها
وقد انقضت العدة وقد تصور روية الدم مع الارضاخ **رجل** خلع امرأته فقبل لها ما قبلت
بامرأتها اطلقها فاشترى بدينه وكفه ولم يفسخ باللسان لا يقع الطلاق ما لم يلفظ به وكذا لا يفسخ
اذا قبل له بل لطلاقا على كذا فاشترى بدينه ولا يفسخ باللسان لا يقع الطلاق ما لم يلفظ به وكذا لا يفسخ
يسمى عتقه الا اذا كان اخر من الاربع من النفقة المستقبلة لا يجوز عتقها ما ذكرناه في الباب الاول ولو فرض
على الرجل نفقة اولاده القفار ولم ينفق في حقهم ومضت عتقه ولم ينفق عليهم ليس لها مواخذة بالنفقة
الماضية في هذه الصورة الا ان يكون رضى عنها وقد فرض النفقة للمرضعة في بقدر كاستحاجة فثبت
لها مواخذة ولو فرضت عليه نفقة اولاده واذن لاتها الاستدانة فبان بعد ما اجمع عليه فليس لها
مواخذة الورثة بذلك وذكرنا في كتابنا ان لها الرجوع لان فائدة الرجوع في الامرية فصالح لو استدانت
بنفس امرأته طلقها زوجها فاقرت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد فانه كان اقرارا لا قبل في شهرين
من وقت الطلاق لا يصح حواه كونه بعد شهرين من نظر ان كان بين الاقرار ووضع الحمل اكثر من سنة اشهر
لم يثبت النسب وان كان اقل من سنة اشهر وثلاثة اشهر يثبت النسب قوله علام محرم في طلاقا كان ذلك قد
ذكر في صدر الكتاب في الباب الثاني والاربع وذكرنا في سند كذا قلنا ان هذا تخيير وليس بتعليق ولكن
الآن نقول من هذا التعليق منا كثر استعمال الكافي قال في الخلع المعكوس بالهبة وقال فريد زفر في سنن
وبعضه فناداه باشد كرهه مع طلاق در فداي من كرهه باشد وزنه من در فداي طلاق **رجل**
تزوج امرأة بالثمن اقبلت بالف قبل الدخول ففي القياس عليها غشائية زائدة وفي الاختصاص في اللزوم
عليها شي لان العاقل بين الكفائي انهم يبدون سقاطا ما وجب بعقد النكاح ولو قال طلاقا باز خذني
بهرق في عوى در تبه ابرشت لم يسم المهر فانه يدخل المهر امرأة بانتهى زوجها ولها عند ولد رضى
فانتهى لمرضعة لا يجزى على الارضاخ ولكن يقال للاب ما عنت من مرضعة عند الام في حقها ولو كان عند
ابنة صغيرة غير مرضعة وابطوا ينفق عليها لا ينفق عليها لاجل حضانتها **رجل** وامرأة تشاؤا
فقال لآخر لاجل نوزني بدشى ثوبه طلاقا بظفره دخل وقت الصلوة وسبح الاذان والاقامة
ولم يجزى سجد الحلة لا اذ الصلوة ببيع الطلاق وان ذهب الى المسجد وعند سماع الاذان والاقامة لا يقع الطلاق كذا
ذكره وموحي غاية الحسن في الجواب وقد مر في الباب الثاني ولم يجز على المجازاة فان اختلفت في سكر هذا المسائل
ان يجزى على التعليق لا على المجازاة ومن جازى بهذا الا لفاظا وعنادا رضى وعقد رضى وباني وثمنا
باني آخر الفصل الاول من كتاب الاموال من كتاب اليمان لنت الله تعالى حرم بين الزوجين خصوصية
فقال له بالغارسية تواز مني بغيره اذ اخرج عدا كرهه يوسف بن كزك ثم دست اذ مني بغيره فقال لها على الفهر بغير طلاق باي
سنة كرهه من الفواقع بانها موصى وملي به الزوج على المهر

شارب
لا يقع

جاء في باز
صريح في
نحوه وعوى
نحوه وعوى
نحوه وعوى

موزن برش
المرأة
نفسه

قال
مرضعة

في
مع
الارض

لو فرضت عليه نفقة اولاده
واذن لاتها الاستدانة
فان بعد ما اجمع عليه ليس
لهم مواخذة الورثة بذلك

اقررت بانقضاء العدة
ثم جاءت بولد

طالع خرامه كذا

الخلق قبل الدخول
بسط على المهر

وهي ما عنتها زوجها وهي
حامل فاقرت ان الحمل ليس من
المنوية فانه كان موقفا لم
ينشئ النسب بتولها ولا ببول
الوتره ويكون النسب ثابتا

[illegible]

ولو قال فإكرهه او فإخذى كرهه لم يكن بينا ولو قال حرام استمرا با تو حن كفتى فهو
 يمين في طلاق الواقعات ولو قال أنا بدى من المؤمنين وأنا بدى من الرسول ان افضل كذا فهذا
 يمين ذكره ابن كاس في الحفال **رجل** قال اخذى وحرمة شهرا له ان لا افعل كذا فهذا يمين
 لو فعله لزمه الكفارة وحكى كذا رجلا سال مالك بن انس عن حلف بخذى لا افعل كذا قال لا الزم
 شيئا لا لى اعلم هذه الملقطة عامي ومنه من ان كلام الفارسية مكره ونعالم العربية واجبت
 واما الصالحا فقد اكره فيه هذا يمين ان طعن حنث لزمه الكفارة ولو قال ده حج سادة برباى
 منى لا افعل كذا افعل لا يلزمه شيء ممكنه ذكره ابو الصيحا لانه الرجل ليس على الوجوب خلاف قوله
 برئى يا بدى كره من **رجل** قال لامرأته كذا تدران ان دم تدا طلق فاحلقت في ذلك ان يعطى الزم
 يشترى الخبز يواى بالخبر الى الدار ولا يعطى اليها فستعمل امرأته من غير ان يعطى اليها ولو قال كذا
 ذروني وراشتم ايمان اخذى ندرام ثم اقدانه دفعه كانه يتوب لانها غوس **رجل** قال عهده
 خذى كره من راطلاق دم فحفظ العهده على ام ابتاع الطلاق قال عهده يشك وزنه نكاح داره
 وكذا ربي يمين بدى ولو قال مبرجه ان طلاق است برسلاناه بدى حرام ان افعل كذا اخذ اليه
 يميني ولا يلزمه شيء **رجل** حلف بشي ثم اشتبه عليه انه حلف بالطلاق والعنان قال جون مشبه
 ندره وابسته كره ندره وارزن امتحاج كذا ممكنه الاجاب وكحل انه دفعه ارا وندك الاحتياط
 لا الحكم لان الملك فيه ثابته ببقاى فلا يرد بالسكر والاقص ان يعقن العبد ويطاق المرأة و
 او تجده النكاح ان لم يكن ثلثا **رجل** حلف وموني مروان لا يخرج منى سرخى حتى يقضى ديني فلان
 فدخل سرخى فقد انعقد عينه حتى لو فرج منى سرخى قبل قضاء دينه يكون حائشا فان دخل فرجا
 سرخى ولم يدخل البلده وجازى بلده كذا لا يحنث **رجل** قال لامرأته ان فرجت منى الدار فانت
 طالق فرجت البستان طلفت لان البستان ليس من الدار الا بدى لو حلف لا يدخل دله فلان فدخل
 بستانه ناخلف داره لا يحنث ولو حلف لا يدخل الدار فدخل منى سطحها عن بعض العلماء انه لا يحنث وطاعه
 الرواية انه يحنث ولو قال لامرأته اكره منى نكاحك تو نشتم تو از منى ب طلاق فتكحله ويحله لا ينع
 الطلاق لان اليمين لم يصح ولو قال لامرأته انى ليست ثوبا يكون قفنه وديار نسا بوديا فانت طالق فلبست
 ثوبا قفنه فحنث ناصريه لا ينع الطلاق ما دامت حية **رجل** قال اكره منى زن فوام از فلان محله
 و فلان محله از منى طلاق فما لم تنزع منى جميع ذكر لا ينع الطلاق لان الشرط تزوج الكل بحكم العطف
 ولو قال لامرأته انت منى ثلث تطييفات ان كنت في بلد يكون ابتك فيها وابنه في هذا البلده فخرج
 الطلاق عليها التحق الشرط امرأه حلفت ان لا ياكل طعام الزوج شيئا او منى ففى قول لابلهام منه
 فلانها باكله وتصوم ثلثة ايام كفاية اليمين **رجل** دخل دار **رجل** متواريا والدار ملك
 وفى الزمان وفى الكعبه

و بواراة فعلت

میرا کو کھڑا است کہ
شراب شورم

رجل قال ان لم يكن اليوم في جيبه حبة واحدة واربعون عدلها وخمسة عشر غيرة فاصاب في الاجال واخطا
في التفسير ان وصل التفسير فهو حائز وان فصل لم يثبت لان خلف على غيره واربعين درهما وبالفضل
بدرهاتين ولم يثبت حيث كان صادقا وان وصل فالحلف على الكل وموكد بخت ولو كان في جيبه
خطا رفة وعدا الى سبيلين فبها اربعين غيرة فبها حبة وقال اگر در جيب من حبل غيرة واريدني عدي
بنوده است فكله صدق في المبلغ واخطا في التفسير ان في بين الغطاء رفة فقد حثت سواء اصاب
في التفسير واخطا وسواء فصل او وصل لان قال اربعون غيرة فبها حبة ولم يكن غطاء رفة فثبت رجلا
قال لجماعة معينين اكر شادار ووزجها رشنه هائي تكمن فامرته طالق فانه يقع على اول اربعاء اليه
منه هو المتعارف والمنفا ثم لانه ذكر الاستعمال عند الاستعمال وان اضاف بعضهم في اول اربعاء
دون البعض حث لان عينه يتناول الكل ولم يوجد ضيفا فكل فوجد الحث وانما يتر بان يضيف الكل
فان كان بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا فانه يحث الغائبين ويضيفهم اويدهم من الحاضرين الى عند الغائبين
فيضيفهم فاذا مضى اليوم بطل لوجه ضيفا فكل وليس بشرط ان يضيفهم في مكان واحد لان ليس
بمكروه ولا محذور وان كان بينه وبين الغائبين مسافة لا يصل اليهم في اليوم حثت على
اليوم فان لم يكن من الميحل الذي يبطل به العين بعد انعقاد ما بينه من قال
لا شدي الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرته بطل العين عند ما لانه صار يثبت لا يتصور حصوله
اذا لم يملك الوصول اليهم فان لم يكن من الميحل عاوة ولا من الميحل حقيقة فهو كقول الخالف
وان لم يملك السكاه وشكك منعقد العين لانه يتصور في الجملة بان يتدبره ان عليه على قطع المسافة البعيدة
في المدة اليسرى وشكك من ذلك الاما والاولى وفي ذلك كلام يأتي في باب اصول الدين من هذا الكتاب
ان شاء الله ثم قال الدعوى والضيق في دعوى الناس من دعوى وضيفة حتى لا يبرر باعطام
الجور التعارض ولا يشرط النطق العظيم ايضا وكفى بكني تباستي دعوى وضيفة ولو اضاف فبها قيسل
يوم الادعاء لا يبرر بخلاف اذا حلف لا قضيت فلانا ويذ يوم الادعاء فقبضا قبله بترغيعه عند
حج ومحمد لان قضيا الدين واجبت عليه فاذا قضيا قبله سقط عنه الجواب وفوات المحلوف عليه بوجوب سقوط
اليمين عند ما ومع ذلك شرب الماء الذي في هذا الكوز رجلا كان يقر الناس بالسعاية فحلف
كسي يابش انه درم زياته ثم فامرته كذا اني زيان ذن حوراته قال لا تطلق امراته لان
يغفر وقوعه على منكر وهذه المرأة معروفة لدخولها تحت العين الايدي لوقال ان دخل داري هذه احد فكله
فدخل بنفسي اوقال لا اخرج مني حتى ياتيها اليه فحلف في الثانية لا يجوز ولو طلق كذا بافلا
بنامين ثم رفته عليه جارب سلامه وتحت في هذه النقطه تقتضي الحاطة والمضاقاة والمؤلفه فان وجد
والاخلاص لا يثبت بقر الجواب سلامه وكلامه رجلا قال اكر فادنا ابني كاد وان ندم فامرته كذا

رجل قال لجماعة معينين اكر شادار ووزجها رشنه هائي تكمن فامرته طالق فانه يقع على اول اربعاء اليه

تفقد

ومنها ايضا
تصور ان يغير
التمه عليه

لا تعينه فقلنا وبنو
الاربعاء كقولهم وقبل
مؤنه

نصف كركس
بش
الاربعاء

فخرجت

فخرجت العير اليوم ولم يعلم به الاغدا فان خرج من علم وخلق العير والافه حائز من اخرج وقت
بينه وبين رب الارض مشجرة فحلف وقال اگر ان كشت مرا بكا رايد فامرته كذا فحلفه واخرجه
جبه واقسم ان ان الحالف باع نفسه او اقرض ثم اخذ من المستقرض مثل ما اقرضه او وجبها من آخر
ثم اعطاه المومون الحنطة او غير ذلك لا على وجه التعويض فقد حثت في بيعة وقوله بكا رايد لا يتناول الاكل
خاصة بل يتناول كل الاشياء به وقد وجد فانه بالبيع يستجلب الثمن وفي القرض يستحق المثل وبالبيعة
يتخذ عند المومون له يدا ويستفيد بشكرا وجزاؤه فان اقرض الخالف ذلك عند انسان فانفق المومون
في حاجته او باعه وسلكه فاستملك المشتري وذلك كله باذن الحالف ثم ان الحالف فحلف مثل ودعيته
فاعطاه ذلك من غير الذرع الذي حلف عليه فقبضه وانفق في حاجته لا يثبت لان الذرع الذي حلف عليه
بكا رايد احسن انما اخذ وانفق غير ذلك رجلا قال لامرأة اكر جيه از مال من بدشتي دمي توار
من طلاق فامرته امراته بان تعرف لها كذا باكره ثوب خلق كانت ملكا لها فحلفت وقبضت الثوب
وباعت من هذه الامرة بالغنم شيء من دقني من الخالف فدفعته هذا الدقيق اليها فالحث الثوب الخاف
حث في بيعة لان عرض الحالف ان لا يعطي شيئا من ماله سواء كان ثوبا او غنما او غنم رجلا حلف
لا يسكن هذه الدار لانه لا يملكه الا بانتقاله ونقل متاعه وفي البيعة بانتقاله ينفذ ولو طلق لا يسكن هذه
القرية اخلف المشايخ منهم من الحقها بالدار ومنهم من الحقها بالمصر وباتهما اخذ فهو حسن مكره فذكر
وذكر صدر الشريعة شرح الجامع ايضا اخلافا للمشيخ وذكر ان اخيار والدين الامام يدان الذين
الكثير في محله المصطفى فيكون ان يكون اخلافا للمشيخ في المحلة فان الرواية منصوصة عن اصحابنا
في التخييد وشرح الكوفي والايضا في ان التخييد كالمصر الباد الرابع ولو قال اكر فلان كذا فحلف
ان يخرج من الاصل فاقول اني فحلفت كذا فانما يجوز في فحلفت فاقول انا شري في الجوزي
اقول بل من الاصل فاقول اني فحلفت كذا فانما يجوز في فحلفت فاقول انا شري في الجوزي
لا رجوع في فحلفت كذا فانما يجوز في فحلفت فاقول انا شري في الجوزي
ومويعين ولو قال كذا فحلف كذا فانما يجوز في فحلفت فاقول انا شري في الجوزي
من اني يبرأ مني ورجل عبيد يوشم فانت طالق فليكن بعد العبد بعين ايام لا يثبت لان قطع العبد
وانما يثبت تمام الاسبوع من العبد فانها ثلثة ايام لزيادة العامة والابعد وبعد ذلك تمام
الاسبوع فبعد ايام العبد فان الاقارب يحقون في هذه الايام واصل السوق لا يفقون ابواب
الصناعة والتجارة في تجارتها وكذا اصل المدارس لا يحقون للتدريس رجلا اضاف قوموا طلبوا
منه مطر بافدا فاقال انا كذا فحلف بالطلاق كذا فحلف بالطلاق كذا فحلف بالطلاق كذا فحلف بالطلاق كذا
جاء المطر فوجد مكانا سكارا لا يثبت لان زعم الخالف انهم يسوا بانها هو لان اللفظة محتملة لمان لانها علم انه لم يبرأ به
اصل الصلاح بل يحتمل انه اراد قوما لا يعرفون

ان يكون ماله او
الجلد او الغنم
ثم ردت في حاشية
شرح الجامع الصغير للصدر
السعيد ذكر في الكيل
في المحلة اخلافا للمشيخ
اخذ في الدار لو انفق
ثمنه وحشاه لم يبرأ
بعد ايام الى هذه الدار
فان اراد ان يبرأ فليس
لا يثبت بغير حلف
في افكار الحلف

لان النظر لا يثبت لانه لا يعلم الصلاح

في هذا ما يحدث في ملكها ويغفل في دارها وجعل قال لامرأة اني نزلت من فاكنت علي ما يقول هذا فقال
 خاسي بكل طلاق كبر خاسي سه طلاق طلقت ثلثا ولو قال لاحد كبرته الحادي فرب ما يرم
 فكذا ان وقع عينا الي وجعل فقال اني اسوي بها خرم او يوهي وسالته فيصير الخالف امر بالان وسيله
 ولو طلقه الا بالكل ذعفا انما فاكلكم كعكاسي وجعل الزعفران حنث لان يعلقه يدي وطعمه يوجد ولو طلقه الا بخذ
 ضيفا لمرس ابنه الا ليه فاحذ وليقه فحنث ابنه الا صغر ان لم يحل زوجه الا كبري الى وان هذا الولية
 ايضا لا حنث امرها فانك خذاي را برمي كنه تابسونه از حج ما زنها يد مرد وشبهه روزه بغيرم فانه
 الابن سقط الفز عند الي ح ومجد خلافا لانا يوسف وفي مسئلة الكوز وجعل قال لامرأة كبري
 بهيجه ناهم غاني فانت طالني ثم بعد ذلك يرا ما الناس وفي لا تقصد رونه فخذ اعلى وحي ان اشتر
 في الكني فاطلع عليها وجعل لم تطلق وان انكشفت في موضع يرا ما الناس ولم تقصد نظرا الناس اليها
 لانها قد ارثت نفسها حنث فانت في موضع يرا ما الناس وجعل قال لآخر لعلان عندك حال فقال
 اكبرسي وانفوني مالت فامراني طالني وكافه يعني عنده مالي طلق امرأه لانه قوله كسي اسم كني وخبرها
 حنث ان يكون حال لفر عنده وكافه فيحث وجعل وعيب قبا لآخر ثم قال الكراي قبا مرابكا وايد فامرأة
 طالني ثم استعان ولبي حنث لان هذا عيان عن اللبس امرأته فان زوجهما توافقه ازني خانه برون
 كنتم فقال الزوج اكبر اين خانه تست اكبر باز درين خانه ام فانت طالق ونست منه الدار فحكوه لها
 فخرج الزوج ثم دخل لا حنث لانه لا يضاف هذه الدار اليها بسكنها ماع الزوج وجعل اخاف
 كفو فقال زن نواز تو بطلاقي كنه فلان بخانه تواند رنست ولم يبق على هذه اللفظة لا يكون عينا حتى لو
 كافه في دان لا حنث لانه لم يحلفه امرأته حلفت زوجها بهذا اللفظ مركبا من دروي بازاي من از تو
 به طلاق فذهب على موضع وجا ولم يذهب واطال المدة لا حنث لانه يبرني يعني الزمان والسعة
 ونيس فيه كلمة كذا حتى تقتضي التكرار امرأته لا سابتق لبون ولها ابني كبير يشوب لبها فقال في خصوصه
 اكبر مني شير تو خورم فلذا ولم يبل اكبر شيركا وتو خورم فثوب بين بقرتها حنث لانه بدلالة الحال ومع
 على بني ملكه لا بين شيكا ولو با عمت البقي من اجنها فثوب لم يحث لانها حلكه كافه قد اشترت ما بدرم
 فقال لها ان خرم عنى بازده فدفع اليه لا يكون اقاله وسياقي في الباب الاول من البيوع
 خلاف هذا اقاله تقابلا ثم اخبرت اوزا لبني هذه البيوع فستاولة الابني حنث اذا كان يدي عليه ويوجد
 طعمه وجعل قال اكبر مني خرم باز نا كنتم مرمجه فاحالست برمني حرام ومرمجه بدست وانكس كبرم
 برمني حرام فثوب الخ ولم ينفذ اوزي وبقول لامرأة اكبر ما كنه بخانه يعني فانت طالني فطلبت
 الاذن بالذات فاذن لسا فذهب طلقت واذن رانه فذهب وسو شد الحنث وجعل قال لامرأة
 اكبر مني بانوجنه بكنم مرمكرا بانبا ان كنه فانت طالق فانه يخرج بعض ثيابها ويجردا ويلقيها

[illegible]

على الارض ونحو ذلك حتى يبرغ عليه رجل قال الكرمي فوه ابي كوي تركشاني نكتم قامة طالق
بما ذا يبرغ قال يسلط عليهم انراكا كيشرج رجل حلف لا يدخل سكة كذا مني آخر السكة وارطهرنا
الى هذه السكة وبابها الى سكة اخرى فدخل من باب هذه الدار ويكث فيها ثم خرج من ذلك الباب
من غير ان يخرج الى السكة التي حلف عليها من سطح او موضع فانه لا ينجث لانه الدار اذ لم يكن له طريق في هذه
السكة فان كان لها باب اخر في هذه السكة فانه يكث لانه اذا كان لها طريق في هذه السكة فانه
باب هذه السكة فلم يبرغ له باب الا مني تلك السكة بحيث بدخولها لا طريقه باق الى هذه السكة
وله ان يفتح ذلك الباب من شاة فلم يخرج بهذامن هذه السكة فان فتح له باب الى هذه السكة
ولم يكن ذلك حقا في الاصل فدخلها في باب تلك السكة الاخرى ولم يخرج من الباب المحذ في السكة
المحذوف عليها لا ينجث لانها لم تصر بهذامن هذه السكة ولو قال اكره ما بهيلا وبنا رسوه على دم فامرته
طالق وقد اخذ حاله اني فوضا والتم كل شهر لويح ذلك اربعين دينارا ولكن لم يعط سا بد
المستعبر الان حث فان كان اعطى شهر ومو بطاب بدلك في المستقبل على العادة برفه عليه ولا بد من
تقديمه وظيفه شهرين لانه قال في دم وذلك اسم للاعطاء والصيغة في الحال فلا تخفى الاستقبال
ولو قال لامرته اكره ان يخرجها فلان مهان روى فانت طالق فذهبت مع الزوج الى ولد غير فلان للضامة
طلقت رجل لازم غيرة يطالبه بدينه فواعده فقال اكره ان ياتي بي ومراة بينة نه توطلاق
فقال اكره ان ياتي بي وتراة بينة فلان من طلاق في غدا ووقف من بعد يدي الطالب والطالب الامانة
فخرج فقد برغ على يمينه امراة اجرت دارا مني رجل فقبضت زرع الاجرة فقال بالفارسية تا اين
مستاجر ديري خانه است وبقاله در دست وى است الكرمي دري خانه آيم توطلاق فطلبت الاجرة
فخرج الاجارة من المستاجر فتناحوا وقد ردة القبالة لضياعها واشتد على الفسخ فدخل الخاف
لا ينجث لان المفهوم والمراد مني قوله وبقاله در دست ويست ان هذه الامانة عقد قبالة لا قيام
ذكر القبالة في يده حقيقة فدخل الى امراته تكلم اجنبيا فقال الكرمي تو بامو بيكانه سخن كوي
فانت طالق فكلت تليدا لزوجها ليس مني محارمها اوكلت رجلا ساكناني هذه الدار منها محرمه ولكن
لا محرمه بينها اوكلت رجلا مني ذوى دمها وليس مني محارمها فانه يقع الطلاق ورجل قال اكره
كاه مني نان واما خورم فامرته طالق ففسا فرضته وخلف لامله والاولاه نفقه من الخطبة فجزت
المرأة فاكل الخائف الجنة حث لان ما خلف باق على ملكه وقد اخذت الاضار باذنه فصار للاضار
ولو قال اكره مني رشة ذى خويش به شتم مني طالق تشده در رشتد وصيت در سويت اه ففسا
ذلك على وجه الجماعة حث لانه ليس غزوها ولا يمتطان يكون كد باسا لانه ذكر ليس الغزول
وهذه الحقيقة وكو قال اكره تا بلك ساله كد باسا كسى بلكرم وبيا فم فامرته طالق مجز كرفت وبافت

لا اله الا الله

این سخن باز از خود
بگفته ام گفت است
و پدر و مادر و برادر
شنیدند

الكرنات بلكد اوم و سيمه
چنگلان اكر فلان و حله صابر
سنان و كور و
استه است بازند
مرد و در خانه استناده

زید را وام نمودم و کتابها
لیونیه و اعطاه البقره و بنی
علیه شئ

لا يشرب ما ذقناه

الشروط

فصل نهم از فن دارقلاذ

او مع رجلا وفاق
ان يخلق الموهبة
يوهم منه

ما يطلب
البيوع على رتبة الخائف
اذا كان مظلوما

۹ فزونی

توبه و غفران

مل هذا اعتراف بان نه حاله التبين ولو حلف كمنع كاز بارى بغير زبدان
بفراجه و بفرج لا خست ما دام كغيره و بيش از ان باز بازى كنه

نمی گوید بد بوسی و بی و یا می گوید بد و بعد از آن منع می گوید مرا من حلف آن را بفعل کن از آن شل آن کان بالغاً
او کم سن فالطفولیه والصغر اصل فاما بعلم بقیة انه کان بالغاً لا یشک احکام بالعقد فلیکن حالها و لو طلق
بطلاق امرأة ان لا یفعل کذا ثم شک انه فعل ام لا فالاصل انه لم یفعل فاما یشک انه فعل ولو ترویج نکاحاً
فقضویاً لا یكون اقراراً بانه قد فعل و کان حاشاً **رجل** حلف لایاکل خبثاً من هذه الخبطة او لایاکل الخبز
من هذه الخبطة فالتفت دیکها او سوبقها لایحش **رجل** حلف بالطلاق که یکسال که خدای نکند
دل درین شهر اگر در آن شهر منای وزنه و سکنی و از چون بدان مقام نماند سو کند دروغ شود و اگر نه الله
و در اینجا باشد چنانکه بی از آن تو عیب خود می گوی بکنند طلاق بد افتد **رجل** قال انی وی طلاق
کوفی فاما من درین سیمای کشتی می تواند کرد و لم بعلم مع صحته به نه و قدر نه علی العیال و می گوید مقصودم
ان بوه که نکند و بلفظ تواند کرد که گفتیم فهو مصدق فی هذه البینه و قد حثت المسئلة فی الفصل الاول من الطلاق
رجل حلف انی انی که فلان کار نکند است و کون باشد اهل بکنند قال اردو که شوقه الان یعقود
جولت الکذب فی حق الصادق و اجاب مکرر المکرر ابو العلاء الفتوی یکمن الذي قد قال کون اورد و یلزم
حکم الارادة بما ذکره **المباح الساکس** قال القاضي الامام علی السعدی و صدوقا بنی دفتیم
که چنین نکند و لو بنویس و یمن قال الصادق بنی دفتیم یعنی و موثقی قوله نذرت لوقال انابا
منی الشیخ عیة ان فعلی کذا قال الشیخ الامام عبد الکرم بنی محمد یکون یجینا لانه من فصار کانه قال و الحق
وقال غیره لا یکون **شیخ** لان ینکح مبتدع لا کافر و الاصح هو الاول و ذکر البغالی فی قضا و یلوقا انابا
منی شفاعه الرسول یکون یجینا و لو قال الله لا فعلی کذا لاروایة فیہ قال القندی و یجب ان یکون یجینا الی
اللام یعوم مقام البیة قال آختم لم یقبل **شیخ** اذ قالکم و قال فی موضع آخر آختم به قبل ان تفرق لکم امر
قال لزوجهما بسیار خوان فتالی ان کننت که فانت طالق قال واحد من الخیجا را اذا کان عند کلوسی
للطعام یا کل مقدیر ما لو غیض طعام کفر لم یغدر علیه نسا و نه فلیس باکول و قال شیخ اذا کان یا کل اکثر
ما یا کل الناس فهو اکول و قال بعضهم اذا زاد علی منوی منی الطعام فهو اکول لان الشیخ قد اذاع
به و قال بعضهم اذا اکل الطعام کلما یجد و کلما یغوض علیه الطعام فهو اکول فهذا الحسن الاقا و یلی فانه کما
اکول فی العذر **شیخ** الامام علاء الدینی عالم العلماء السمرقندی عنی حلف و قال تا بیک ازیه ابو برزین
نه افتد من قال کار نکند فوضع البعض علی الارض ففعل قال الکریش بنی بقیل بد زینتی افتاد و ما است سو کند
بدید افتد **رجل** قال لا تحل لیسف و جهار قال اذا استقبلت عکرم فعدت فی عیبه قال الله تعالی و اذا بشر
احدکم بالانثی ظل وجهه مسوداً و اقام یمن عند المنطق و جهه بالسؤل و ذکره علی النبی فی نوادر **رجل**
قال لامرأة انی لم تات بکاکم ایه معذرت طالق علیها ان تاتی بالنار و کتوب یا نار کونی بیه و سلا ما
علی ابوامم و النار اسم جنس فیم البیة ان مکذبت **شیخ** الامام شمس الدین الحویسی **رجل** حلف لایاکل

فقط بطلاق امرائه ان لا یفعل
فکذا تم شک انه مفعل لام لا فاعلا اصل
انه لم یفعل ما لم یتفعل به فعل

نور مریض

خدا آن دانند که فلان کار نیکو
است و سودمند است
بگو.

لَمْ عَلَى أَنْ لَا أَفْعَلْ كَذَا

سبب رخسار

میں نے

الاسواق وجمعها

امراتی دلفران

لا اجلس الموتى
وارزقهم من الجنة
بنو اوفى

ائمة في ذلك فلان قلت في الدار بغير اذن الزوج والنزوح يبعث اليها النفقة قال الامام
 محمد بن ابي محمد بن محمد لا يثبت اذا كان القيام بغير اذن الزوج حكمة اجوابه وجدت في هذه المسئلة وهو الصحيح
 ونظري فكل ما ذكره النوازل رجل حلف لا يدع فلاحا فامره بالدار فان لم يكن ما كلف الدار نفقة بالقول وان
 كان بملكه نفقة بالقول والفعل وذكره في فتاوى شيخنا في سقم قد يمين حلف بطلاق امرأته لا يدع فلاحا لم يور
 على القسط فاذا قال لا تفعل فقد خرج عن يمينه اذ لم يمكن من المنع الا بقوله وهذه المسئلة يعم وكثير من
 المسائل واذا حلف لا يسكن هذه الدار فبطلان ان يخرج بنفسه وعياله ومتاعه ومعهم وقد مع فروعا واختلاف
 المتقدمين والمتأخرين فلو خرج بنفسه ولا يساعده امرأته في الخروج ولم يخرج وابنت لا يثبت وان لم تات بنت
 وابناء وان تكون ناشئة غالبة ولم يمكن لغواها اما الخاضعة الى السلطان ليستعدى عليها فليس شرط
 ذكر الناطق في الاجناس وقد ذكره المشتق لوطف لا يسكن هذه الدار فابت امرأته الخروج معه ومنعه من
 اخذ بيع المتلع ومعي عليه غالبة او منوع ان يخرج بنفسه واوتقوا متاعه قهرا او خاصه الى السلطان فلم يخله
 فانه ممكن وليس بساكن وذكره في النوازل لو قال والله لا اتركك في الدار فاذا قال لها اخبرني فقد
 بدو طوف لا يسكن بل يخبرني على المدينة وقراه احوالها لا اسكن مدينة بل يخبرني على ريفها دون قرىها
 المصدر الشيخ الامام افضى الفتاة في الدين الكوفي شيخنا ابو عن رجل قال لامرأته ان لو فوجت من خطبة فانت
 طالق فافوجت المرأة عن خطبة مشتركة بينهما وبين الزوج هل تطلق قال ان افوجت اكثر من نصفها طلق لان
 التسمية بالكلمات والمؤثرات اول من كلفه ويحل لكل واحد من الزوجين ان ياخذ حصته من غنى حضور صاحب
 فاذا افوجت المرأة من الخطبة المشتركة بقدر حصتها او اقل فقد افوجت من خطبة نفسها لا من خطبة الزوج
 فلا تطلق سئل الشيخ الامام الاجل علاه في عالم العلماء العريق قدى ان من حلف لا ينظر الى وجه فلان فراه
 وجهه في المرأة قال في الكتاب لا يثبت في يمينه وليس حاراً في المرأة وجهه لان قيام وجه واحد من موضعين
 في زمان واحد محال قال حاراً في المرأة غنى وجهه وكذلك في المال وبما انه انما على احدى العاقلات ان النساء
 لا يبصر من رءوسه وان نوى العين يؤثر فيما يحاذيه فاذا نظر الى المرأة او المال فلا راءة نور ولجنة نور فاخذ نور
 العين بنور المرأة فانعكس النور في وجهه من ورأيه لا انه يراه وجهه في المال والمرأة دليله ان المال اذا
 كانه مجمع ذراعاً مثلاً وعرضه كذلك وعلى راس الخوض اسجاً بطول كل واحد منها ثلثون ذراعاً يدرى كل واحد
 ايضا في الماء ومن الحال ان يدرى ثلثي ثلثون ذراعاً او شئ ثلثون ذراعاً في ذراع واحد وكذلك في المرأة
 فلو منا ان نقول على الوجه الذي ذكرنا رجل حلف ان فلانا لا يجتهد احد قد بقيت في الفصل الثاني وانني مكره للقول
 ابو العلا ان الكافة الغائب في تلك البقعة التي فيها بغض احلها اياها بحكمه بكونه بغضاً شتياً اذ الكون بتمني الغدر
 سئل الشيخ الامام الاجل في الشوق والنوب ظرير الدين ابو غنيما في بخار عن رجل قال لامرأته ان ارضي نوا
 دعاً خيركم نوازمي بطلاق ثم بعد ذلك قراء النجاسات الى قوله اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات على ما لو ايفت قال نعم
 تداعا نعمة دعا خاص بنات على ما لو ايفت قال نعم

قال لا تعد فرج عيسى

طوفان لا یکر مدینه بلخ
او مدینه بلخ

طوبی لا ینظر الی وجهه خلاص
وزای وجهه فی المرآة

۴۰۰

وطلاق

classical

محافل

100

1000

فایز

فيكون سببا لبقاءه فيقدر على لولا ما كان لاجله وهو العباد فاما بعد على الانتفاع به اذا اخصى مو به واذا اخصى
بالاستيلاء اذ لو لم يخص به لما رغب في فاشترى بغيره على الانتفاع به من غير اشتراكه
وهو الذي يقوته المعصية وموتير الشروع ذلك عليه ثم بعد ان اخصى مو به واراد غني اذ يتفحص به ثم
ذلك الاما ذنه فان رضى الاول باخذ ما يجانبا حتى جبه وان لم يرض به حتى غلبا وان رضى به حتى يبعوا واذا لم يحز
الاستيلاء على مال الغير لا برضا اقيم العقد مقام به حصل رضا اقيم العقد باخذ والاستيلاء ولم يرد
بشيء اذ يكون بلفظ الماضي لان الحكمي كناية اخذ مضي لعلم انه مضي رضى بقوله لم يرض به كانه قال اخذته بكذا
فانه قال رضىته فبث به بعض ما يثبت بالاستيلاء الحقيقي وموتير ملك في ذات دون ملك التصرف وبقية ملك
المنصرف الى وجه حقيقة الاستيلاء وهو القبض واذا كان الاصل في الملك هو الاستيلاء ثم العقد اقيم مقامه
وانما اقيم مقامه لان الحكمي كناية الاستيلاء من حيث القول وموتير الشتر برب او اخذت له جرحه اخذت
البائع وانما البائع والحج حقيقة الاخذ مثل الرضا فاذا ذكر لفظا بئني عن الاستيلاء في البائع بالقول
بأن يقول بعته او رضىته او بالفعل بأن يسلم اليه بغير بيع او افلا ويسمى في قول المشتري بيا رضىته
فعل الاستيلاء ولا قول يدل على الاخذ فلا يمكن اقامته مقام الاستيلاء فلا ينعقد به البيع بخلاف قوله للبائع
بكم هذا الثوب فيقول بعثي فاخذ المشتري وفيه بيب او يقول المشتري لا اشتريته الا ببيعته فله
البائع البوا ان ينعقد البيع على الفرض الذي اخذه لان الاخذ الحقيقي قد وجدته المشتري برضا البائع فيملكه بالاخذ
الحقيقي وبنى مستلما بقوله البائع بعته منه فله ان يوجد التسليم اليه ويقول المشتري بيا رضىته لم يوجد
الاستيلاء من جهة الفعل الحقيقي ولا من جهة القول فلا يصح وعلى قول من يقول ان الملك يثبت بملك البائع
فانه لا يصح ايضا لان لم يوجد المشتري اخذ ولا قول ولا ما يدل على انه تصرف في البيع من حيث القول والفعل
فلم يصح بغير اشتري شيئا فندم فبعث واحدا الى البائع وقال ان فلا يقول ندمت عن هذا الشري
ازسراي بيع برخيذ فقال البائع اذ يبي بخرم بر خاسم ليكون اقاله وجه فساد من وجهي لعدا
انا وان سلمنا ان قوله ازسراي بيع برخيذ في حكم قوله اقلني ولم يوجد من البائع ما يصح جوابا لانه قال لئ
سرمه بخاسم ولو قال المشتري اقلني فقال البائع قبلت في النصف لم يصح كما في البيع اذ قال المشتري
البعيد بكذا يقول البائع بعثي النصف منه واذا لم يصح ذلك مع انها بلفظ الماضي لانه لم يأت بالجواب فيها
اولي وانما انما اقلني فيقول اقلني قال اخذت منه لا يصح ما لم يملك المشتري قبلت عند ابي يوسف صح
والنفس الظاهر مع عدم كناية الشتر فانه لا بد وان يكون بلفظ الماضي وقد قيل في وجه قول ابي يوسف
انه يقبض هذه اللفظ اقلني مفعولها الاقالة فيقول وكلتكم وجعلت بكم الاقالة فاذا
قال الموضع اليه اقلني فندم فيقول بين الاقالة والشتر على قول ابي يوسف ان المستعمل الظاهر من ثبته
ان البيع لم يصح بما طلبه لاجله فلم يكن استيلاء من الابتداء مفيد للتقليد والظاهر البائع ان رضا بالاستيلاء

بما هو
استيلاء

بمقتضى

في اخذت

قول اخذت

المبيع

العقد

فيملكه

فانه لم يوجد

او سرائي بيع برخيذ فقال المشتري
بكم هذا الثوب

منه الابتداء

بما هو
استيلاء
بمقتضى

من الابتداء فافتح خلافا للشري لان قوله بعثي ليس باستيلاء لانه لم يكن بلفظ الماضي فاذا قال البائع
بعثي مثل لانه من قول المشتري اشتريته يصح ومن سئلنا على قول محمد ازسراي بيع برخيذ مستقبل
فلا يصح وعلى قول ابي يوسف وان كان يجوز في المستقبل وقوله بر خاسم ازسراي فلم يأت بالجواب
وانه قال بر خاسم مطلقا ايضا لا يصح لانه لم يكن كلاما في مجلس واحد وانما جاز ابي يوسف ذلك اذ كان
في مجلس واحد ولم يوجد ثباتها انه امر غيبي بان يقوم عن راس البيع ولم يوجد منه حادثة على انه قد
قام هو ايضا فلو قال ازسراي بيع برخيذ من غير بر خاسم حينئذ يمكن ان يجعل كناية عن الاقالة فانه
قال اقلني لاني اقلني كيف وانما قد بينا ان الملك يثبت بملك المشتري واستيلاء عليه فيسحق له ملك
هو الاستيلاء ليعود الملك الى البائع ولم يوجد فلم ينعقد البيع اليه اذ اشتري واراد على انه بالخيار ثلثة
ايام فاقره مدة الخيار بالاراد رجل يبطل خياره ويترك البيع كالموجود منه وهذا لانه وان كان في الاول
اخيرا راحة لاراد جرحه كنهه لانه لم يطل الخيار الا بعد وجوه الخيرة عنه فانه ثبت الخيرة عنه سابقا بطريق
الاقتضا يصح الاخبار عنه فصار كانه ملكه قبيل الاقر ثم اخبر عنه وهذا القول اعني عبد الله بن علي بن
درهم انه لم يصح الاعناق عنه بعد كانه باع منه بالغ ثم اعتقه عنه باع فله ان يفسد خياره لان الثابت بطريق
منه او باع منه ثم اخبر انه ملكه فيسقط خياره بالتقليد من غير ان الاخذ لاراد جرحه لان الثابت بطريق
الاقتضا لا عموم له فلا يحكم بانه ملكه من جهة بطريق التبعيل ثبت الملك له سابقا من جهة كانه لم يصح
الاخبار عنه فيكون بالنظر الى الاقر لانه كان ملكه من جهة الغير او بسبب لاراد جرحه لانه وبالنظر
الى سقوط الخيار لانه لم يملكه منه فيسقط خياره رجلا باع ثوبا على انه وجاشك فاذا
مد به جاشك سئل له ان يرقه قال ان كان كذلك عيانا عاقل اقول امسك به جاشك بكل وموجب عن طاقات
من السدق بجاشك يكن ويعرف به كشيء السدق وقتلها فاذا لم يكن لما شرط فغيره عيانا فله ان يرقه
بالجواب فانه باع ثوبا من سدي قبل التسليم على انه وجاشك فاذا مد به جاشك فاجاشك من سدي
يكون اصلا ان شاء اخذ الموجه فخصه من الثمن وان شاء رده الكل لانه كالوزن في الموزونات والتسليم
في المكيلات بخلاف الثوب لانه كالوزن في الموزونات والاولى فيها ان شاء اخذ جميع الثمن وان شاء
رده وهذا لان مسألة لا يمكن افرادها بالبيع فبعضه كيد العبد فيكون صفه والصفة لا تتفق بالبيع ولا حصة
لصاحبه الثمن وانما فغيره عيانا فيه كغوات يد العبد وهي السدي يكون اصلا لانه يمكن افرادها بالبيع كالغبن
في المكيلات والمثني في الموزونات الا انه لم يتم مقصوده اغتنام الخيارات بين الاخذ والترك لكن ان اخذ
اخذ بقسطه من الثمن رجلا آخر وان ثم باعها قبل انقضاء مدة الاجارة وعلم المشتري بذلك
ورضى به ان ينعقد مدة الاجارة ثم باع الاخر ثوبا من ثوبه قبل انقضاء مدة الاجارة فاجاز له المتأخر
البيع الثاني فالبيع الاول لانه لما علم المشتري الاول بانها في اجارة العبد ورضي به ان ينعقد مدة الاجارة فيقول
البيع من جهة البائع وانما بقي من المتأخر في النقص لاني ذات البيع ولهذا

اعني عبد الله بن علي بن درهم

رجل باع ثوبا على انه وجاشك فاذا مد به جاشك سئل له ان يرقه

لا يجوز

فاجاز

الذي ويكلم محمد بن قيس

اذا شرب في السهم
يسمى في حبيب بلزم
البلغم في حبيب

بغیض
ورقم

بسم الله الرحمن الرحيم

وایس قوم
فوج بران
بسم الله
فی ای وقت
شاهین
المریدم

وبين بيع العين في السلم لو عجز وبفقدان على الفسخ لا يدرى بكم يرجع وفي بيع العين ان كان قابلا لثمنه والآفة
بقته فالتسليم عند ان في البيع الثابت بعد قبضه القيمة البايعة للمشتري واداء المشتري القيمة البايعة للمشتري
طلب الفسخ ان كان بغيره ما يتغير معاني الحال وان كان يحكم الحكم فالحال انما يحكم عليه بالقيمة عند تقديره
العين اما بالبيع واحدا بالمال وصفا لانه البيع والابتلاء اذ لم يكن على وجه الصحة يكون اخذ مال الغير بغير
حق ما يتبين ان بائعا يثبت الملك في الذات ثم يفيض حق نفسه فاذا لم ينفذ صحيحا لم يثبت ملكه في الذات
قبل القبض بناء على حق ثابت له فيكون من هذا الوجه كالتصديق ولكن لما كان بغيره ما يتغير معاني الحال
استيلاء المالك لانه استولى عليه للملك ورضي البايع بذلك فيملكه ملكا فاسدا فكان عليه رد فاذا اجاد البايع
واخذ بقتله منه بغيره المشتري والبيع في يده بغيره ما يتغير معاني الحال فانه يملكه فانه يملكه بالفسخ والرد ولا يحكم
بالقيمة عادام باقية به المشتري ويمكن الفسخ عليه لانه الموجب الاصلي فاذا اخذ رد المشتري او بغيره ما يتغير معاني الحال
صدر من المشتري في حكم عليه بغيره وهو القيمة واذ كان كذلك لا يمكن القول بغيره من الفسخ لان الفسخ به
على المعقود عليه ولم يبق له حقيقة عند الاستيلاء او من غيره ما يتغير معاني الحال فانه يملكه فانه يملكه بالفسخ والرد ولا يحكم
في باب قبض المبيع بغيره لان البايع لو قال البايع للمشتري قطع يد العبد بالمبيع فمقتضاها قبض وقال المشتري
البايع انت قطعت وانفخ المبيع لم يقبل قول واحد منهما على صاحبه فان اخذ المشتري اخذ اخذ جميع
الثمن بعد ان يتلف كل واحد منهما على صاحبه قال الصدر السجدي ركني الذي هو الفضل الكرماني رضي الله عنه في الايضاح
اما يتلف البايع فظاهر واما يتلف المشتري ففيه اشكال لان البايع اذا اخذ منه جميع الثمن فقد سلم
مقصود ولا معنى لتلفه كما اذا اخذ المشتري الذي يتلف المشتري وحده ولا يتلف البايع لعدم الغالبية
فذلك من هنا ينبغي ان لا يتلف المشتري هكذا ذكره لم يذكر الجواب فشا لنحوه لان الجواب الذي هو جواب هذا
الاشكال فيقال البايع يدعي على المشتري القبض بالقطع ويدعي لزوم العقد من غير اختياره والمشتري ينكر
فان لم يتلف المشتري لزوم البيع من غير اختياره وان حلف ان ما قطع به يبيى القطع كالتأيت باقة سماوية فثبت
له الخيار فيكون له تخليفه فائدة قال في الكتاب وغيره من غير قبض عوضه في المجلس وما سوى ذلك مما فيه
الربو ايعتبه فيه التعيين ولا يعتبه فيه التقابل بل قلنا ان لم يمتنع حالة العقد وكنتي عين في المجلس على بيعه والتعيين
يعتبر في العقد ام في المجلس قال رحمه ما يتعين بالتعيين يعتبر التعيين وقت العقد ليس العقد على
المعقود وان عين بعد العقد ورضيا على ذلك يكون رضيا على ذلك عقد امتهار **رجل** يكتب في شري
ولم ان فلان في فلان اشترى من فلان جميع در موضعهما بكذا او كتب حديثان في موضعين لو يكون العقد فكذا
لان ما ساهم لم يكتب حده وما كتب حده لم يمتعه قال في شري ان يكتب في الشروط شري صحيحا شرعا وانما يكتب
شري لا شرط فيه ولا خيار وبنيت جميع الشرايط المفردة لانه في الشروط ينبغي ان يكتب على وجه لا يتلف
الغنى فيه فانه ربما يوصي على قاضي لا يعتقد ذلك فيفده ويبطله فان عند زفر وماكس والثاني وبني

ما يطلب

اما ساهم

يختلف

ان يبيع رجلا

ان يبيع رجلا انما اذ كتب في الشري صحيحا جازيا شرعا ثم بعد ذلك يتخذه رجل وياخذ من المشتري
بالبيعة فالمشتري لا يدرى على الرجوع لانه اذا اقر ان هذا شري صحيحا فقد اقر ان البيع في حالة البيع وقبله
ملك البايع فاذا اقر بذلك لم يتحقق فانه لو خذ منه بغيره فلا يدرى على الرجوع ولهذا المعنى ينبغي ان
يكتب على وجه يكون صحيحا في جميع المذامب وتكون حقوقه الداخلية والخارجية عنه يكون فاسدا
لان حقا واحدا لا يكون داخلا وخارجا وانما ينبغي ان يكتب حقوقه الداخلية والخارجية عنه وحده على
ذلك ان رجلا عرض على قاضي كتابا وكان الكاتب كتب حقوقه الداخلية والخارجية فقال القاضي فخذ
كتابك وان شئت ان ارجي فادرس الى دارك كذا احتياظة وكذا احتياظة فادرس الى دارك فادرس الى دارك فادرس الى دارك
لو اكد الكاتب من هنا انما يتصوره بالخارجية فقال الرجل يا قاضي يا قاضي واحد ياخذ كذا وكذا افعال القاضي
ان شئت ان يكون صحيحا فكتب والا فادرس عليك ما دفعوك فرضي الرجل وترك عليه ملكه اذ كره ولهذا الكلام
وضوح كني رابت في احكام الشروط والمخاض ان ذكر في كثير من المواضع بهذا اللفظ الداخلي والخارجية
فيضا طرأ على عند الفتوى **رجل** باع ظيلا على ان هذا شري فانه قال المبيع فاسد في الشري ملكا
ذكر وهو الصحيح والى هذا اشيرنا في الفصل الاول وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وكان أقوى الغلبة
انه جعفر الحنفية والى على المولود وكان فتوى الشيخ الامام محمد بن الفضل البخاري على الغبار واخشا والامام
الشهد حسام الدين البخاري في واقعة قول الهند والى **رجل** اشترى عبدا فمعه كاهن
عند البايع فان كانت الثانية مع الاول مثل الغيب لانه يرد والا فلا ملكه اذ كره فتاوى
الفضلي ما هو مثل ذلك فقال ان قم من الوقت الذي قم عند الاول فله رد يرد وان قم في وقت
توفي ليس له ان يرد لانه اذا قم في الوقت الاول علم ان السبب الاول وله قم في وقت توفينا
حدث بسبب آخر فلا يمكن له رد **رجل** اشترى جارية وفي احد عينيها بياض ومولاهم بذلك ثم
ابخل بياض في ثم عاكس ليس له ان يرد لانه اذا كان بعد القبض بانه قبض ومولاهم في ابخل البياض
ثم عاكس ليس له ان يرد ويجعل كانه غير البياض الاول اما اذا كان قبل القبض له رد يرد ويجعل كانه
ذلك البياض الاول والمسلم في بيعه انما يادوات **رجل** اشترى عبدا فوجد غير مخنون
قال ان كان من الاسارى لا يعتد عيبا وان كان من المولدين يرد عيبا فيه به ملكه اذ كره وهو الصحيح
كمن يبق شي آخر ان كان من الاسارى لا يعتد عيبا صغيرا كانه او كبيرا لانا نعلم ان الكفار لا يخفون
اولادهم وان كان من المولدين ان كان كبيرا يكون عيبا فيه به لانه لا يمكن اخشا له ليعينه بجهته وان كان
صغيرا لا يكون عيبا لان الصغير يمكن اخشا له فلم يفت وقوف الاختنا فلا يكون عيبا والمسلم على هذا
التفصيل في الايضاح **رجل** باع سلعة الى اهل ولم يملكها حتى اهل ليس له الرجوع بالفسخ فعد
مسقطا حتى يبيع بالاجل فيجوز حلول الاجل ليعود الساتر والمسلم في الايضاح ان لا يرد الشيخ الامام

كتاب

عما يطلب

باي نظر الى انما ذكرت
بغيره ما يتغير معاني الحال

عما يطلب

اشترى عبدا فمعه كاهن
وكان معه عند البايع

اشترى جارية وفي احد عينيها
بياض ومولاهم بذلك

اشترى عبدا فوجد
غير مخنون قال ان

باي نظر الى انما ذكرت
بغيره ما يتغير معاني الحال

مط
اسرر نفقة خالصة ربحي دار نصفها
وكسرا ولم يربح داره اذ نصفها

يطلب ان يربح نصف
الدار

تبقى خالصة ربحي دار نصفها وكسرا ولم يربح داره اذ نصفها
بعضه فان له المشتري اليه البايع ولم يربح البايع الثمن اليه وهو ما يربح نصف ربح في الثمن
يطلب له الربح لان الدرام والثمن لا يتعين في القبض والنسوخ اذ ابايع نصف داره من عام ومب
ثم المشتري قال يبيع وهذا هو الحيلة لمن اراد ان يربح لا يربح داره ما عاوضت بايع عقار
البيع وفي بيعه مصلحي غير ان يبيع على قصد ان يربح عليه قال يبيع جازي وموله فسامي فبما عيتم يستولى
عليه متغلبا واعاد الوصي الى يده فبما لا يجزى في يده انه ملك من البتيم ويحاف احتجاجة التغلب بظاهر
يد ما لا كان في يده غصبا على ان يبيع هذا العقار وياخذ ثمنه الاجل الصغير يضمن مثله والبتيم جازي يبعه
ام لا قال في اذ كان وصي الاب اذ ثبت عقد لعموم ولايته اذ كتب في الصل احد هذه ما لربح ارض فلان
والفصل بينهما حقيقة قال هذا فاسد اذ لو لم يضمن ولا يكون ارض فلان هذا المدة الدار بل قد
الزقيقة ويربح ان يوف الزقيقة بشي للربح اليه والا فلا في ان يقول حقيقة بها بالحلقة او البرية
او الناحية ليقع ما نوع تعريف اذ في الزقاق كمن ربح على ربحته من رجل وفي حصة بدار
معلومة وقبض الحصة وبيع بعض الثمن تجا البايع ليقبض بقية الثمن فقال المشتري انه قام على
غاية البايع ما قبض من الثمن واخذ المشتري لا ينفق البايع بهذا العقد لان الاقالة بمنزلة
البيع والبيع لا بد له من ايجاب وقبول ان كان بالتقديرات ان كان بالتعالي فلا بد من التسليم والقبض
فان لم يقبض فان التقاضي من الجاني بمنزلة الايجاب والقبول متعلق بمجر بايع منزه لموقوف
وتنا بغيره بعد مدة عند القاضي المتولى وابطل البيع واخرج المنزل من يد المشتري وكذا
المشتري مدة في المنزل يجب عليه ربحه من قبل هذا المنزل لانه بعد الاجارة فينت الاجارة فغيره ايجب
الاجن ربحه المشتري لاجرا داره استقال البايع فاقال الزوج المشتري فيجب الاقالة لانه الزوج
ويجوز ان يشرى والوكيل بالشرى يملك الاقالة عند اى حصة ومجر ربه ولو اشترى في يدها الى آخره بقوله
ثم استقال البايع قال المشتري لم يبيع وكذا اشتري دارا اخرى فصوليا فله ان يبيع البيع قبل اجازة
المشتري لانه اجاز المشتري له ثم اقال البايع والمشتري لانه لما اجاز المشتري الفصولي صار
الفصولي بمنزلة التوكيل والوكيل على الفصولي يبيع كما لو كان ربحا على ربح ربح
من ذلك الايجن على وجه الاثر فنظر الى ظهوره قبل الشراء ثم نظر الى وجهه بعد الشراء فلم يربح
فله ان يبيع بخيار الذوية وان ربط الظاهر فنظر الى وجهه قبل الشراء ثم نظر الى ظهوره بعد الشراء
ومواله فربح فربح ليس له ان يبيع بخيار الذوية لان الرطب يربح في الباب والصرم وان كان يتناور
وانظر الى الوجه لا يربح على النظر الى الصرم لكن يربح والنظر الى الصل كاف بايع عقارا وابنه وامراه
حاضر يعلم به وتنا بغيره ثم تفرق المشتري المشتري ومضى على ذلك بايم ثم لزم الابن الحاضر عند البيع

الاقالة لا يربح البايع في طرارة
الايجاب والقبول او التعلق

ما هو معد للاجارة بحيث
امر التل

الوكيل بالشرى يملك
الاقالة

اقال الفصولي بعد اجازة المشتري

الشرى مكافئ ربح

فله ان يبيع بخيار الذوية وان ربط الظاهر فنظر الى وجهه قبل الشراء ثم نظر الى ظهوره بعد الشراء

ومواله فربح فربح ليس له ان يبيع بخيار الذوية لان الرطب يربح في الباب والصرم وان كان يتناور

وانظر الى الوجه لا يربح على النظر الى الصرم لكن يربح والنظر الى الصل كاف بايع عقارا وابنه وامراه

حاضر يعلم به وتنا بغيره ثم تفرق المشتري المشتري ومضى على ذلك بايم ثم لزم الابن الحاضر عند البيع

يطلب ان يربح نصف الدار

يطلب ان يربح نصف الدار

يطلب

يطلب

يطلب ان يربح نصف الدار

يطلب ان يربح نصف الدار

يطلب ان يربح نصف الدار

يطلب ان يربح نصف الدار

يطلب ان يربح نصف الدار

يطلب ان يربح نصف الدار

يطلب ان يربح نصف الدار

يطلب ان يربح نصف الدار

يطلب ان يربح نصف الدار

يطلب ان يربح نصف الدار

يطلب ان يربح نصف الدار

يطلب

يطلب ان يربح نصف الدار

او المرأة له على

يطلب ان يربح نصف الدار

في وعاء بوزن معلوم فوجد فيه سحابة كثيرة اخرجها من المعتاد فانقص من الوزن فانه يسقط من الثمن بقدر
 رجل اشترى قدر لاف الصنوق وامر ان ينقل الى حانوته فسقط في الطريق فانه يملك من البايع
 انه لم يقبض المشتري رجل اشترى فالبازعينا فتمت في المشتري فاعلم ان ما فيه خسرانا فاستقال
 من البايع فقال من يذبحه بانو درسمه ويوزن ففعل وعمل ولا يسقط قدر الخسران ان كان البيع
 صحيحا فله ما يوجد يقبضه وانه بعض كالبطيخ والبازع يخاف ان يوزن ببيع ما ظهر ولم يوزن ببيع ما لم يظهر واذا
 اراد ان يعقد على هذا بايزا باع الاصل ما فيه من الثمن فاني لو بعد ذلك حدث على ممتلك المشتري
 ذكر في النسخ يد ولو كان بعض الثمن مستغابا ولم يخرج البعض او لم يضر مقتضا كالبازع يخاف ان يوزن
 فاشترى الكل فطاهر المذهب انه لا يجوز لانه لم يجمع بين الذي لا يجوز وحقيقته كل واحد منهما من الثمن
 غير معلوم وكان الحواني يفتي بجواز البيع في الثمار والبازع يخاف ان يوزن ببيع ما ظهر ولم يوزن ببيع ما لم يظهر
 ملكا او قال جعل الموجه اصلا وما حدث بعد ذلك يتجاوز في التعامل الناس وتجرع الناس
 عنى على انهم خرج ظاهر وكان السرخي يقول الاول عندى ارجح لان بيع الثمار بصيرة لهذا الطريق عند
 تحقق الضرر ولا ضرر في ظاهر البطيخ والبازع يخاف ان يوزن ببيع ما ظهر ولم يوزن ببيع ما لم يظهر
 المشتري له وفي الثمار يمكن ان يشتري الموجه بجميع الثمن ويجوز له البايع للانتفاع بما حدث
 فيحصل مقصوده بهذا الطريق كذا ذكر الشيخ الامام الشافعي في كتاب الزايد ورجل
 اشترى ارضا ثم استحقها رجل ففقد العاظمى وطلب المشتري الثمن من البايع فذبح اليه ثم ظهر غش
 القضاء ففتوى الامة فليس للمشتري عليه ان يبيع الارض من البايع لانها مائة بالبيع بالعاطي ولهم
 يروا او كفى القاضي للمشتري فذبح البيع ثم ظهر فساد القضاء ففقد المشتري ارضا ففقد البايع
 ففتح رجل قال لا فرق ان الناس يشترون كرمك هذا باي درهم فقال بعتك مثلك بالدرهم فقال
 اشتريته بما يكون يباع ان لم يكن على طريق الهزل فانه اختلفا انه كان عن هزل او جدي فالتوا قول
 مدعي الهزل لانه دلالة الحال يدل عليه فان الاول قال كرمك يعني انك تملك شيئا له قيمة فلا ينظر من نفسك
 ضعف الحال والثاني يقول ذلك دفعه عليه كرمك مع ذلك اللفظ يصلح بعبارة انك لم تشترها فلا به
 فانها عطاء شيئا من الثمن فقبضه ذلك على الجدة ولم يسمع دعوى الهزل منه بعد ذلك رجل اشترى
 كرم فظهر بعد الشراء ان شربه منه ما وقع موضوع على ظهر زهر او حار يطعن فله ان يبرء بهذا العيب لان
 هذا عيب فاحس رجل اشترى ارضا وقبضها ثم ادعى على البايع ان هذه الارض وقف كذا او قد عرفت
 ما ليس كمن يبيع كمن يبيع في الوقف لا للمتولي والوقف في هذا انما يحاصم المتولي في ذلك وان لم يكن لها
 متولي ينصب القاضي رجلا يخاصم فاذ ثبت الوقفية ظهر بطلان البيع وبطلان المشتري الثمن الا ان
 اقباعه غنما لانه الصغير بالغني العاظم لا يجوز فان باع وسلم ثم خاصم من ينفه قال الشيخ

اشترى فابعد

مما يطلب

بيع ما ظهر من البطيخ والبازع يخاف

بعض الثمن مستغابا ولم يخرج البعض فاشترى الطل

قضية

القول قول مدعي الهزل

سنة ارضا ادى على البايع انها وقعت

البيع الخصومة في الوقف لا للمتولي والوقف في هذا انما يحاصم المتولي في ذلك وان لم يكن لها

بيع الغنم لا يبرأ الصغير بالغني العاظم

الامام محمد بن الامام محمد بن عبد الله بن محمد بن نجار وفتح من شانه بخارا ان لاد دعوى ذكر في الامام
 عن النسخي ان سبقت منه الاقرار بنسخ المثل وكتب فذكر في الصلح واشترى على كرمك بدينار وعاد
 وجرب مجد الائمة السرخي محول على ان اطلعني البيع ولم يقبضه ذلك الا في الزهر ووقف عند الدعوى
 اني بعت ولم اعلم بالغني او عيبت بالغني ولم اعلم ان لا يجوز فانه عمل هذا المشتري في المشتري
 وسوكرم حتى ادرك العيب ثم استمر البايع فقصا من الحق الا ان قال مجد الائمة المذكور بسخي كرمك
 وقال النسخي لا يسخي لانه المنازع لا يتقوم الا بالعقد ومعه ما كان اكرام على نفسه اكثر ما في الباب
 انه هذا العقد وقع فادعى في العقد الناصر اذا اتصل بالقبض وتقرر المشتري من ذلك بعتك له البيع
 ووجب على المشتري قيمة البيع وانما قضى القاضي من باب الامة لا خسران في المشتري عن دفع العدة واذا قضى عليه
 بالامة لا خسران عن دفع القيمة صادر راضيا بالامة ففسخ العقد من الاصل كالأمانة رجل دخل
 دان الا ان كان فاذ واو باي دان فخرج من الاستدانة فباع من رجله جا وحرمة فطلب منهم فخلصوا
 بالطلاق ان هذا ثوبك فلفف لا يفتي انه اشتراه شيئا محجلا لانه اشتراه بالمعصية صحيح فبطلت كذا ذكر
 اكثر في غير ان البايع اذا عجز عن التسليم فطلب من المشتري ان يبيع البيع واذا علم ان مقصوده من البايع
 لا حق الفسخ قبل على مثله شريك المومن والمشتري ان يبيع ويشتري الحيا راذا علم بانه شأ وتنفذ
 كما وقت الانكسار وانقضا احدى الاجارة وان شأ فبيع البيع واذا علم عند المشتري انه مومن او منافق
 ليس له ان يفسخ بغير رضا به رجل اشترى امة وقبضها فقالت اني ورجع فربس بعبادة في كل وقت
 ليس له ان يبرء ما يتوكلها لان وجه الفرس وان كان عيبا كمن لا يثبت بقولها وانما يثبت باقرار البايع
 او بقيام البينة على اقريره او بتكوله اذا صلف رجل باع كرم ما فيه زرع وثمار واعتاب ان
 ذكره الكرم بتعليق وكلم او يكلم قبله ويترفيه دخل الكل في البيع فلو زاد على ذلك فقال بكل من قبلي وكثر فيه
 فام الحق لا يتناول ذلك ورواية المسئلة في كتاب الشفعة والفردوس والبيضا في شرح الطحاوي
 رجل باع حمارا وقال عند البايع البيع بذا شرط من فريتم كره غارت شئت فبيع عليه بالثمن
 عند الاستحقاق فالحق ذلك من يد المشتري فانه يرجع على البايع بالثمن لان الرجوع بالنسي عند الاحتفاق
 حتى ثابت في البيع الجائز والناسد واذا شرط ذلك في البيع بوجوب فساد البيع وجب على المشتري كرم ما
 قد ابركت غلته مع الغلة وقبضه وفيه الكا رغب في المشتري الا ان رغبته ان رضى الا ان ربا ببيع واجازا
 صارت الغلة كلها للمشتري لرضاه بالبيع في الكل وله حصته من الثمن وان لم يخرجه لم يخرجه هذا البيع لان حصته
 فيه ما جازع جازع البيع والرواية في المزارعة رجل طلب من رجل ان يبيع اشجارا له في ارضه المحط فافقعا
 على من جازعهم اهل البصر فخرصوا وقالوا انها ثمانية عشر وقر اقباعه فاذا اوفتة وعشرون ليس للبائع
 منع الزيادة لانه وصف لها وليس بعد تقطيب الثمن كذا يكره في الثوب المشتري خلاف الكلي والوزن

المنازع لا يتقوم الا بالعقد

افضل الا ان يكون باعنا رجل فباع عمن له جازع وحرمة

شراء الخصومة صحيح فبطلت كذا ذكر

شراء المومن والمشتري يبيع

باي كرم ما فيه زرع وثمار

فرا د كرت عليه وقبضه

ليس للبائع منع الزيادة في الخطيب المشتري بالوحد وكذا الزيادة في الثوب

لأنها إذا لم تلتفظ بالاجاب القبول انما يصير معا بالتعاطي ولم يوجد ولا لا فقبضه ولم يبيع فله خيار الرجوع
لأنه قد اشترى حاكم بدينه فله ان يقبضه وهذا الوجه لا يحتاج فيه الى قضاء ولا رضی فاذا اكلت الفسخ
مكن الاختيار واذا ثبت ما قال ثبت الفسخ فقط **فصل في بيع الوفاء** قد ذكرنا في الباب
الاول صورة بيع الوفاء وحكمها والمذكور في فتاوى الفضلي مثل المذكور في الباب الاول صورة
وحكمها وذكر الامام عمر الفخري رضي الله عنه في جواب احد بلادنا والسكان في اجابته لا يرني ويحتوا
بيع الوفاء وكافة الشيخ الامام الحسن بن علي بن احمد السعدي رضي الله عنه في الحنفية رضى عن هذا البيع
في غير المشتري كالمشتري في يد المشتري لا يملكه ولا يطبق له الانتفاع به الا باذن حاكمه وموضعا من لما اكل
من ثمره وبيعته من ثمره لا يملكه ولا يطبق له الانتفاع به الا باذن حاكمه وموضعا من لما اكل
اذا اكل من ثمره وبيعته من ثمره لا يملكه ولا يطبق له الانتفاع به الا باذن حاكمه وموضعا من لما اكل
للاحكام لانه المتعاقدان في بيع الوفاء كمن يبيع كمن يشتري الوفاء والاستيفان بالادى لا يباع بغير
بعد البيع لكل من ساء له قد رخصت والمشتري يتولى ادائته والبيع في باب التصرف في العقود
للمصادر والمعا في اللالفاظ والمبا في حقه قال اصحابنا الكفا في شرط الاصيل والحوالة بشرط
ان لا يبرأ الاصيل كفا في الوفاء بشرط العوض اذا اتصل به القبض ببيع عندنا خلافا لغيره والشافعي
قال ببيع من لا يبرأ الاصيل كفا في الوفاء بشرط العوض اذا اتصل به القبض ببيع عندنا خلافا لغيره والشافعي
المكسبي والموزون اقراني والاستصناع الفاسد اذا ضرب فيه الاجل سلم ونظاين بشرط قال
وكان السيد الامام ابو شجاع على هذا وقد قدم القاضي على السعدي من خياره بغير قبض فاستغنى عنه
منه المصلحة فكيف ان رضى وليس ببيع ففقد السيد الامام لموقفه ففتاوه ووافقه
القاضي الحسن المازندراني وبيعه في الاسلام السعدي هذا عن متعاقدين لدار اخلفا
فقال المشتري اشترى بيتا بآنا والموجب يقول ببيع الوفاء قال فالقول قول الموجب لان
الاقرية في زوال ملكه عنه بالبيع وهو يدعي الوفاء فيكون القول قوله ثم قال الامام
عمر الفخري ايضا من عند نفسه انتفى ما يخفى في هذا الزمان على صحة بيعا على ما كان عليه بعض السلف
لانها لم تلتفظ به من غير ذكر شرطه والبيع الملتفظ دون المقصود فان في تزويج امرأته ومن يبتعه
ان يطلقها بعد ما جامعها صح وسئل الامام عمر الفخري عن هذا عن باع دارا بدينه فباعها ثم طلب المشتري
اقارة البيع وقال ببيع الوفاء والبائع يقول ببيعك معا بآنا قال فالقول قول البائع فيسأل له
على البيع للبائع ان يخلع وكاه من يبتعه ان يخذ الدار من المشتري ويرد الثمن وكان قصد المشتري
ايضا كذا كان ان يخذ الثمن ويرد الدار بعد زمان كما هو المتعارف قال ما ذكره في العقد وما
في الغلب الاعني لذلك ان لم يذبح عند العقد سوى الاجاب والقبول وفسح للبائع ليركف بانه باع

البيع الوفاء

العبارة في ما انفق في العقد
المقابلة المتعاقبات

وهي الحرة نفسها
بمجرد الشراء

هذا هو البيع
الذي هو في
البيع الوفاء

على عدم
عقد
الوفاء

بيعا بآنا

بيعا بآنا قد دل هذا على ان العيب الملتفظ ايضا وقد تلتفظ به بلفظ البيع ومن الرضا فغيره ببيع
الا انه يرد الاشكال على هذا ان البيع اذا احتج الى العارة فالبايع يبيع وهو يبيع في البيع ايضا لان
يقول ذلك اختيار الاجرة حتى لو امتنع البائع عليه وكذا لا يبيع على الوفاء بذلك ايضا واذا انتفى البيع
بان كانت دلة اقامته لا يباع على رضى الثمن ايضا لانه يبتعه ببيع جديد وكذا لو كان البيع
عبد او دابة فملك عند المشتري مضي الامر ولا يبيى لو احدث منه على الآخر **فصل في بيع الوفاء** قد ذكرنا
منها والمذكور منها لا يخاف المذمور في الباب الاول والمنقول عن شيخ الاسلام السعدي لانا
حكينا صورة بيع الوفاء في الباب الاول ان يقول بعتك على ان يبيعه متى جئت بالثمن وحكمه حكم
الوفاء والمذكور منها ان صورته ان يقول بعت بكذا او يقول الآخر اشترى بكذا ولم يذبح العقد سوى
الاجاب والقبول شيئا الا انها ذكر اقبيل العقد انه بيقع البيع اذا رضى عليه الثمن او كان قصد
ذلك وحكم ذلك ان يكون ببيع لادعائها فاذا لا يخاف المذمور منها المذمور لانه قد ذكر في الفتاوى
الفضلي كالمذكور في الباب الاول صورة وحكمها الا انه في الفتاوى الفضلي فيما اذا كان بعتك على ان يبيعه
منه متى جئت بالثمن ان القاضي الامام السعدي قال في بيع فاسد لا يرني ويغيد الملك اذا اتصل به
القبض وذكره عنه ايضا انه قال رضى وحكمه حكم الرضا وذكره الصلوات الشهد في واقعة حاكمها
عن من اختار ببيع الوفاء فاسد وذكره في فتاوى شيخنا ببيع الوفاء ببيع
الوفاء فاسد لانه ببيع بشرط وان يغيد الملك عند القبض قال في هذا الموضع في هذا اذا دخل
الشرط في البيع فانه لم يخله فله ان يبيعه على قول بعض اهل العلم ببيع الوفاء على قول الكاظم وهو المختار عند
بجوز البيع والشرط والبرهان في البيع في الباب السادس من جملته في هذا الباب
الحاشي رجلا ببيع دكانا بحدوده وحقوقه ولم يذبح العلو والسفل فانه يدخل العلو والسفل
بذكر الحقوق والرافق ولو باع دكانا بحدوده وحقوقه لم يذبح العلو والسفل ولو باع بيتا بحدوده
وحقوقه لم يذبح العلو والسفل ان البيت بايعان ويصلح لليقوتة والبيت الذي على العلوية مثله فلا يكون
بجاء البيت واذا لم يكن عليه بنة كان المشتري ان يبيى على علوي رجلا ببيع دارا من رجلين فاضم
المشتريان ولا يذبح في البيوعين السبق يكون البيع بينهما ويكون كل واحد منهما بالخيار في الرضا
بالنصف واستدراج نصف الثمن ولو قال البائع بعت اولاً من فلان لا يقبل قوله اشترى بنة
على انها ملكية فاذا مورثاينة او جازا على انه على فاذا مورثاينة او جازا على انه على فاذا
مورثاينة او جازا على انه على فاذا مورثاينة او جازا على انه على فاذا مورثاينة او جازا على انه على
اذا اشترى على انه على فاذا مورثاينة او جازا على انه على فاذا مورثاينة او جازا على انه على
فقال البائع على كذا بعت والمشتري يقول بخلافه فهذا لا يخفى ولو خفي واشتبه فالقول قول البائع لانه على

القبول

بيع الوفاء وبيع المعاملة

البايع الخامس ببيع

يدخل العلو والسفل
بذكر الحقوق والرافق
وول البيت

رجله

اشترى راسا على انه كذا
فاذا مورثاينة

هذا هو البيع
الذي هو في
البيع الوفاء

مكرر على حدة
وقسمه ونوابه

خارج وقسمه ونوابه فهو جائز وان لم يبين المدة لم يذكر منا ولا في شروحه الخاضع وقد اطلق في الجامع
ولو قال قائل اذ لم يبين المدة لا يصح فله وجه ولو قال قائل يلزم ما سئل الا في وجهه وادرجه
رجل وبها فضاء وباب صفة الدار مفتوحة الى الفضاء، وكذا ابا بصر صفة الحج مفتوحة الى الفضاء، والكل
رجل فباع المال للحرة او لاه ذكرا لحد الى الدار ثم باع الدار من ثمنه وذكر الحد الى الحج ولم يسم الفضاء، في
البيعين ان قلنا بانه الفضاء، يكون لصاحب الاول فالوجه فيه ظاهر فيكون الفضاء، لم ينتقل اليه الحج
اولا الا ان فيه ضرب اشكال وموانع لم يسم الفضاء، باسناد الموضوع له كمن قد سئل عن رجل باع الدار
ثم كثر الدار وحدما بالحجرة فجعل الفضاء، بعضه للحرة وبعضه للدار فيحصل بينهما علة بالبيع على قدر
الامكان وقد كان اجاب اولاه الفضاء، الاول، واقعه في الجواب الاول الثاني لزاما ابو العلاء، الثاني صحيح
قال رضي الله عنه عن رجل لم يشرب في فناء ولا يقيم له شركا في وسج احد الكتي ارضه ان يوزن على كل فكيهم
سهم ويمنع عنه مخالفة شركا في ثوبه ويؤمده فان اضر به شركا في ثوبه في نصيبه في يومه وسج عنه شيئا في ما به
قضى عليه بالظمان ويضمنه بقية او مشكلا علة ما اشاد به الشيخ الامام على البرزنجي في نكت الجامع كثر الشرب
مضومة اذا تلفت على مضومة مثلا لبا اشاد به الشيخ الامام في الكتاب ان رجلا لو ادعى ابتياع بيتا عن ثمنه
فشده شهودا ابتاعه مع شوبه بائة وشهد كثر ابتاعه بائة ولم يذكر الشرب انه لا يثبت منه الشهاد
فدنت المسئلة ان لها صفة من الثمن والى لها صفة فلهذا منعت قبول الشهادة لاختلافها في دخول الشرب
في البيع ولو لم يكن له فقه لما منعت قبول الشهادة مكره فقه الصدر الشهيد في شرح الجامع بيع الشرب
بحر زبنا لا رضى بالا جامع ومقصود في رواية وموقوف مشايخ بلخ واذا تلفت متلف في الظمان
واذا باع الارض بشرط ارضي لغوي اختلف المشايخ وسياتي في نكت الباب السجس في ذلك
الباب السادس من الايمان قال القاضي الامام في الفضاء الا ان يثبتي لما سئل عن انسان
باع من ان في ضيقة او سلة فادعى احد ما لكرهه والآخر الطواغية واقام كل واحد البيينة الطواغية
والخام على دعواه بيينة الطواغية اولى لانها اكثر اثباتا لانها تثبت الرضا وبيينة الاكرام تنفي الرضا
لانه اكرام عبارة في الحقيقة عن عدم الرضا فكانت بيينة الطواغية اكثر اثباتا فكانت اولى بخلاف
ما اذا شهد انسان على اذ خال شرط فاسد في العقد والآخر ان على عدم الشرط لانه اذ خال الشرط
شبه زائد فكان اولى من هذا الوجه وتفسير هذه المسئلة منصوصة في المضاربة فان شاعري
لو شهد اعلى انه دفع اليه مضاربة بالنصف وان يكون له زيادة مائة درهم واقام الاخر شاعري
على المضاربة بالنصف فالبيينة التي قامت على الزيادة اولى وان كان يقتضي الفسك لهذا المعنى انها حثية
لزيادة ولو شهد شاعري انه دفع اليه مضاربة بالنصف وكفر ان شهد انه دفع اليه مضاربة ولم
يشترط شيئا فالبيينة بيينة من يثبت شرط النصف لان في ذلك اثباتا وموقوف في الصحة مكره

الشرب مضوم اذا
تلف متلف اه

وسبانه آخر الباب

بيينة الطواغية اولى
والغنى فلا قسم
في بيع

لا يثبت في المضاربة
بغير شرط

وجدت من هذا الباب

وجدت من هذا المسئلة عن الصدر صاحب الدين البخاري في بيوعه اذا اختلف المتعاقدان في الطور وكثر
قبل اقامة البيينة كما نقول اول القول ليس يدعي الكره لانه يكتفي استدلالا ببيينة الجامع الصغير وعلة التي
القاضي المشتب الاستحباب ووجدت بخط هذا والآن نقول القول ليس يدعي الصحة وعلة التي في فناء
النسي وبديهي فان اقام البيينة في الطور اولى قلت وهذا موافق لما حكينا عن القاضي
في الدين الارساندي ثم قال استدلالا ببيينة الجامع وعلة بعض من يخاف وقال القاضي الامام لا يجزى
البيينة بينة الاكرام والآن يقول مكره او يدعي وقال في المكاتب المولى والمكاتب اذا اختلفا في الصحة
والفساد فالقول لمن يدعي الصحة والبيينة بيينة من يدعي الفساد لان مدعي الفساد يدعي الفساد يدعي
لحق شرط زائد والآخر يكتفي في هذه المسئلة باختلاف المتبايعين في الطور والكراهية يجب ان يكتفي بالقول
قول مدعي الطور والبيينة بينة الاكرام قلت فقد اختار في بعض المواضع ان بينة الاكرام اولى و
واختار في بعض المواضع ان بينة الاكرام اولى واختار في البعض ان بينة الطواغية اولى وهذا موافق
لما حكيت عن القاضي في الارساندي وهو الصحيح وما حكا عن فتاوى النسي فقد مر في الباب الرابع
وسباني في الباب الثاني من دعوى هذا الكتاب والباب الثاني من اقرار هذا الكتاب بحسنه وذكر
ان شاعري اذ عالى فقه لا يثبت على الدين النسي وتي يوشروهم مطلقا ان البيينة بيينة من يدعي الصحة و
الطواغية وكذا في شيوخ الاقران في الصحة والمرضى ان شيوخ الصحة اولى بهذا اخذت وعلى هذا
اقتت غير مرة في كرامه وسجته قال القاضي الامام ابو العلاء، الثاني صحيح لما سئل عن بيع الجاورس
بالحنطة لبيد لا يجوز وبيع لعدما بالآخر يدا بيد جائز ولا يجوز بيينة والغلة فيه كون كل واحد منهما
مكيلا وقد سئل من هذا المسئلة عن قاضي القضاة مجد الدين رحمه فقال روايتك بائنة بائنة است
بامور وزني وانا قال كلا مما يكتفي او وزني لانه اعتبر النسي بالحنطة كيلي بانفقه وسأله الحق
الجواب واقل تحت فكان الجاورس كيلي ايضا وان اعتبر العرف في عرفنا كلا مما يوزن فلهذا قال
لا يجوز اسلام الحنطة في الجاورس لانها كيلي بالانصاف او وزني بالعرف واسلام الكيلي في الكيلي لا يجوز
وكذا اسلام الوزني وقد مر في الباب الاول ايضا لا يجوز وفي الباب الثاني لانه لا يكتفي بالانصاف
وزني والرفق كيلي والجني وزني واسلام الجني وزني في عرفنا الجاورس اسلام الرفق في الجني
لان السلم في الجني اصلا لا يجوز قال القاضي والذوق والعدس والذوق من الجاورس لا يجوز
اسلام واحد منهما في الحنطة لان الكلي كيلي لو استندى مكيلا او موزنا على انه كذا فوجده ناقصا جاز
البيع في الباقى ومكلى تجوز المسترك فهو غير المستحق الاستحقاق ان كان قبلي قبض الكلي او بعد قبض النسي
له الجناز وان كان بعد قبض الكلي لا خيار له لو باع لؤلؤ على ان وزنها مثقالا لان سلف الزيادة
لشدي بغير شيء لان ذكر الوزن فيما يفرق البعوض عن الباقى من الوصف ادنى ما يكون من الوصف الحنطة نصف صاع
بكره الرضى ونفى في الكلي لو باع نصف فقيز حنطة جند

لو اختلف المتعاقدان في الطور
وكثر القول لم يثبت الكراهية
الصحة

عاطل

وقد مر

بيينة الصحة والمرضى

بيع الجاورس بالحنطة

الارز كيلي والغنم
وزني والرفق كيلي
واللوز وزني

اسلام البرد الرفق
بجوز ومكلى لا يجوز

شاعري اذا وزنها مثقالا
دار

باب ما ذكره في الاكام
يشبه له خيار الفسخ

تعتبر حنيفة بنية لا يجوز والمراد من العقبى الصانع قال الشيخ الامام علاء الدين في عالم العلماء السوفى
من باع مكره فاذا زال الاكره يثبت له خيار الفسخ وان مات بعد ذلك فنفسه ومذاجلته لا يفسخ القاسم
اذا مات البايع يثبت له ورثته حتى يفسخ كما في حق المورث قال عالم العلماء ايضا في رجل اشترى مالا
ثم باع من غيره فابن في يد المشتري الثاني فاقام البيعة او العبد فابن في يد البايع الاول وهذا العيب
حصل في يد البايع اقامة البيعة على البايع الثاني لانه اذا يئس ذلك ان هذه الصفقة قايمة وقت البيع
منه ووجهه من يده فله ان يرق عليه قال القاضي الامام علاء الدين ابو العلماء الناصبي لما سئل عن بيع
المكره منطوقه ما دام هذا المهر منه جازيا فابيع منه ففسخ التوارق لم يفسخ وعلى الولاة ببطلان بيعه
قال عدل يفسخ عنه نازل ففسخ ان لم يكن ففسخا منك ابدان عن ملكها عن شرو قال عدل للملك
لما سئل عن بيع عبد بعثه دراهم واحاله بثمنه على ثمنه باع من البايع قبل قبض الثمن من المبلد
من المحتال عليه لا يفسخ البيعة الثاني لعدم قبض الثمن على الحقيقة ولو تلف العبد بعد البيع لم يفسخ البيعة
الاولى عليه الحقيقة فانه بيع فاسد ولو اختلفا في الحقيقة فالقول قول من تلف العبد في يده ولا يجرى فيه
التخالف خلاف الجواز قال في كتاب بيع الجذع في السقف لا يجوز فانه كالجذع وان قلح ولم يجز وبيع
بذر البطيخ الصحيح والنوى في الثمر والذيت في الزيتون لا يجوز فانه كالجذع وسلم لم يجز والنوى لانه اتصال
عارض وكان القليح دفعا للعارض اما النوى وبذر البطيخ اتصال خلقه فكان تابعا له وبهذا يعرف كنفى
من السائل قال عدل للملك ابو العلماء فذكر في نوادر مشاهير ان بيع الماء جاز عند ابي يوسف والمحققون
من اصحابنا قد اقولوا ما ذكر محمد في الاصل ان يفسخ لا يجوز فقالوا انما ذكر محمد في شرب العذوق
اما في بطلان فساد ونحو الحكم بفسخ بيع الشرب منصوص عليه في الاجناس وقد مر شيء من ذلك
في لقى الباب الخامس لو اشترى شيئا باقل من قيمته جاز ولو قال البايع قيمة كذا وكذا ثم فسخه
والمشتري لا يعرف قيمة الاشياء فاشترى بها على قول البايع فانه يكون له الخيار لانه يفسخ اذا اقام
اذا كان عارفا بالقيمة واشترى بكثر من بعض جاز واصحابنا يقولون في المعقول ان لا يفسخ كذا
في معقول لم يفسخ اذ كان معقولا يكون له الحق استبدال المسئلة المراجعة وذكره الامام علاء
الدين السوفى في تحفة الفقهاء سئل قاضي القضاة في الدين خاني عن بيع الوفاء قال ان الحق الشرط
بالعقد في المجلس يلتحق بالعقد ويصدق عند ابي حنيفة وان اثنى بعد اقرافهما على المجلس لا يلتحق با
بالاجزاء وسئل عن ثمن اشترى شيئا ثم فسخه ثم اشترى من البايع وسلكه اليه من ثمنه
ابيع قال يفسخ لان البيع بيعا فاسدا اذا وصل الى البايع باق وجهه كان يفسخ العقد وسئل عن
بيع جارية بنت خمس وعشرين سنة وكان عاقلها ان يفسخ في كل ثلثة اشهر مرة واحدة
على يكون مزا عيبا قال ان عدة اصل البعير عيبا يكون عيبا **كتاب الاجارة**

بيع الجذع في السقف لا يجوز

فما ذكره في الشرب
المشترى
الخيار
الغور

بيع الوفاء

كتاب الاجارة

الكتاب الاول **بيع** قال لا فرق اعلان في ارض على الحرائر لا وبيع بذر اكرهه ففعل الرجل يجب له اجرة
العمل لئلا يعجز عنها الاجرة **بيع** اجرة ضيقة ثلثين سنة وبيت في الصلح انما اجرة ثلثين سنة
كل عقد عقيب الآخر والصفقة وقف فانه لا يفسخ الاجارة هكذا ذكره في الصلح وفي كونه النوازل
اختلاف المشايخ وقول الهندواني واختيار الفقهاء لئلا يفسخ الاجارة للصيانة الاوقوف
وعليه الفتوى وسيأتي في الباب السادس من فصل في ان شاء الله وانه اجرة متولى الوقف ضيقة الوقف
وقد ذكر في المستاجر سنة فانها لا تفسخ لما ذكرنا ويجب له المثل فيما زرع من السنة والزرع للزراع
بيع استاجر ارضا بمثل ما يتاجر في القوية ان كان قدر ما معلوما لهما جاز وان كان معلوما للاحد
دون المستاجر او لا يكون معلوما لهما فالاجارة فاسدة حتى لو زرعها المستاجر بغير فسخ فما حصل
يكون له وعليه مثل اجرة الارض وعلى هذا البيع بخلاف الصلح فانه لا يفسخ كونه البدل معلوما لهما **بيع**
استاجر رجلا يعمل له عملا فيقال له ليركب فقال له دينارين بدينار بوجه او مائة من حنطة ففعل له بعت
الاجرة دون الحنطة لان الحنطة اذا جعلت لغيره في الاجارة محتاج الى ذكر الصفقة والنوع والمكان الذي
يؤقده ولم يوجد **بيع** استاجر عشرة اجرة بدينار فادعى ثمانية فالمستاجر لا يرجع على الاجرة خمسة الجديين
ومذا انما يكون بعد انقضاء المدة اما قبلها يثبت له الخيار لانها مزدوعة والزرعان بمنته له
الوصف كما في البيع **بيع** استاجر رجلا ففسخه من في الطريق مع حمار لقوله فافخذ للسارق ولو فسخ
حماره ففسخه وشك السارق حتى يرب قال بانك لم يزد بدوى جدي متوجه شوق **بيع** استاجر رجلا
سنة ثم اذ الاجرة اخرى انشاء السنة من ثمنه فانه يفسخ الاجارة الثانية حتى يفسخ المستاجر بعد التمسك
انقضاء المدة فانه يفسخ اضافة العقد الى زمان لم يات بحد **بيع** ففسخ ففسخ على موافقة على مسجد
وصرف القلعة الى عمارة المسجد فانه يجب عليه المثل مدة قعوده وما اتفق من القلعة على عمارة المسجد
لا يفسخ منه وانما يجب له المثل لانه بعد القلعة كالبيعوت في الخانات المستغلة فلا يجازي فيه في العقد
وانما لا يجزى ما يفسخ من المجرى الى المجرى لانه لا ولاية له في ذلك بل الولاية للقاضي او المتولي او قوم
المسجد فيكون متبرعا **بيع** استاجر حمارا سنة باجرة معلومة وصار الحمام يحال لا يحصل من
القلعة قدر الاجرة واراد ان يبره الحمام ففسخ اشار الى الجمل من فسخه عن ذلك فانه سئل
عنه هل له ان يبره الحمام بان لم يحصل القلعة بان كانت الاجرة كثيرة او لم يكن كثيرا كمن كسر هذا
الكسب او دخل وقت الصيف وقت دخول الناس في الحمام فلم يشغل في الحمام فانه ليس
له ان يبره في هذا الوجه بل اشار ما ينفعه ويخرجه من هذه الورقة فقال له ان يعمل الحمام فله ان
يبره. يعني ان اردت ان تفر الحمام حتى يفسخ الحمار ان كان الحمامي حتى يمكن ان تفر رجلا وفسخ
الحمار ففسخ لا يبره بها فاذ كبر باعها وفاضل الثمن بينهما فانها لصاحبها ولا يحفظ مستاجر حمار
افسح وغابوس لا يبره بالزينة والخانات الى مالها ويفسخ الاجارة

الاجارة الطويلة والوقت
سائر في اجارة

استاجر حمارا ففسخ منه
الطريق مع حمار آخر فافخذ السارق
واسسره واراد تركه حتى يفسخ
بيع المستاجر ان يوجر

ما عد للغير كالبيعوت
الخانات لا يجزى فيه في العقد

الحيلة في الحمام المستاجر
اذ لم يفسد من القلعة ففسخ
الاجرة

استاجر حمارا
افسح وغابوس

فاسبقه ووضعه في موضع الاثواب فاذا خرج لم يجد فانه كان الموضع الذي وضع الثوب في حفظ
الحاجي لا يضمن وجب هذه المسألة بان في الغصب والضياع ان شاء الله تعالى عقد من اربعة
صحف والقيما البذر في الارض ونبت في السنة الثانية بلا عمل عامل ان لم يسهل احد يكون مثله ان يسهل
اراد صاحب الارض ان يخرج البذر من بين ايدي ان كان قبل النبت فله ذلك وان كان بعد النبت ليس له
ذلك وجب دفع الكثر من بين ايدي من يسهل اليه من بين غيره وبشيء ويرفع به الشجر
والفاصل بينهما من النسخ ان لم يخطا وبشيء كل واحد مفردا ياخذ به مثل رابعا لرب الارض
وان خطا وبشيء اكمل جميع ذلك مشترك بينهما مناصفة كما شرطوا ولا يجب اجد المثل لانه عارضة محتملة
كاد وان سرق في يد رجل بالاجارة ونبت منها في يد كافر بارضه ومو يري ان يسكن في كاد وان سرق
ومستاجر كاد وان سرق لم يضمن ذلك فانه كان عقدا لاجارة قبل الرضه فله ان يضمنه رجل مستاجر
موضعا ليعمل فيه الدباغة والجيرة ان يضمنه من ذلك قال ارضه عام باز وارضه رجل مستاجر
عاما فاجتمع الرعا في شؤله فتوفي على المستاجر والمسألة على الاستقصاء في الايضاح **الباب**
الثاني من الاجارة قال رحمه الله ما سألته عن طاعة مشتركة بين اثنين اثنا عشر صاحب
الثلثين نصيبه فقرر المستاجر في الكل واراد صاحب الثلث ان ياخذ نصيبه من المستاجر فليس له ذلك لانه
غاصب في نصيب الشريك الذي لم يولعه منه وكان له ان يضمنه من الانتفاع لانه اجاز في الشارع لا يضمن وان
حكم حاكم من حكم المسلمين بصفة ذلك في كونه المستاجر ان ينتفع بها يومين وبشره الانتفاع بها في يوم
حتى ينتفع بها صاحب الثلثين ولصاحب الثلث ليرفع انا اعني الباب في اليوم الذي يولعه في ذلك
مما لا يضر بالطاعة حاشا وذلوا احد من نصيبه وحكم الحكم بصفة الاجارة لم يكن نصيب الثلث ان
يفتح باب الحمام في اليوم الذي يولعه لانه ذلك بضر بالحمام ولا يضر بالطاعة ولا يضر في نصيبها
فتنتفع صاحب الثلثين بالحمام شويين والاخر يضمن باب يسترى الوتيا لانه اكثر من الثلث ولا يضر
الحمام به عن الانتفاع فانه في المدة القليلة يضر بالحمام فلا يمكن احد مما يضر به طاعة او حمام
بين رجلين استاجر نصيب كل واحد منهما رجل ثم انتفع احد المستاجر في مرة الحمام باذنه موه فاداد
ان يرجع ما انتفع على المالك الذي لم يولعه فانه يكون ما انتفع على الذي اذنه له في الانتفاع وهو موه
لانه انتفع باذنه فيبصر كانه الموه الذي انتفع به وانما يرجع الشريك في الطاعة اذا كان الانتفاع
والمرة باذنه او من الغاصي فانه الغاصي يا من اول بالمرقة فانه يفعل باذنه الشريك بالانتفاع
والمرة يرجع على شريكه بنصيبه رجل استاجر ارضا في ناحية ثم افسد عود ثم سم الله نزلوا
بتلك الناحية ومرب المستاجر ولم يسهل كذا في الزراعة فان هذا عذر في فسخ الاجارة لانه عذر
الانتفاع رجل ارضا والمستاجر يخرجا ظاهر المالك لا يقدرا على دفعه فان هذا

ونبت في السنة الثانية
بلا عمل عامل الا ان المسألة

استاجر موضعها
ليعمل فيه الدباغة

حاشا ومنعت ولا
يضمن في نصيب
اجارة الشريك
حكم حاكم من حكم المسلمين

الناحية

عذر في فسخ الاجارة

حكم الحاكم بنصفه

عذر في فسخ الاجارة لانه عذر الانتفاع رجل ارضا والمستاجر يخرجا ظاهر المالك لا يقدرا على دفعه فان هذا
لا يدر على دفعه فان هذا عذر في فسخ الاجارة كذا في الحكم بنصفه رجل استاجر ارضا واحدة معلومة فتوفي
المستاجر في الارض في عدة الاجارة او كبريت فانقضت المدة فاما المالك بالاجارة ان شاء الله دفع اليه
بقدرها معلومة وان شاء الله دفع اليه ارضه بكذا او كبريت وهو الصحيح وفي كونه فناء في سرقه على
المويع قيمة الاشجار معلومة لان حق المستاجر اشجارا معلومة لان لرب الارض قطع الاشجار ولا يضمن من
ذلك مفعلا فقرر عن الفارس في كبريت الدين الحاشي في التخصيص الصحيح لرب الارض ان يطالب
المستاجر بتفويض ارضه بخلاف الزرع لانه الزرع ناهية ولا يملك كس الفوس وليس للمويع ان يملك الاشجار
على المستاجر بالقيمة اذا لم يكن في فسخها فحاشي بالارض بخلاف ما لو كان مكان الاجارة مسامحة والفوس
من العامل فالحق لرب الارض ديني لا وقائي الا به ولا يخرجه في الشجر فان الغاصي ينقض الاجارة ويخبر رب الارض
فان شاء الله عذر نصف قيمة الشجرة والنظر وان شاء الله عذر ما وكذا انقضت المدة والمستاجر مستقر كذا
المستاجر بعد الزرع من العمل اذا لم يسهل العيني المالك كذا في ذلك فانه كان موقفا كان عليه العيني الوقت
الذي شرطه بخلاف ما اذا كان مطلقا فلا يضمن وهذا في العارية فانما يكون موقفا ومطلقا اما الاجارة
فلا يكون الا موقفة مدة معلومة فاذا انقضت المدة وجب عليه الرد اذا لم يكن له حيلة مؤنة فاذا اذله غرم
على ما ياتي في الفصل الرابع من بين رجلين لو احدهما الكلي في فسخه بامرة معلومة ان يقر بالفسخ
يكون حكمه في نصيب شريكه حكم الغصب لا يختلف والحكم في الغصب ان المالك ان اجاز في اول المدة
فالاخر له وان اجاز بعد انقضاء المدة فالاجرة للغاصب الاجاز في اثناء المدة قال ابو يوسف ليوثة
الحاشي والباقي للمالك وقال محمد ما مضى للغاصب وما بقي للمالك وان اختلفا ان اجاز في اول المدة ام لا
لا يقبل قول المالك الابينة ولو قال كنت امرانه بذلك فالقول قول ضيقه دقيقة في فتاوى ابي بصير
الباب الثالث رجل اشترى طاعة من علي ان عليه ما سعى من الاجر يوم انقطاع الماء ايضا فهذا
شرط فارد مخالف مقتضى الشرع فيفسد العقد لان الاجر لا يجب عند انقطاع الماء لانقطاع المنفعة
ولا يقال ان ينتفع بوجوه من السكنى ووضع الامتعة لانه المنفعة الاصلية التي لاجلها اتخذت الطاعة
قد فانت رجل استاجر مكانا بياحجار له كذا امتناع الحنيفة من بلده الى بلد كذا باجر معلوم فحاشي
الطريق فحاشي في الطريق فرجع واعاد الحمار الى المستاجر فانه يحل لرب الحق من الاجر شيئا للثمن ولا
لرجوع احال الرجوع فانه حاشي في عقد اما الدابة فلا ترضى ما فعل وبشره ان يستره الحمار في الموضع
الذي وصل عند امين لانه الحمار امين وليس له ان يرضع غيره ولا يضمن الحماري بالاعادة الى صاحب
الحنيفة اذا ملك في الطريق لانه مضطر لا وجه له الا مقدار ان كان الطريق مخوفا عند رجوعه ولا يمكن الرجوع
مع الحمار فستره عند امين في لا يضمن اذا ملك شيئا غيره له السر في الغائب والحري الغائب الا ان كان ملكه اقل من ثلث
شئان ويجد نفسه وله ذابة فتعقد في يضمن اذا تركه عند امين لما ذكرنا

استاجر ارضا واحدة معلومة
فتوفي المستاجر اشجارا

ملك العينة بعد فسخ المستاجر
والمستاجر

بانه الفصل الرابع

حاشا في الطريق
فرجع واعاد الحمار

ليس للحمار ان يرضع
غيره

تقدر على السجل و اجرة

فان ياخذ الاجر على كتابة السجلات والمخاض وغيره من الوثائق فذلك اذا اخذ قدر ما يجازي اخذ ما يلزم لان ذلك
 غير واجب عليه بل الواجب عليه النقصا وانصالح الحق الى الحق فحسب قال والتقدير في ذلك ان الوثيقة
 اذا كانت بالبرهان الفاعل فيه حصة دراهم وفي الالف عشرون دراهم وفي ثلثة آلاف عشرون دراهم وفي عشرة آلاف عشرون
 الف حتى يصير حصة من دراهم عشرون الف ثم ما زاد على كل الف درهم يضم الى عشرون الف حتى ياتي عشرون الف
 فانه اذا قل من الف ينظر ان حصة من المدة قدر ما يات في وثيقة الف درهم فحسب دراهم وان كان ضعفه
 فحسب وان كان نصفه قدر ما ونصف وفي الزيادة والنقصان على قدر ذلك قال كذا ذكر السيد الامام السجستاني
 ابو شجاع رحمه الله وقال كذا مروى عن ابي جعفر رضا وبعض اصحابنا المتقدمين رجلا ساجرا سكت خاتون
 مدة معلومة باجرة معلومة وانتهت زمانها ثم خرجت الخاتون وبطلت المدة فكل ما كان في السجل في الموضوع اخر
 وبقيت في فلم يصار حتى مضى زمانه والسجل في يد من يملك هذه المدة امره ان يستأجر حمارا من رجل ليكرها
 في الترتيل الى البلد باجرة معلومة وقبضت الحمار وربكت ولم يذهب بها صاحب الحمار ولكن قال لنرجل
 اذهب بها الى القرية ولم يذهب على هذا فذهب الحمار الى البلد والرجل الى القرية فكلما
 ما مضت واما على الرجل فلان صاحب الحمار ما سلم الحمار اليه وما استوجبه اياها حتى يقبض بثلث الحفظ
 رجل قال لا اؤتيه تلك هذه المدة فحسبها بكذا ادر ما الى عشرون سنة كذا منى سنة كذا فانه لا يصح
 هذه الاجارة لان لم يبين اول المدة قصار المدة بمحولة فلا بد من ان يقول من يوم كذا منى كذا منى سنة
 كذا البصير المدة معلومة مكره اذ كره وهو الصحيح ولا يشارك ان يبين حال العقد لانه انما يبين حال العقد اذا كان
 مدة معلومة بان آخر شرط ان يصرف الى الشئ الذي يليه اما اذا لم يسم مدة معلومة لا يكتفي بالمال على هذا لانه يجوز
 ان يقبض العقد الى مدة لم يأت بعد آلات سرج الى سراج ليخذه سراجها وبما يحتاج اليه من عذرة على
 ان يدفع اليه بعد ذلك ويتنازل عن سراجها وما اخذ ذلك استولى عليه بعض الظلمة وذهب
 وعقبه قال سراجي من السراج ما دفع اليه من الدراهم وقيمة الآلة لانه على غير مسلم ولا الآلة اليه ولم يصر
 قابضا آلات السراج بالآلة نفسه لانه يكتفي بما من غير ضرر بخلاف الصانع لما عرف وهذه الاجارة
 فائدة ما جاز من شرط البيع في الاجارة وعكسه هذا بخلاف الحف والتسقي فان هذا مثل ذلك فانه
 للمعارف وهذا لانها من ضمن مع هذا لو دفع السراج وسلم اليه الجار وصار كابتداء العقد بينهما رجل
 كبر دابة من ثمر الحمار شئ معلوم الى مكان معلوم ولم يذهب بنفسه مع الدابة واستأجر رجلا يذهب
 بها ورجع مع الغير فوصلوا الى الموضوع المقصود ورجعت البعير وحلف الاجرة واستأجر هذه الدابة
 اياها ثم رجع بها مع غيره فأتى على الدابة فانه يقبض لانه خالفه حيث استعمله والاجرة اذا خالف ثم
 على ان الوثاق لا يبرأ عن الضمان عند الثلثة ولم يستعملها الا يقبض وان لم يرجع مع البعير الاولى لانه
 قال من البعير ولم يتل مع هذه البعير فوجب لغيره ان يعلق على الاطلاق رجلا له غريم في مصر ففكر لا خلة بين

يعني ما في شرطه
 الطريق باسرها
 ذميت وجازا
 الى الدولة من
 حيا او رافعا
 لا ضمان على
 اما على المدة
 فلا لها ما حجب
 صحيح

لزم بيان اول
 المدة الاجارة
 المدة

نقد
 المدة
 الاجارة
 المدة

يقبض

اليه وخذ المال فاذا قبضت ذلك منه فكل عشرون دراهم قد مضى واخذ يوجب لغيره المثل وثلثا العشرة
 مما يقبض شرط فاسد لانه في سنة فغير الطمان الذي هو النسيئة عند ولا يات الدراهم والدرهم لا يبين في العقد
 فصار كماله اطلق لانه وان كان لا يبين ولكن يتعلق بما عليه ويقتد بما قد واذا اقتد لا يبين ان يجعل
 مطلقا وباعتبار التقييد يوجب الفاضل رجلا ساجرا سكت خاتون وبطلت المدة فكل ما كان في السجل في الموضوع اخر
 من منولى المسجل سنة دراهم معلومة ثم دفع هذه الارض الى رجل مزارعة بالنصف على ان يزرعها
 يزرع الارض فلما حصد قال امس المسجل ان الاجر لم يكن متوليا ولا يصح الاجارة فياخذ ثلث الغلة
 للمسجل على عرف من القرية فقبضوا منه حصة فانه اقام المسجل في السنة ان الاجر كان متوليا فانه يذهب ما يقبض
 امس المسجل فيقسم ذلك مع بقية الغلة بينه وبين المزارع على الشرط المشروط عليه المسجل الاجرة المسجلة
 وان لم يزرع على اقامة السنة على كونه الاجر متوليا يجب عليه اجر المثل وبني ما يقبض من اهل المسجل وبقيت
 على الشرط اجارة الوقف ثلثي سنة او نحو لم يجوز بعض ما يخالف لانه فيه خوف بطلان الوقف لانه
 المدة من طائف ينسب اليه واما على ملكية او ورثة بعد موته قال ولو اخرج اليه فوجبه صحة ان يعقد
 عليه عقده متفرقة كل عقد ثلاث سنين ويكتب المتأجر فلان من فلان كذا او يبين العقود كل عقد على ثلاث سنين
 من غير ان يكون بعضها شرطا في بعض قال العقد الاول لازم والعقد الثاني غير لازم لانه مضاف الى زمانه لم يجر
 في الحال كالمعروف **باب الرابع** دفع الكفر عشرون اثناء من النجاس ليذهب باديها درهما
 فصار بعد الدفن ثمة اثناء بزمه تمام الاجرة اربعون درهما كما شرط امره ان استوجرت للعلم
 عين معلوم ففعلت شيئا ثم بعثت البعير الى المتأجر على يد ابيها غيب الخ في ذلك في الطريق فذهب الى جاني
 ان كان البعير عاقلا ضا بطا يملكه حفظه لا يقبض وان كان لا لا يقبض ذلك ولا يقبض تحت رجله استأجر
 دابة فلما انتهى الى الدار ساقها الى الدار فدخل لينزع لها شاة ايداعه فخرجت من الدار وموتت
 وخرج الرجل فلم يلقها لانه لا يقبض لانه ما تملكه حفظها مسجلا لا يبيع من امله باعصار السراج
 فشرط المتولى لواحد منهم اجرا معلوما مدة معلومة لاحضار السراج ولغيره فانه يجوز كالاستئجار بثلثي
 وخدمته وعارضة متولى سراجا متواضعا وتقدر عليه حفظ الحباب والرجل والخرج من غير كتابه فاستأجر
 رجلا بثلثي ذلك من مال المسجل فالاجر عليه لانه من مال المسجل لانه الحفظ عليه ونفع الكتابة راجع اليه فالاجر
 عليه ولو استأجر رجلا ليكتب المسجل ويكتب الباب ويكتب بال المسجل يجوز لانه ليس على المتولى ذلك اما حفظ
 دخله وخرج عليه بثلثي حفظ البعير باجر معلوم فتفرق بقرع ولم يذهب على ابتاعه يورثه بالخوفه على
 البقية من التفرق ففعلت تلك الواحدة لا يقبض ان لم يجد من يبعثه لورثه او يبعثه الى صاحبها
 ليحجب بذلك **باب** دفع ابنة الصغير الى استأجر ليعمل حرفة كذا في اربع سنين وشرط على الاب
 لو جبه قبل اربع سنين فللاستأجر عليه حابة درهم فجب بعد سنين ان لا يرضه الحابة كني به مثل تعليمه ولو دفع بقرع
 الى آخر بنم سنة ففعلت الفاضل الى كني به مثل تعليمه ليعلمها ففعلت

استأجر الطائفة
 لا يملك اوقاف
 المسجل وفهم
 من مال المسجل
 لا يجوز ولا يجاز
 من كني
 المسجل ويقبض
 الجار من الجوز

اجارة الوقف ثلثي
 وهو على اقل
 الوقف على
 السراج

كثيرون
 بدر

استأجر رجلا ليكتب

مطلوب
 لا يملك اوقاف
 المسجل وفهم
 من مال المسجل
 لا يجوز ولا يجاز
 من كني
 المسجل ويقبض
 الجار من الجوز

في يد فالتفان على القاضى بنم شوق لانه مودع وليس له ان يرفعها الى غيره وليس موكلا مستحق
يملك العارة لانها شرط ان يكون البني بينهما و هو شرط فاسد وجميع ما يتاخر و لم يفتقر على التمسك
والحاصل لقاضى البقرة لانه موافق كذا لا يفتقر البقرة عنها لانه يتخذ فكان مودعا رجل المتاجر
بيتا من خان مدة ووضع فيها الاغصنة واقفله وغاب فجاء مستقبل الخان وفتح القفل فبصر مقناج
ولف في المتاع منه فوضعه في موضع آخر ابانما تم عارضا الى البيت واقفله ومضت على ذلك مدة ثم
حضر المتاجر فانه لا يجب الاجرة من وقت لوجاه المتاع الى وقت حضوره لانه باخراجه صار غاصبا وبما كان
الى الحجة لا يبعد راداعلى المالك فبقي غاصبا حتى لو ملك في هذه المدة ضمن فامكن المتاجر فملكنا من
الانتفاع بالحجة في هذه المدة لانه لم يكن حافظا متاعه فيها لكون المتاع في ضمان الغصب العاصب
وجعل المتاجر دابة يوما وانتفع بها فيه وامسكها تلك الليلة فامسكها وقد ورم بطنها وعلقت
فتركها في الدار التي هي فيها وعلى دار غنى فأتى بفتى لانه الترو عليه اذا انتهت مدة الاجارة فقوم
بالترك وكذا تركها في دار غنى وغيبه عنها رجلا المتاجر بيتا سنة ليجعل فيها بيتا سنة ففعل
بيتا فجاء الشاة وكف البيت بما بالمطر وضد البيت بما بالمطر وفسد البيت فانه لا يقضى صاحب
البيت بترك تطييب السطح فانه سلم البيت اليه فالحفظ عن الآفة على المتاجر لانه لا يقضى
السنة والبنين الفاسد منه بلزمه الاجرة لانه مشغول بقبضه الفاسد محكم طلب من الصبيان غنى الحصى
والغصب او شيئا لغير من مصالح المكنة في وايداهم فخطبها المعلم بدارهم ففهم او صرف بعضهم الى حانة
نفسه او اشترى حصىا وبعد شاة لاهم زمانا دفعها وجعلها في بيته فلهذا ذلك لانه في الحقيقة من الاباء
والامهات فليكن ذلك المالك من المعلم ليعرفه ان تلك المصلحة وليس بملك من الصبيان ثم منهم من يملك
المعلم لانه يتناوت في نفسه رجلا دفع الى القوم ابريسيا ليصلحها فلما جاء به امته انه اخذه شيئا
فخلف وقال له من يتناوت خيانتك في ام ولم اخذ منه شيئا فانه سقط شيء منه في العمل ولم ياقض
ولم يقصد لا يكون خائنا ولا بحث **الباب الحامس** وجعل لغير ارضاء من جملة قربة محظية متفرقة في الاما
فقتض ما قضاها واجتبه الى نفقة زائدة وطلب اربابها النفقة فنفقة هذه الارض المتاجر على
الاجرام على المتاجر قال لا يجب النفقة عليه في ملكه وارضه ولا يجب النفقة على المتاجر ايضا في غنى ملكه
وارضه لانه لو كانت قربة مفرقة لو اوجد فاستاجر منه آخر فقتض ما قضاها فطلب المتاجر من الاجر
نفقة القناة لغيره في ما بها ليس لان يلزمه الانفاق لا محالة ولكن بشرط النفقة ان كانه نفقة كائنا
بحسب مقتضى الآء عن بعض الارض التي وقعت عليها الاجارة ينسخ بغير ما اقتضى الشرع عنه على الرواية
التي اعتمد عليها القدر في فيما اذا انقطع الماء والشرب على الارض ان ينسخ الاجارة في تلك الرواية وهو
بالجواز في الباقي ان شاء امسك حصته وان شاء فسخ وان كانه نفقة ناسبا بحيث يصل الماء الى الارض

لو اخرج المودع متاعا الى غيره
في غيبته ثم اعاد له لم يفتقر على
صحة فيه اولا لا يجب الاجرة

رد العنبر على المتاجر اذا
انتهت مدة الاجارة

لا يقضى صاحب البيت المتاجر
بترك التطييب اذا فسد ما فيه
من المطر
والتمس الفاسد من المطر
معلم طلب من الصبيان غنى
الحصى والغصب

الاجارة

اخر ارضه موقوف ماء وقضاها
نفقة الارض المتاجر على
المودع ام على المتاجر

ولا ينقطع عن شيء منه ولكن لا يكتفي ولا يشبه ويدخل فيه ضرر وخسار فهو الجواز ان شاء فسخ الاجارة ولو
وان شاء فسخ على الاجارة بما سمي من الاجرة وهذا هو الجواز في هذه المسئلة فيما ارشدنا سندا كالمالك
شيخ الاسلام نور الدين بن ابي اسحاق ووصاياه ولم يذكروا في الكتاب ولو اقر القربة وما قضاها شيخنا
جربا في شيئا من ضرر فقتض وعاد الى عين تنسخ الاجارة في عشرة ابرية وهو النصف ونحوه في الباقي
على قول السناري شيخ الاسلام حكمة اذكر وهو الصحيح رجلا لغير ارضاء موزا اكثر مما كان في ملكه
انه لم يرض المالك وفسخ وقد انسخ في حقه وان لم يرض من المالك ذلك فاقرا الاجر عند الحاكم بذلك فملكنا
ان ينسخ بغير ذلك وان لم يرض الاجر ولم يرض المالك ولا يتوفى ولا ينفذ من الانتفاع فليس للمتاجر
حق الفسخ في ذلك العذر وان علم انه ملك الغير رجلا لغير ارضاء بعضها من ردة وبعضها فافسخة
ففي المزروعة فاسدة وفي الفارغة ايضا فاسدة لغيره رجلا لغير ارضاء موزة اراد ان يولجها مع الزرع
كسيف الجمل في جوارها قال ربي انه عسنة ان كان الزرع كله لغير الارض وهو بعد فصيل فانه يسير بالزبيب
او كمنطة موصوفة متوجلة الى اجل معلوم وان بلغ اجلت فانه يسير بالزبيب ولا يسير بالحنطة ثم تغير
الارض وان كان الزرع مشركا بينه وبين لغير فانه لا يجوز رجلا الغصب دارا خضر المصنوع منه
وطلب من الغاصب رفع يد عن داره فامتنع واقدر بالملك لبرت الدار واصرت على الغصب فقال له صاحب
الدار اكرم سداي من شيء بدداني فردا من روبرتوا بيت بدداني وبغيره بدداني ولم يزل يمد كل يوم سداي
فيها وينا بقتول المالك لا يقوله لان مقامه فيها بعد هذه القوت رضاء عاقا حكمة اذكر كنه بيت اخوانا
وعلى هذا ما بل رجلا المتاجر دابة الى بلدة عشرة ايام ذابها وجائيا فلك في تلك البلدة اكثر من
عشرة ايام لا يلزم المتاجر زيادة الاجرة بزيادة الملك لانه دخل في ضمانه والاجر والاضمان لا يجتمعان
خيبار الركوبة وخيبار الشوط وخيبار العجب يدخل في الاجارة فان راى ارضاهم استباحوا بعد مدة ان يفتقر
عن تلك الصفة فلهذا ان يرة ولو استاجر ارضا واقر بالتسليم والتسليم ثم اراد ان يرة فان سلمه اليه ولو
بيده فقبضه فلا خيار له رجلا استاجر ارضا موقوفة على مسجد اجارة شرعية فمضى وزرعها
وحصل له من مثاها اكثر من الاجرة ان كانت الاجرة التي سماها على لغير مثله وفي وقت العقد طالب له الفضل
رجلا استاجر رجلا ليعمل له غلا فعمل بعض العمال فأتى احد مما يجب الاجرة بحصة ما عمل وحساب ما
عمل ولذا كانت الاجرة فاسدة يجب الاقل من حصة المسعى ومن لغير المثل رجلا استاجر دوابا ثم ثلثها
منه فابيع اذا طر على الاجارة ابطالها وصح البيع فان طر على النصف من العنبر في الباقي كما كان رجلا
لغير ارضه وقف مدة طويلة مائة سنة من رجل واقرا انها باشر الواحد من المسلمين وانه حالما اتفق ذلك
فالاجارة محجبة اذا حكم حاكم بفتحها مع طول المدة ولا ينسخ بموت لغير ما بعد اقرارها بان العقد فسخ
لو اصدغني ميني ويكن في النال حلالا له حكمة اذكر وهو الصحيح وهذا لا خلاف فيه لانها لما اقر ان حاكم يحكم بفتح
ذلك فقد ارتفع الخلاف لانه قد بينا في الباب

اجارة رضاء بعضها من ردة
الحكمة في جوارها المزروعة

قالا المصنوع منه اكر

استاجر دابة الى بلدة عشرة
ايام ذابها وجائيا فلك
في تلك البلدة

الاجرة والاضمان لا يجتمعان

يشتد خيار الركوبة وخيار الشوط
فيما ر العجب للمتاجر

استاجر ارضا موقوفة على
وصف من مثاها اكثر من الاجرة

استاجر دوابا ثم ثلثها

حكم
اجراء وقف او
انها باشر الواحد من المسلمين

في الباب الاول اختلاف المشايخ في اجارة ارض الوقف مدة طويلة فاذا كان مختلفا فيه وحكم حاكم بصحته
صار متفقا وسباني في تمامه في الباب السادس وكل السلطان اذا اجر قربة من رجل اجارة شرعية
فزرعها المستاجر ثم ارجو او كثر في الاجرة فاخذ منه ولو من ثمن الاجرة التي من ثمن التوبة في غلاتها
وجوبها لانه يمكن الاول طاعة بني رجلين كبر احدهما فيقيد واراد الشريك الذي لم يولد ان ياخذ نصف
الطبي فليس له ذلك لكن يجوز لشريكه ان يدفع الطاعة الى الشريك الآخر ليطحن بها قدر المدة التي طحن
اخره نصفه في حق ثم يولد ان بالتراضي او بينهما يمان وجعل ثمنها باعها قبل انقضاء مدة الاجارة
والشريك راض الى ان ينقض الاجارة ثم باع من ثمنها فاجاز المستاجر فابيع الاول اولى وقدم في
الباب الثاني من بيعه هذا الكتاب وجعل دفع غزلا الى حاكم يسبح له ثوبا او دفع ثوبا الى قصار
ليغسله فثما طهر وبغضه العمل فانه يجز عليه لانه لا يملك الا اذا عني له غزلا من ابي حاكم غزلا يسبح له
ثوبا يسبح له ان يسبح كما امر لا خيار له وان خالف مخالفا مائة اذ شأنا واخذ الثوب واعطاء الاجرة للشيخ
على هذه الصفة وان شأنا فغسله الغزلا على ذكرنا في الباب الاول رجلان استاجرا من رجل ارضا ثم مات
احد المستاجر بن لا يبطل الاجارة في حق الحي ويبيع على حالها ولا ينقض الا من عذر واما الربح الخاص على
نصف الارض فهو المستاجر وعليه نصيب من الاجرة والربح الى صاحب النصف فلو زنة المستاجر عليهم
تسليم الاجرة من التركة والاجارة لا ينسخ ثبوته اذا كان الزرع قائما في الارض يستوفى الربح ويترك في يد
ورثة باجرة يعني بالاجرة المستحقة لاجار المثل حتى يدرك الزرع مائة اذ كرهوا الصبيح وهو خلاف ما
اذا انقضت المدة وفيها زرع فانه يترك في يد باجر المثل وجعل الخططة الى الطحان ليطحن بها باجرة
معلومة والطحان يطحنها وينقي من دقيق كل واحد من الناس بعد الطحن ويخلط ذلك القدر الباقي بدقيق
ثمن الذي يطحن بعد فاذا لم يكن له قيمة فالقادر ان لا يجرى المضاينة والمكاس رجل دفع الخططة الى الطحان
ليطحنها ودفع الاجرة فمته امتا فخططة ثم خلط الطحان بعد ذلك وطحن الكل واخذ بقية الطحن وبقا الثاني
الى صاحب الخططة فانه يجوز ذلك ولا يكون في معنى تبيد عدم عن تغير الطحان اذا لم يتاجر به ان يطحن بجزء
منه وبقيته منه وجعل استاجر لخم مائة رطل الى بلد كذا فجفف في الطريق وعاد الى غيبه فان كان له ثمن
الاجرة لا يقطع شيء من الاجرة وان استاجر لخم مائة رطل الى بلد كذا فجفف في الطريق وعاد الى غيبه فان كان له ثمن
استاجر ارضا والمستاجر طحن بجزءها فلو امكنه لا يولد رطل منع فمذا عذر في دفع الاجارة ملكه بغير
وقدم في الفصل الثاني **الكتاب السادس** من الاجارة سئل واحد من مشايخنا عن رجل استأجر ارضا
انما الصلح السيد ركن الدين ابو الفضل الكرماني الا اني لما استتبعه على انه من احوال الام لا اذكره بابا
على معنى قول الشيخ في الحد يشتهر انما خصهم يوم القيمة ومن كثر فضله فضله رجلا باع حقه او اكل
ثمنه ورجل استاجر ارضا ولم يوف له وجعل الخططى ثم عذر مائة معنى قول الخططى ثم عذر فاق ان معنى

وسباني في الثالث

خالق النسخ خالفة
طاهرة ان شاء الله

الاجارة لا ينسخ طهر
المستاجر والزرع مثل

الاجارة لا ينسخ طهر
المستاجر الى آخره

من

اجاز مائة من رطل في الطريق

قد مر

الاجارة

جنازة من عبيد او غني والسيد اراد تأديبه فيقول الجاني اعف عني لرسول الله فغني ثم رجع عن غفوه قال
الصدر السيد حاتم الدين البخاري **الكتاب السابع** من الاجارة استأجر ارضا يعلمه هذا العلم في هذه السنة
فغني نصف السنة ولم يعلمه فلهما ان يفسخ ما رتب روبا في هذا الكافي الشيخ الامام السجستاني
فاثبت انا ايضا استأجر ارضا اجارة طويلة ثم دفعها من اربعة الى الآخر افنى الامام طهر الدين المغربي
بخارا ان كان ابرز من قبل المستاجر يجوز وان كان من قبل الآخر لا يجوز لانه يصير المستاجر اجد الارض
من مالها وذلك لا يجوز **وجعل** قال لا يجوز لك هذه الارض سنة بالف درهم كل شهر ثمانية فادع
الآخر فصد له رجع وادع المستاجر الغلط في التفسير قال الامام في الغاشي في الدين بخارا القول ملحق
الرجوع مع عيبه كالوثة اضاع على بيع الناجية ثم باشر البيع من غير شرط فالجبة موافق في الغاشي الامام
ملك الملوكة ابو العلا الناصحي لما سئل عن رجل ارضا موقوفة مائة سنة واقرانها باشر اذ كان لواحد من
المسلمين فبقي الآخر والمستاجر على جواز فني بطلان الاجارة ففسخ في زمة الفقهاء فعلقا لازما وبذلك
افنى للدين حجة كمالا كمالا بما احرظا لما وفاقا فيسئل له وهل يكون المثل حلالا على المستاجر في غير
له المثل وان يسواه قد حكم الحاكم حاكما ملك الملوكة ابو العلا مجيبة لمعز دين لم يدع عودا يا عيسى ليت جده
وخطابة ملك الملوكة وكان يشاء ان يساويه اذ كره وقد اختلف المشايخ في الاجارة الطويلة في أرض الوقف
ذكره النووي وذكرنا في الباب الاول من هذا الكتاب ان المختار في المصلحة الطويلة ان يصح وفكرنا في
الاجارة الخمس ان اذ افنى فاض بصحة باجور ويرفع الخلاف وما اشار منا ان جماعة من الفقهاء
قد افتوا ببطلان الاجارة وانا افنى كذلك فمذا لم يجد ان حاكما حكم بعبوة ذلك اما اذا اقر بالملك فاجواب
فيه ما مر في الباب الخامس وفي الجامع الاصح عن عبد الكريم استأجر دارا مائة سنة قبل يجرز وقال ابو
نصر البوسني لا يجوز لوقوع بعض الاجارة بعد الموت عارة ومثل هذه الاجارة **في باب الثامن**
الاجارة الاولى وجعل رهن شيئا وكتب كتابا ولم يذكر التسليم ثم باع الراهن فاق راد المرتضى لم يولد
موقوف فليس له ذلك بالامر الباطل لانه لما اقرانه رهن ولم يذكر التسليم الى المرتضى يكون باطلا لان
القبض في باب الرهن ركن الرهن قول والقبض فعل فذكر القول لا يثبت الفعل وجعل رهن دينارا
نيسابور ربا بدين درهم ناصرية فادع الرهن ان الدينار والنيسابورى ملك فبذره قال بركة العشرة
الناصرية ان الرهن في لان الرهن لم يصح فكانت النيسابورية امانة في يده فملكه لا يوجب الضمان فثبت
الناصرية دين عليه ملكه او جددت عن وفيه اشكال فساءت سيدنا جلال الدين ابني دوى عن صحة هذا
الجواب وجهه افعال العلماء فوجب اليه ان لا يمكن استيفاء العشر من الدينار والنيسابورية وما لا يمكن
استيفاء الدين منه لا يصح له ان يكون رهننا فاجاب بهذه الجواب وانه لا يصح هذا الجواب فان مبادر
القلب منصوص انه لو رهن قلبا وزنه ثمانية بدين درهم وفيه عيب عشرين ان ملكه عند الرهن حقيقته

استأجر ارضا اجارة
طويلة ثم دفعها من اربعة الى
الآخر

اجارة الارض من مالها لا يجوز

اجارة ارضا موقوفة مائة سنة
واقرانها باشر اذ كان لواحد من
المسلمين

عشر

اجارة طويلة

اذا خضع القاضى بغير
الاجارة العلم

الاجارة

وكل من بطل هذا
لعمد عوت
امد المقتضى
سئل على صيغة
ويبطل طهر
فادع التحويل
الى خالص
وقال ما قبله
باعت

وقدم

ولو دفعه
الى طالبك

ما تاجر
المستاجر

م

لقد مر

في حاله ان علم انه يستحق ما يتخللها يقتضي به ما هو وان علم انه يستحق ما يستحقها يا مرفا صاحب بالارادة
 وهذا كمن في يد سيف رجل فجا ما كنه ليأخذ منه ان علم صاحب اليد ان يأخذ فيقتل به مسلما لم يكن
 عليه ان يره البيل بسكه الى ان علم انه تركه الذي الاول وان لم يستحقه لينتفع به على وجهه كانه عليه
 اذ يره ما كنه غصبه من مسلم فخر فشر بلسله عليه دعوى في الدنيا وعليه ان الغصب ان كان المحرم
 غير الخلائين وكانه اخذ العتق والعصية لخل ما اذا كان قد اخذ ما في الشرب فانه لا يخلو لغيره الاخره و
 وانما على الشارب ان يشرب الخمر لا يخلو على ما طلب ما المظلم فدل ان ان الظالم على ما المظلم بان
 قال اني ما ان فلا شئت فاخذ الظالم لم يجب الضمان عليه بخلاف الموضع اذا دل على الوديعة وحسب
 في يد دراهم يسكنها فسقطت من يد على دراهم الغني فاختلطت بها ثم ضاعت الكل من يضمن قال ان
 كانت الوديعة في يد يضمن موهال الوديعة لذلك الغني وان كان في يد ذلك الغني يضمن موهال اوله قلت
 حل الشيخ الامام المسئلة على الوديعة وليس في السؤال ذكر الوديعة وانما السؤال فيما اذا وقع من يد ماله
 نفي ما الاخر وانما حله على ذلك الغني والوديعة في الجواب فانه هذا المسئلة من جملة ما لا يثبت
 واحد من الائمة بالامتحان والجواب الصحيح في هذا المسئلة ما ذكره المنتقى عن ابني سماعة عن محمد ان
 الذي سقطت الدراهم من يد ضامني للدراهم الموضوعة ان ملك قبل ان يصل الى صاحبه فخل سقط
 الدراهم من يد على دراهم غني جناية منه وجعل هذا الاختلاط من فعله ولا يشبه هذا الاختلاط من
 غير فعل الغاصب او الموضع المستعدي اذا قال لا اعرف قيمة المضمون بعد ملكه والمالك يقول قيمة كذا
 درهما ومولا يصدق ولا يثبت من القيمة ويقول لا اعرف قيمة فانه يحلف على دعوى المدعي فانه لم يحلف
 على ما يكون حكمه حكم الكون عليه بعد العوضي ثلثا سلطان امره ما يقسم في البلد كذا درهما وكنت العالم
 الاسمي ووقع الى الاعوان حتى اخذوا مني المسلمين فالمظلمة والمواظدة لارباب الاموال على السلطان
 ام على العالم ام على الاعوان قال على الكل وزر ذلك والمظلم مواءمة الكل في الدنيا والاخرة
 ملكه انكاه فذكر الصدر الشهد صام الدين البخاري اذا امر انسانا ياخذ مال الغير فالضمان
 على اخذ لانه الامر لم يصب وفي كل موضع لم يصب الامر لم يجب الضمان على الامر وتذكر ايضا في موضع كذا
 اذا امر العوان بالاخذ فقه نظره باعتبار الظاهر لا يجب على الجاني انما يجب على الاخذ وباعتبار النسي
 بحيث يسل في ذلك عند الفتوى ملكه انكاه ووجه الله وعليه جميع ائمة المسلمين قال قاضي القضاة في الرد
 خان الفتوى على ان الاخذ ضامن في كل حال ثم مل يوجب على الامر بذلك ام لا ان كان دفع الماخوذ الى
 الامر يوجب وله ملك عند ما واستهلكه لا يوجب له انفق في حاجة الامر بما فهو بمنزلة المامور
 بانفاق ما لنفسه في حاجة الامر فهو على التفصيل ان انفق بشرط الضمان يوجب والا يكون متبرعا
 ومتعلق في الوكالة **الباب الثاني** في الجبا يا فري ياخذ السلطان ظما موزعة على القواني كانه

ما يطلب
 من غصب مسلح
 ليس عليه دعوى في الدنيا

الموضع اذا دل على
 الوديعة يضمن

قال الغاصب لا يعرف قيمة المضمون
 بعد ملكه

ما يطلب
 تأييد جليله

المظلم لا يبار الاموال على
 السلطان ام على العالم ام
 على الاعوان

في كل موضع لم يصب الامر
 يجب الضمان على الامر

في الجبايات

من اخذ يتولى نزل لا يضمن جملته بمزلة الاموال اللازمة حتى ان الامر الى ان اضطررنا الى الافاء ان
 من اشتد على اهل الجباية ان لا يجباية لها فظلموا ان لها جباية او ان جبايتها درهم فاذا جبايتها درهما ان
 المشتري بالجباية ان شاء الله وان شاء رضى بها كما قال اصحابنا في الخراج الموظف فعلى هذا اذا
 كانت الموروثه بين الصغار والكبار اذا طالب السلطان بالجبايات وطوبى الوصي بذلك بحيث لو
 اخضع لارادوات المؤنات فدفع الجبايات من التركة لا يضمن رجلا طلبة السلطان حال ظلمه فكل
 الاخر اوضح اليه والاعوان الذين يطالبون شيئا فدفع اليه فانه لا يرجع اليه لانه يطلب منه هذا
 المال بظلم فامر بدفعه اليه ذلك بهذا السبب كما في بان تملك حاله بان قال له اني مالك في البحر او
 املك كذا مني مالك الى من شئت فدفعه اليه لم يرجع كذا هذا رجل حفر في صحراء قويت على بيت دوابهم
 خفي بها فيها العلة واوقد آخريتها فادفع فيها عمارا فاحتقن فالضمان على الخافر على فكل
 ما قال اصحابنا في كتاب الديارات ان من ضربه على قارعة الطريق والقي فيها رجلا فخر اوقع في
 البحر رجل واصابه البحر الذي في البحر فقات اذ الية على الخافر وبذلك لو وضع رجل حجر على الارض
 يتوب اليه فيعثر به رجل ووضع في البحر فملك فالدية على واضع الحجر رجل غصب ساجدة
 وادخلها في بناء او تاله فغصبها في ارضه او غصبا فوصله شجرة فقال المضمون منه للغاصب
 وجبت كذا الساجدة فقد بوا الغاصب عن الضمان ولا يتكاد ان وجب ما لا يمكنه الانقطاع عنه عن
 العين لان حقه وان انقطع كتم الضمان وجب بسبب هذا الغني ومو كاعتاق الورثة ملكا من الموروث
 يكون ابراه له عن بدل الكفاية ولا يكون اعتاقا حقيقة لانهم لم يملكوه فكذا هذا بغير غصبها رجل
 من صاحبها وغصبها كقر من الغاصب وسوقها المالك من غاصب الغاصب ثم ان غاصب الغاصب
 استندة ما من ملكها بالسلطنة والمالك عاجز عن الخاصة معه فاذا وان يخاض الغاصب الاول ليس
 له ذلك لانه المضمون وصل الى المضمون منه فاذا وصل اليه يبيع من الوجه المستحق باي طريق اخذ
 وكذا الحكم في الودائع اذا وصل الى مالكها بطريق الملك ارتفع الابداع النوف بين ارسال المال
 في ارض نفسه ثم تعدى ومن ابتاع الفان ان طبع الفان والجو والتعدى بفعل الزبح ونحو فلم
 يضمن الى فعله فلم يضمن ومن طبع المال السبلان فاضيف السبلان والاطلاف الى فعله قال ومن
 مشاينا من فضلي الجواب فكل ان اوقد النار يوم الريح ويعلم ان الريح يهب الى مال غني فستلفه ضمني
 ولو اسال الما في ارضه ومو يعلم ان ارضه محتملة لا يضمن كني اصحابنا اطلقوا الجواب كما ذكرنا
الباب الرابع في حقد سبي الظالم لاحد من اخذ منه مالا فالضمان على العبد بعد العتاق لانه
 قول وقدم في اول الكتاب ان الضمان على الساعي وحده فليح تاله من ارضه ان وانتهى
 في ارضه رجل فكتب واخرت فهي لغا رسن ولا يطيب له لانه استغفار بسبب جنيته ولصاحب الارض

رجل طالب السلطان بمال
 ظلمه فقال له قارعه
 لا يرجع اليه

بلسانها

غصب ساجدة واوقد
 في بناء فقال المضمون منه
 وجبت كذا الساجدة فقد
 بوي

تفرض غصب
 ان هذا لا
 ان اخذ
 في ارضه
 يضمن الى
 فعله فلم
 يضمن ومن
 طبع المال
 السبلان ف
 اضيف الس
 بلان والاط
 لاف الى فع
 له قال ومن
 مشاينا من
 فضلي الجواب
 فكل ان اوقد
 النار يوم الريح
 ويعلم ان الريح
 يهب الى مال غني
 فستلفه ضمني
 ولو اسال الما في
 ارضه ومو يعلم
 ان ارضه محتملة
 لا يضمن كني
 اصحابنا اطلقوا
 الجواب كما ذكرنا

وقدمت

حفظ
 النوف بين ارسال المال
 فخره ومو يعلم ان ارضه
 محتملة لا يضمن كني
 اصحابنا اطلقوا الجواب
 كما ذكرنا

منه

وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

طمانه خرج بالليل من الطمانه
فصل التاريخ وسره الحفظه
مات وله ويوصى على النكاح
قاهن السلطان فلما

عند و يعرف موضع غزير
الابوس و تقع ارضي المالكين انه
كان فيها كنزاً فوجبا لافضانه
عليه

فائدة في تكميل القاضي

فخرج واحد من الخمار
وفتح بابيه ووقف
الرساوي

انوار الصلوة والادب والقبول

السلامة على من

سینہ

حافظ

رجل أو دمع رجلا ودية ثم ان السلطان اخذ الوديعة بالقر لا ضمان عليه بخلاف الذي الذي عليه اذا
اخذ لا يقطع منه رجل غصب من ثور اصنافا ووديع الدرامم الى الحاكم ليشترى به كل مثل المقتضى
فاذا قبضت نفسه بعد قبض الثور فقد بدى الغاصب رجلا ادعى على ثور اكل اخذت قبالة ضيقة
لي ومنه فيها وانكر المدعى عليه فانه يستخلف ولو نكل عن البيني او اقام المدعى البينة فانه يحبس
حتى يقر عليه البعالة او يقر له قيمة الضيقة او يكتب ما يتقوم مقامه ويتخذ عليه بشهادة الشاهد
مكده اذ لو وموقول البعض وقال بعضهم عليه قيمة الصل مكتوبا الى الكاخذ مكتوبا وفيه يضمن
قيمة ما يتقوم به عند مالك الصل لان القيمة انما تقبض عند من يتلف علمه لا عند المتلف الا ان كان المسلم
اذا تلف فهو الذي يضمن قيمتها عند الذي قبض يضمن على قدر ما يستغنى به صاحب رجل غصب طينة
او سنانا مشحرا او كان في يده صدى منافع الطائفة غير مضمون عند اصحابنا اما الثمن يكون ملكا لصاحب
جماعة وارجل رجل دخل واحد منهم في بيت صاحب الدار واخذ قاشه ثم اقر فانه يتوجب التعزير
والحبس الطويل وعليه رقة الاستعانة وقيمتها ان كانت ناكلة **فصل** في دفعه مسائل من الفناوى
قصاب اشترى شاة فجاء انسان وذبحها اذ كان اخذ القصاب وشذ رجلا بالذبح لا يضمن الذابح
وان لم يكن شذ يضمن وهذا كما اذا فرج الضحية الغيرة اذ في ايام الاضحية جاز استخسانا لانه لما
يقبض صار مستحقا دلالة الثانية اذ اوضع القدر على الكفون وجعل اللحم فيه ووضع الحطب تحتها فجاء
انسان واوقد النار وطبخ لا يضمن الثالثة اذا جعل حنطة نفسه في درون وورط الحمار
فجاء انسان وساق الحمار حتى صار وقتنا لا يضمن الرابعة اذا فرج حرة نفسه واما المسا
الى نفسه فجاء انسان واعانه على الترفع فانكسرت لا يضمن الخامسة اذا سقط علان
عن وابت في الطريق فجاء انسان وعلمه بغيرة اذ ان الحاكم فذلك الدابة لا يضمن لان الاذن ثابت دلالة
في هذه الموضع **الفصل السادس** سئل الامام علاء الدين عالم العلماء والسمي قدس عن
الساعي الذي يسع عند السلطان في حق ثور من غنم شيئا مثل يضمن قال ان ذبح الى السلطان لدفع
طلعه عن نفسه او استغناؤه حقه مثل ان يقول قد فني او ضربني ومثل ذلك ثم اخذ منه بسبب ذلك
يجب لا يجب الضمان عليه لانه دفع الى السلطان لاجل الانصاف منه ولو دفع الاموال الى السلطان لاجل
حق له عليه ثم اخذ منه شيئا بسبب ذلك يجب الضمان على الساعي وقد كتبت هذه المسئلة في هذا الكتاب
في موضعين كني هذا جواب **كتاب الوديعة والعارية** رجل استعار من ثور حمارا تاكيل بسوى
اب او دوسه بسوى او دوسه بثلاث دفعات وكان الحمار معيوباً فركه كما كان غانت الحمار في يد المالك ان
لم يحدث في يد المستعار زيادة يجب لا يضمن الكوة اذا اخذ ودية رجل ثور من يد الموصى وركه
ووديعه يضمن الموصى ان عابى ذلك وان لم يكن عالما ان ما قبضه حقه ام حق الغنى **الباب**

الغرض من هذه النسخة
انها لا ينبغي ان تكون
الغرض من هذه النسخة
انها لا ينبغي ان تكون
الغرض من هذه النسخة
انها لا ينبغي ان تكون

وجعل الله ودية عند رجل فضا عت فلما طلبها صاحبها ادعى انها ملكك فانك المالك فلف الموضع
على ملكك الوديعه ففعلك عن اليمين فاعطى ما به وبنار الى المالك ثم ظهرت الوديعه في يدك فاداد
المستودع ان يجاهد ويأخذ وينظر ان دفع المايه يتولى ايها كان فانه كان رت الوديعه قال كانت فقه
الوديعه مائيه واقام اليه عليه فانه الخاصة الى المستودع لانه المالك رضي ان يملكه بهذا العذر كنه
للمستودع اذا استمع ما من صاحب اليديه ما الى رت الوديعه ويأخذ المايه منه لانه ما كان راضيا بان
يملكها بهذا العذر وان كان المستودع في فانه كانت قيمتها مائيه وطف على ذلك فالحصونه الى رت الوديعه
لانه لم يرش بزيوال حكمه عن الوديعه بهذا العذر وانما اخذه ضرره ان لا يبيته له على اكثر منه وهذا العاصب
اذا غاب عن يد العاصب ثم جاء المصوب منه واخذ القيقه منه لان بالان كان عن اليمين تبين انه ما ملك
وصار عاصبا ويكون حكمه حكم العاصب سواء رجلا او عذرا فوديعه ففعلت دان فرفع الوديعه
الى لولاه العذر فلم يبق الوديعه بعد زوال العذر ففعلك في يد الموضع الثاني لا يجب الضمان على الموضع الاول
لصاحب الوديعه لتأخر الاستدلال عت زوال العذر لان الموضع انما يضمن بالرفع الى عيني ومهنا لم يضمن
بالرفع لانه كان ما ذونا حكما ويقاؤ ما في يد العقب يتي على الرفع الاول واذا لم يكن ضامنا بالرفع لا يضمن بالتوك
ومو كما لو عت بها الريح فاقع ما في يد العقب ما لم يدخل في ضمان الموضع لانه ما كان بعوله فله ان تركه المطالبة
والذي يدل عليه اذا سلمه الى امه وعياله وتذكره في ايديهم حتى يملك لم يضمن لانه ما ذون بالرفع اليهم
فله انما عند العذر كان ما ذونا بالرفع الى الخيرات فيكون كالرفع باذنه ما كنه وكالرفع الى امه لم يضمن
المالي في يده في حكم ابتداء الرفع لانه كان حكم في السب فلا يضمن رجلا او عذرا وجلا عينا فادام المستودع
ملكه او كذبه الموضع واراد خليفه ففعلك عن اليمين فنكوله عن اليمين يكون اقرارا ببناء العيني وحسب
الى ان يطهر ما او يثبت بانها لم يبق رجلا عارضا وشروط ان يكون مضمونا لا يكون مضمونا ملكا
ذكر مواله الصبي وهو المذكور في كثير من المواضع كذا العذري في شريح عارديه التي في بعد ما ذكر انهما
غير مضمونه من اصحابنا من قال ان العارديه انما لم يضمن اذا لم يثبت ضمانها فاذا اشروط ضمانها ضمنت
بخلاف الشوطي الاجارته والوديعه تنظر منه وكور من وشروط ان لا يكون مضمونا فان شرط باطل وكذا في
الاجناس رجلا بعث رسول الى رجل يستعمله منه متاعا فذهب الرسول ولم يجد صاحب المتاع في منزله
ووجد المتاع في منزله فاخذه وجاء به الى المتعبد ولم يثبت له شيئا فضا عت في يد المتعبد فلما صاحب المتاع
ان يضمن الرسول لانه اخذه بغير اذنه وله ان يضمن المتعبد لانه متعبد من غاصب وانما ضمني لم يكن له
ان يرجع على الآخر لان المتعبد يأخذ لنفسه فضا عت لولا استعانة صاحب اليد شيئا ففعلك في يد الموضع
مستحق والسفحة ان لانه يضمن ايها شأ ولا يرجع الضامن على الآخر كذا مهنا رجلا دفع بضاعة
في كرمه الى اصحابها فيرجع من البضاعة في يده الى كرمه ان قال تركت البضاعة في اصحابها لا يضمن لانه ليس

انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن

انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن

انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن

انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن

انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن
انما لا يضمن

استوفى كورا
فاذا راع عليه

وهو الموضع
اذا دفع الوديعه
في يد العذر
ففعلك به

بالمنع

اذا عارض
الضمان

دفع بضاعة
من كرمه الى
اصحابها ففعلك
منه وذهب
تركها لاصحابها
لا يضمن

للموضع ولاية الابداع اما المبيع ولاية الابداع وله ان يدفع الى غيره ليقع الى صاحبه ولاية المبيع
فوق ولاية الموضع لانه ليس ولاية التصرف الا مجرد الحفظ وقد رخص الحفظ ولم يكن له ان يملكه الى غيره اما
اما المبيع فله ولاية البيع والشراء وغير ذلك فاذا كان كذلك لم يكن له ان يضمنه ملكه او كره وهو المبيع
اما ما ذكره ان المبيع ولاية الابداع فقد ذكره الصدوق في مذهب الرضا في فتاوى الصفي ان المبيع
لا يملك الا بغيره والابداع ثم قال كل ما يجوز في البضاعة الا ان المضارب يملك بيع ما اشتري والمستهضع
لا يملك **الباب الثالث** الموضع اذا قال عند طلب الوديعه ففعلك لم لا يضمن اذا قال ان قصد بغيره
يضمن واذا منى قروي استوفى ثورا فاذا راع عليه لا يضمن لانه عارديه فانهم ياخذونه لينفقوا ثم يبيعوا
ايضا ثور انفسهم مكاة الاول ويستوفوا به وبنيهم ووهنا فافكر من من استوفى الحيوان
مضمون واليه ان رضى الجاهل الكبير فليس يستقيم منا لان ذلك فيما استوفى الحيوان يدفع له
مكانه حيوانا ثورا فاذا راع عليه لا يضمن لانه لا يضمن له ولا يضمن له ولا يضمن له ولا يضمن له
مولاي بعثك بعثها ايكن فلما طلب المولى منه قال لا ادفع اليك وانما ادفع اليك العبد ثم ملك الوديعه
فان كان هذا الرجل صدق العبد بانزله بما هو مولاه ضمني بالمنع وان لم يصدقه او قال لا ادفع
لولا بعثه على يده او موافقه العبد بطريق غضب او دية من عيني ويوقف في الوديعه ففعلك
لم يضمن بالرفع بل يضمن بغيره فوضعه عامته عند قروي نحو الطريق وقال اذا بعثت ايكن
يتقبض عامته فادفعها اليه فلما يدفع اليه العامة فلم يدفع ثم ان القروي انى بالعامه الى البلد ووضعهما
عند صديق له فصدق يضمن لانه بالمنع صار عاصبا وهذا اذا صدق الرسول صاحب العامة ولو كره وقال
ليست برسوله او قال لا اجمع لكم رسول وانا اثبت في ذلك فانه لا يكون مانعا بعد الطلب ولو لم يصر
الوديعه جاء الى المستودع بغير الوديعه فقال لا يضمن ان احضر ما هذه الساعة ففعلك بها ورجع كان
ذلك ابتداء ابداع وبالطلب الاول عذره عن الحفظ فخرج من ان يكون مودعا وبالنزاع عذره ضار
مودعا ابتداء ولو قال رت الوديعه للمودع اعمل الوديعه الى اليوم فقال اعمل ولم يحل ففعلك
لا يضمن لانه لا يجب على المودع نقل الوديعه بل مؤنة الوديعه على صاحب الوديعه ولو طلب الوديعه
فقال عذرا دفعه فلما عار قال ملك يضمن للتاقي هذا اذا ادعى المالك قبل الوديعه بالرفع اليه
اما اذا قال ملكك ذلك لا يضمن لانه لا يضمن فيه استعانة وثوبا ففعلك امرأه المعبر اليه ففعلك
في يد المستعبد يضمن لانها عارديه بغير اذن الزوج ولو عارضة المرأة شيئا من متاع البيت ففعلك
سابق فان كان مما يستعمل النساء ويكون في ايدي النساء لا يضمن ويكون باذن الزوج ولانه رجلا
او دية عند رجل دارهم فوضعه في جيبه وعصره على الفاك فصدق لا يضمن لان الواجب عليه ان يحفظ
الوديعه كما يحفظ ماله نفسه والان لا يحفظ ماله نفسه في جيبه في بيت نفسه ويبع عيني في لقا ففعلك

عبد وضع ودية وقال هذا
ووديعه من فله مولاي

صاحب الوديعه لم يضمن
وقال لا يضمن ان اصغر احد
الاشاعه

مؤنة الوديعه
صاحب الوديعه

استعمار ففعلك امرأه
المعبر اليه

الموضع يحفظ الوديعه
كما يحفظ ماله نفسه

فانعه
بغيره

هذا الكتاب من كتب الفقه...
هذا الكتاب من كتب الفقه...
هذا الكتاب من كتب الفقه...

وسكن ونوم ويتخذ مع رجل سلسلة باب حانوته في الحان بجبل ولم يتخذ فخره فخره الوديعة
ان عذر هذا الغفلا او احمالا من والا فلا عذر او عذر عند رجل غني لم يملك عند ما خفي لولاه
لانها ملك المولى ووقع الايداع بنوا ذك ما كلفها فكان غضبا **باب البيع** رجل دفع الى خفاف
حفا يصطليحه فخره في حانوته فخره لا يضمن اذا كلفه في الحانوت حافظ او في السوق حارس خفاف فخره
الى الزوى عجز الخفاف قد دفع اليه خفاف فخره في دار رجل وفضل البلد فخره فانه كانه اخذ دارا
لكنه باي طريق كان لا يضمن لانه قد كلفه في بيت نفسه ولو وضع في دار رجل لا يضمن موني تلك الدار
حتى لانه امين افعه الامانة عند تفرق من امراته خرجت من الحمام ووضعت قصعة الى صفيق وقابل
ادفعه الى ابنتي ومضى في الحمام فجاءت بها الى ابنتها فقالت لها ابنتها اميها من الماء واجلبها الى الحمام
وسقطت من يدك وكسرت لا يضمن ان كانت البنت الامن للصغيرة في عيال امها التي صاحبة القصعة
وان كانت في بيت زوجها لاني بيت امها فانه كانت بعثت اليها لتفعلها في الحمام لا يضمن لانه لم يضمن
ان يبيع وان كانت بعثت الى البنت ليعتق فخره لانها مودعة ليس لها ان تدفعها الى غي ما رجل اودع
عند رجل او الى غيره اليه فقال المالك كانت سبعة فقال لا ادرى او عنى ستة او سبعة ولا ادرى هل جاني
من عندك رسول فاسترد ما منه ام لا لا يضمن لانه لم يفر باضاعته ولا ليقال تناقضي في قوله كانه يفر
كل من يدري في فكر لوقتها لان اجتماع المالك عند والرجل على المالك فيمكن فينت التناقضي انا
منا حاصل كلامه يرجع الى من واحد وهو ان يقول لا ادرى اني ذهبت فاعلى الفكان ولم يضمن الى نفسه
ولم يات في الباب الخامس والسبعين جنس ذلك علم بالصلور **كتاب الهبة**

الكتاب الاول اذ اوصى المولى من امواله في وصية لايعة لان مالها لولاه ما كلفه لولاه وجب
في مرضه مائة لا يفي ولا ينفق وصية لانه لا يملكها لانها محجوزة فلا يتم الهبة في الحال لعدم القبض ولا ينفق
وصية اما اذا اوصى لها بعد الموت ببيع لانها بعق بالموت فيكلم لها ذكره في الكافي **الكتاب**
الثاني رجل قال لآخر ائني سواي بتوازي واشتم اسمك عليه اليه يكون مائة لانه التسلية
اليه في مجلسه لانها من الكفايات محققة ان ارا به السكنى له فيها ويحتمل ان ارا به الفكيك فاعلى ولا لانه
الحال فانه كان يطلب منه السكنى فيها فانه يتصرف في ذلك الى السكنى والاعارة وان كان يطلب منه التملك وقاله
ابتداء عن غير هذا ان شئ فانه بالسليم اليه بتعين جهة الهبة واكثر عليكات الامور هذه اللقطة رجل
وجب له كوفيتا وسلم اليه ورثي الواجب عن حق الرجوع فله ان يرجع ولا يبيع الا براءه عن الرجوع ولو
لو اوصاه في حق الرجوع على شئ فانه يبيع ويكوه عوضا عن الهبة ويبقى حتى الرجوع فكل رجعه له
لما سانه عن كس قصبة الى السلطان وساله من يملكه من محضه فامر السلطان بالتوقيع فكتب
كانت السلطان عن ظهر القصة الى جعلت الارض ملكا له من يبيع ملكا له ام يحتاج الى القبول من السلطان في مجلس

هذا الكتاب من كتب الفقه...
هذا الكتاب من كتب الفقه...
هذا الكتاب من كتب الفقه...

هذا الكتاب من كتب الفقه...
هذا الكتاب من كتب الفقه...
هذا الكتاب من كتب الفقه...

واحد فانه يملك بحتاج الى القبول في المجلس هذا هو الفقيه لكن لما فخر الوصول اليه اقيم السؤال
بالقصة مقام حضوره وقوله فاذا امرى بذلك واخذ منه بالتوقيع بملك بغير اشتري حليا وبيع
الى امراته والسعلة لها ثم ماتت ثم اخذت الزوج وورثها انها مائة او عارته والقول قول الزوج
مع البيني انه دفع اليها عارية لانه فكر للمهنة واسا علم **الكتاب الرابع** رجل قال لامرته
ان يئذي كوفيتي مراخشي فقالت قد اتوا بها لا يبيعها ملكا للزوج لانه يملك رجل قال لامرته
ي بايدك اني غلام مراخشي فاذا وكشيت فانت اريو دربع بنت لا يكون جنبه امراته ماتت
وتركت ابنتي من زوج كوفيتي فقال احد ما عند قبي ما وصيت للزوج اني المهر لانه كان عليه
لامر فليل لان الاخي ما يقول انت فقال لي ورا جنان بايكي بنو ذك ويداي اراهم لا يكون هذا
للمهر ولا ابراء لانه ليس ببراء صريح ولا دالة فان طلبه حصة من المهر لا يكون اذ كان طلب حصة
امراته اعطت زوجها مالا يسوا له ليتوسع بالتصرف في المعيشة فظهر به بعض عزمه بعد تصرفه
فنه فاستولى عليه فارادة المراه ان تخرج من النعيم فانه كانت وصية للزوج او اقرضته ليس
لها ان تخرج منه لانه حال الزوج وان كانت اعطته ليتصرف فيه على ملكها فلها ذلك لانه حالها رجل
دفع الى ابنته في صحنه مالا يتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فمات الابن اعطاه حصة فالكل له وان دفع
اليه ببيع فيه الابن فهو ميراث امي وميراث جارية رجل فاجرتة انها كانت تاجر قتل في عبيد مملوكي
عليها وقد اوتها الايدي والمو حوب له لا يجد ورثة المقتول وهو يعلم انه لو خلا فاعطت ولو اسكها
رجا يبيع في فتنه فله ان يرفع الامر الى القاضي ليس بها للغالب من ذي اليد حتى اذا ظهر المالك كان
له على ذي اليد الثمن **باب في المهر اذا كسفت ما حكم في البيع**
والقرض من الاجارة والمهر وبيان الاختلاف فيه
قال القاضي الامام الزاهد ذو المناقب ابو نصر الحسين بن علي رحمه الله والرافعي مجد اذا باع ثوبا
بثمن معلوم ثم كسده النقد قبل قبض الثمن فانه يبرء البيع ثم ينظر ان كان المبيع قابلا في يد المشتري
بحاله يجب له عليه وان كان خروجه عن ملكه بوج من الوجوه او اتصل بزيادة ببيع من المشتري او
اخذت فيه صنعة متقومة مثل ان كان ثوبا في خده او دخل في جنرا لاستهلاكه وتبدل الجنس مثل ان
كان منطقة فطبخها او سحما فغصصها فغيرها فيلزم عليه ثمنه لانه كان من ذوات الامثلة كالكلب
والمزدون والعدوى التي لا يتفاوت كالجوز والبني وان كان من ذوات النعم كالغوب والحيوان فانه
يجب ثمنه المبيع يوم القبض من نقد كانه موجودا وقت البيع ثم يكسده ولو كان مكان البيع اجارة فانه يتبطل
الاجارة ويجب على المستأجر اجد المثل وان كان قرضا او مهورا يجب له مثله عند الكسوف الى حينه وفيه
وقال ابو يوسف رحمه الله يجب عليه ثمنه النقد الذي وقع العقد عليه من النقد الاخر يوم القياس وقال محمد بن احمد رحمه الله

هذا الكتاب من كتب الفقه...
هذا الكتاب من كتب الفقه...
هذا الكتاب من كتب الفقه...

[illegible][illegible]

له ارض فارادله بغيرها الى المجر فبنا المسجد اولى او اني جعلها وقفنا مسجد كذا بقية نذر بكنين
 وازدست مستأكله دورته ملكه اجابة والطف في العبادات فاوردت بالفارسية تبكاً بلقطة فذكر
 في النوازل اجناس ذلك ان العنق افضل ام الوقف ام بناء الرباط ام حج النافلة ظالم طمع في مال الوقف
 فانه لا يجوز للمتولي ان يذبح اليه شيئاً يستحق البقاع محفوظاً ملكه اذكر وهو الصحيح وذكره ادب القاضي السلطان
 اذ اطلع في حال التيمم فاعلى المولى شيئاً من مال التيمم ان امكن الوصي دفعه فله من غير ان يقطع شيئاً لا لغيره
 وان لم يمكن حل ولم يضمن رجلاً وقف بعضاً من الارض غير مقسوم فحكم القاضي بالوقف فانه يكون نافذاً
 لانه موضع الاجتهاد وقف البناء لا يجوز لانه منقول رجلاً من المصلحة العامة يجب مسجد وفيه ثبات
 قديمة اراد ان يجعلها في البيعة ويشترى للمجد ثبات قديمة ان راي المتولي المصلحة في ذلك وفيه مصلحة
 فله ان يفعل ولو صرف من مال المسجد الى وقف المسجد ان كان الوقف على مصالح المسجد فانه يجوز التيمم اذ
 لم يباع شرط الوقف فانه يفعل بفعله القاضي وهذا ان كان الى انه لا يستعمل للمجى الخلاف بل يسخن
 الفعل رجلاً احد عشر عمارة في الوقف يعني اذن المتولي ان يامر بالرفع اشياء موقوفة على مسجد يبيع
 اهل المسجد الاشجار ووضع على يد امين ليعمر واد المسجد فتصرف الامين ويرجح لا يكون البرج المسجد ولو غمر
 الامين المسجد بذلك المال لا يكون محسوباً عليه والتيمم ان يطالب منه ثمن الاشجار رجلاً الشترى عقاراً
 بمال المسجد للمجد فانه يكون للمشتري ولا يكون للمجد ملكه اذكر وهو قول البعض وبيان خلاف ذلك
 في الباب الثالث من هذا الكتاب ولو اشترى المقيم بغيره شيئاً للمجد اذ قضى القاضي بذلك وبدون
 التفصلا لا يصح سبلاً ملكه اذكر لانه المشايخ اختلفوا انه هل يجوز للتيمم ان يشتري بماله الوقف شيئاً
 بغيره

اما على اصل الى يوسف فان جولة الوقفية بحجة التلغظ فانه الكتابة ليست بلفظ وانما جعل خطاها و
لفظها في باب التلغظ اذ اكرت على وجه الخطاب اليها وليس من جولة ذلك في التلغظ جواز
في الوقف الا يري انه اذا قال طلعت بقع واذا قال وقت لا يقع عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله و
كذا يجوز تعليق الطلاق على الشروط والايحوز تعليق الوقف على الشرط وعندهم لان الوقف صدقة
والصدق ما شئ يتفقن تعليقها ولهذا العبرة بمحمد رحمهما الله المتكلم معهما لو قصد في بني على مسكني الا اذا
كتب لها ما يريد ويقول للشهود اشهدوا على بلصة فان ضمنوه اقر اري به اني وقت كما ذكر فيه
او كلاما ما عدا هذا فيكون كما لو صرح بضمونه فيلزمه وانما على اصل محمد فانه وان لم يلفظ لا يقع
حتى يسلم الى غير فلما كتبه اولى ان لا يقع قلته رحمه الله وروى علينا مسلمة بن اية بخاري انهم قالوا
لو وقف رجل وقفا على شرطها وحكم حكم بصفة الوقف قالوا انه لا يلزم عند ابي حنيفة ما لم يحكم بلفظه
فانه كلام الى حنيفة في اللزوم لان الصحة فاما حكم بلفظه لا يلزمه لانه لا يورثه الواقف ابطام وان
حكم حكم بصفة بل الامر كما زعموا قال رحمه الله هذا انما يقال في وقف لم يذكر فيها شرطا فاما في
وقف ذكر فيها بان لا يباع ولا يؤمب وجعل لفلان شيئا لا يقع وذكر التمسك الى المتولى على ما يكتب
في كتب الشروط فان الحكم اذا قال حكمت بصفة هذه الوقفية فقد حكم بصفحتها ولفظه وان لم يذكر
الحكم اللزوم فقد ذكر الواقف اللزوم فيكون الحكم بصفة ذلك حكما بصفة ما قاله ووقفه فاما اذا قال وقت
هذا على فلان فقال الحكم حكمت بصفة هذا فانه ينبغي ان يقول بلفظه من حين الحلاف واخطئه في غير الوقف ليكون
حكما على من وجب الى يوسف وقد عرفت من هذا ان الفصل المختلف على دراهم هو في

معلومة على وجه هذا الوقف وهذه الاجارة قال ان سلك الصلح بدون الدار فالوقف باطل وان سلك الدار
الى المتولى صح وان لم يشترط التابيد ولم يجعل لفظة لغتيا على ما هو شرط في صحة الوقف وهذا يكون قليلا
المسجد ومبنة يقيم بالقبض وانما ملك للمسلم على هذا الوجه فانه المتولى اذا اشتد من غلة المسجد وادار
المسجد على هذا الوجه يصح وكذا ان سلك في عماره المسجد او نفقة المسجد او مصالح المسجد يصح وكذا اذا
اشترى المتولى عبد الفخذة يصح كل ذلك فيصح هذا ايضا بطريق التملك بالهبة وان كان لا يصح بطريق الوقف
قال المحفوظ من مشايخنا واستاذي ان المريض مريض الموت اذا قال وقت دار على مسجدا ولم
يقض على هذا ولم يسم الدار يكون ذلك صحيحا ويكون وصية والوصية يصح بغيب قبض ويكون قليلا فكذا هذا
كالوصية غير ان الوقف بينهما ان الحاصل في مرض الموت وصية فيصح بغيب قبض والحاصل في حالة الصحة
مبنة فلا بد من التمسك بمثل محله باعوا وقف المسجد لاجل عارة المسجد لا يجوز باس الغاشي وعني قيل ان كان
اسم المسجد اشترا وافترا لغيره لم يصح عارة المسجد قال فيه اختلاف المشايخ وقامه ينظر في النوازل
والجامع الاصغر وقف شهور اشهرت مصادر فقل ما يعرف الى استحقيقه ينظر الى المبرور في فحاشي من
الزمان ان قوامها كيف يعملون فيه والى من يعرفون وهم يعطون فينبغي على ذلك ان الظاهر انهم كانوا يفعلون
ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعقد على ذلك الوصي او المتولى اذا لم يذكر
في الذكر انه وصي من اية جهة او متولى من اية جهة فانه لا يوجب الفساد لانه يختلف احكامه باختلاف نصيبه
لان وصي الاب والجد وصي الام والوصي من جهة الغاشي يختلف احكامهم وكذا المتولى وان كتب ان وصي من
جهة الحاكم ولم يسم الغاشي الذي ولاه فانه يجوز لانه صارت جهة توليته معلومة يمكن معرفته في الجملة اذا عرف
تاريخ نصيبه وصيها ومتوليا فاذا لم يكتب ان من جهة الحاكم لا يعرف ان باي طريق صار وصيها ومتوليا وكل
موضع يحتاج الى الحاق القضاة لمجهدين كالوقف واجارة المشايخ من غير الشريك وعني ذلك وكيفية ذلك
الوقفية او الاجارة وقضى بصحة وجازة قاضي من قضاء المسلمين ولم يسم الغاشي والكاظم كذا في
ذكر في لفظ كتاب الوقف حايلا على انه لا بأس بذلك فانه قال اذا خاف الواقف ان يبطل قاضي فانه يكتب في كتاب الوقف انه قد
فانه قضى به قاضي كذا في الحقيقة يصرف وقع صحيحا وانما يبطل بابطال الغاشي ويكتابه هذا الكتاب يفسخ قاضي
آخر حتى يبطله فينبغي على الصفة اما هذا لا يكون كذا بمبطل اصحا ومصحح غير صحيح ولكنه منسحب المبطلي عن الاجال
ولا يكون باس ولو كتبت ذكر استيجار رجل من المتولى وقف على ارباب معلومين استأجر فلان ابن فلان
من المتولى من الاوقاف المنسوبة الى فلان وكذا لا يعرف اسم الواقف وجده فاقصر على هذا القدر في الاوقاف
المنسوبة الى فلان الى فلان في الوقف بهذا فانه يكتب في نسخة الكتاب وقد قال في كتابنا هذا لو كتبت
المتولى الى كذا او بوقف على ارباب معلومين ولم يسم على هذا كذا وقف على ارباب معلومين محض عدم
نفيها متوليا بانها قدامهم بدون استطلاع راي الغاشي فانه يجوز اذا كان من اهل الصلاح قياسا على متولى

اعطى رايه في عارة
المسجد او نفقة المسجد
اشترى عبد الفخذة
وقفت رايه على مسجد
وقفت رايه على مسجد
وقفت رايه على مسجد

وقف مشهور
كأن يكون فيه اذ قدر
أبصر في

اذا لم يذكر جهة الوصاية
او جهة الولد

كتب في نسخة الوقفية
قضى بصحة قاضي من قضاة
المسلمين ولم يسم الغاشي
والكاظم كذا في

نصبه في كتابه
استطلاع راي الغاشي

ما يحفظ

المسجد في القضاة هو ظهور اهل اعمهم وقد ذكرنا من قبل متولى وقف اراد ان يقبل ارضا من هذا
الوقف من نفسه لا يجوز ان صحت الوقف يوجب الى العاقد فيستحيل اجتماع الحقوق المتضادة
في حق واحد فان قبلها من نفسه من الغاشي فانه يجوز لانه لا يملك الى ما ذكرنا **الباب الرابع**
متولى وقف بتقليد الغاشي امتنع عن العمل في ذلك بنفسه ولم يدفع الاموال الغاشي بينهم كقر متناه
فانه لا ينفذ وقد ذكرنا في الباب الاول لان المتولى لا ينفذ بالحيثانية والتقصير بل يستحق العمل ولو
امتنع المتولى عن تقاضيه على المتقيلين زمانا فانه ياتم فانه يجب بعض المتقيلين لا ينفذ المتولى رجلا
غرض تامة في مسجد بكتبت بعد سنين فاراد متولى المسجد ان يقرها الى عارة بئر والغاشي يقول على
فالظاهر ان الغاشي جعلها للمسجد فلا يجوز صرفها الى البئر ولا للغاشي ان يصرفها الى حاجته نفسه انما
في مقبض يجوز صرفها الى عارة المسجد ان لم يكن وقفا على وجه وان عرف له جهة يصرف الى ما وقف عليه مسجد
او مقبض يفسخ له متولى لا يجوز للعاقد التصرف فيها بدون امر الغاشي ارض وقف عليها بناء مملوك وكان
صاحبها يفسخ قد استأجر الارض باجر معلوم ومولاه منها يؤخذ ثم يتدل صاحب البناء والمتولى
ويريد صاحب البناء ان يوهي مثل تلك الارض التي كانت في الغاشي والمتولى الجديد لا يرضى الا باجر
المثل له ذلك وانه اعلم **الباب الخامس** في نصف ولده وقسم فقال جعلت هذا
مسجدا وفجر بئر والارث وبنى على تدتيب المسجد ونصب محرابا مسجدا على قول ابي يوسف وعلى قول محمد
لا يصح حتى يسم مفرزا وعلى قول من صار مسجدا اذا اراد ان يسمه ليس له ان يسمه الا اذا اراد ان يسم
بنفسه **فصل** وقف ارضا على اولاده وله اب وابنتان يكون بالسوية ولو وقف على ورثة يكون
لذكر مثل حظ الانثيين لانه اذا وقف على اولاد يقيم بينهم بالسوية من غير تفضل الذكر على الانثى
فانه الشريعة تقتضيه المساواة قال الله تعالى فانه كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وقد اجمع
العلماء ان الثلث بين ذكورهم واناثهم سواء وكذا الاوقاف بصفة الاولاد لا يكون بينهم سواء مريض
تصدق بصفة على اولاده والى جميع شرائط الوقف وتفضل على نفسه انه دفع امر هذه الصدقة الى
حاكم من حكام المسلمين وحكم بصحتها واصفا فان اقر له حكم الحاكم عليه بتنفيذ الصدقة او لم يقر له
ملكه عنه فيلزم منه موجب الطاهر فينفذ عليه ويسر له ولا لوارثه بعده ابطاله ولا الغاشي ان يبطله ولو ان
شروع في الصدقة والغاشي يقولون نحن نعلم انه مريض او قاضي ولكن استبد على نفسه بذلك فاصح
بتوهم هذا خلل في الصدقة وهذا من فساد وعمل الامور على الصحة والصدق اولى من عمله على الكذب
واسه تعالى يقول بل الانسان على نفسه بصره رجلا باع ضيقه من كثر فصدق المشتري على اولاده
كما هو الشرط وحكم حاكم بصحتها ثم استخفى ما سخطي ان اقام بينة انه مالك هذه الضيقة وقضى للمدعي
نقض الصدقة ولم ينفذ في ملك الغير ارض موقوفة قد قصر وفعلها لا تمنع مكانها عن المال لا يجوز مبادلتها بارض اخرى
ولو كانت فريضة لا شرب لها يجوز مبادلتها بارض يحصل للوقف

بعض المتقيلين
المتولى لا ينفذ
ما كلفه من حق الوقف
مرب بعض المتقيلين

استأجر في مقبرة
ما يطلب

رجل وقف على اولاده وله
ابن وابنتان يكون بالسوية
وقف على ورثته
ما يحفظ

قال
ما كلفه من حق الوقف
اللازم من حق الوقف

مبادلة
الارض
الوقف

شيء اذا كان ما في القامحى طريق على اطاره قضاء ولا يعلم له مالك وارادوا ان يجعلوا سجرا فان لم يكن
ضربا لاراة لابس والاولى تركه ملكه اذ كره وقد رايته رواية في النوازل عن محمد بن ابي الطير
الطيرى اذ كان واسعا في بطنه اهل الحلة مسجد المعامة ولا يفر بالطريق لابس بل ان الطريق المسلمين
والجهد المسلمين محلة فيها ثلث مساجد ثم ارادوا احدي مسجد في الحلة فقيل ليس له سكنى فالاضل
ان يدفنها الى الفقير ليسكن فيها ويصل فيها لان المساجد قد كثرت والشفقة بين الناس قد قلت يجوز
مثال الوقف وابواب البر المسخية الوقف اذ كان الفسخ لهم بان اخرجوا الى الفسخ وفيه مؤنة زائدة يسع بعض
اراضي الوقف للعبادة الباقى يجوز اذا كان باذن القاضي ملكه اذ كره وذكر الصدر الشهيد صاحب الدين
النجاشي في كتاب الوقف انه لا يجوز لانه يوجب الى افناء الكل رجس وقف قرية على ان تصرف ثلثها
الى قنطرة كره او ما فضل يصرف الى ابناء السبيل الذين يحضرون ربا طاعة ثم ان غاصبا باع الرباط فالوقف
بالرباط لا يبطل لان بيعه يفسد حق ويصرف منافع الوقف الى الجحش يستفاد الرباط فيقتضيه واجب
في ذلك رجس وقف لرضاء شرايطها واسند الولاية الى اولاد الارش منهم فالارش من مات وله
اولاد ابنيين واولاد ابنيات فان اولاد البنات يستوجبون النظر في هذه الوقفية عند انقطاع الاولاد
ولها على شرط الوقف اذ قد فهم من قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم ان الكل يدعون فيه فثبت الاولاد
ابنيات واولاد ابنيين النظر يحكم جعل الولاية والنظر الى الارش الا مثل من اولادها فانها بهذه التسمية
وهذا بعض الروايات التي وقع الاحتجاج عليها ومرواية الحسن وان كان في نفسه ما يرد روايته
الظاهرة عن بعض الاماميين دون البعض فانه لو اوصى لولده فان ولد الابنة يدخل في الوصية والحسن
والحسن رضي الله عنهما ابنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اشار وقال لا تزدوا ابني والحديث مع وقفه جبر
اليهم وفيهم من يصرح كره فلا يابس والا فلا وسيا في عين هذه المسئلة في باب التأسيس رجس وقف
ارض على اولادها لا بعد شغل وبعد عم على الفقراء وشرط ان يكون المنافع لتوقف حال حيوتهم ثم بعد
اولادهم ثم بعد اولاد اولادهم ثم ان واحد من اولادهم احضر الوقف عند الحكم وادعى عليه وعلم حاكم
بعده الوقفية وزوال ملكه وسلم اليه الحكم التولية ثم باع الوقف وقف وكلها الى المشتري ونفى رمان ثم
ادعى احد من اولاد الوقف الوقفية على المشتري ان الامور فيه كما قال المشتري وابسح المشتري في وقف
منه صورته والحكم الذي جرى عليها لم يعم غلوا عن مخرج له ولاية الدعوى فيها وليس يستبعد العلم بهذا
القول في مثل هذه المكتوبات رجس ارض الوقف ثلث سنين وذلك لاجرة السنة الاولى كان له المثل
ثم تشرت رغبة الناس وزاد جرمه على المتولى ان ينقص قال لا لان العقد قد حرم وزاد رغبة الناس
في الاجرة لزيادة في السعر في الفقه ثم ان غير منسند للعقد كذا احدا ارض وقف في قرية يدعونها
اهل تلك القرية بالثلث او بالنصف وفيها حاكم من جهة قاضي البلدة فاستأجر رجس من الحاكم سنة بدار لم

طريق على اطاره قضاء
فان لم يكن

بعض اصحاب
ابا
مثال الوقف

الوقف على الفقير
الوقف على الفقير

اولاد ابنيين واولاد ابنيات
استوجبون النظر

وصى لولده فان ولد الابنة
يدخل في الوصية

وارادوا ان يجعلوا سجرا
بمثل شرايهم من هذا
الوقف الذي سئل الحاكم
على انه يوجب ثلثها
ان يقول صح

وقف الراد
الى الحجة
الى المسئلة
وقفه
صلا
عقلها

استأجر

معلومة ثم عاودوا ذلك الذرع جاء متولها وطلب الحصة من الخارج له ان يأخذ لان المتولى ان قلده قبل تولية
الحاكم قاضي البلدة فلم يدخل ذلك في تقليده وان كانت بعد تقليده هذا خرج الحاكم عن الولاية على تلك الارض
فجاء زعمها صار كذا المتولى دفعها اليها من اربعة على ذلك كما هو المتعارف وقف على ارباب واحد ثم
متولى لان فاجره من رجل ثم مات هذا المتولى قال لا يبطل هذه الاجارة لانها لا تفسد بانها باقية ومن باقون وهذا
استحسان والقياس ان يبطل متولى وقف ومن وقف يدعي لا يفسد لان فيه تعطيل منافع لورثته
واحد من اهل الجحش عده ولد الوقف على المسجد فيرضى الباقي او يرضاهم قال لا يجوز فان سكنها
المن من سنة يجب عليهم المثل لانها معدة للاستغلال عمار موقوف على اولاده ابدانها سلموا
ادعى رجل انه من اربابه وانكره واليد انه من اربابه وان له حق في هذه الغلة واقام عليه البيعة لا يصح
منه هذا الدعوى لان عند اصحابنا الموقوف عليه لا يملك الموقوف وانما هذا تصرف الغلة والدعوى يصح
من المتولى لان التصرف له فيه فادعى انه من اربابه على وجه ثم يعطى ما يفي به على شرط حصة والى علم
الباب السادس قال القاضي الامام الزاهد شيخ الاسلام ابو طه جالي
ما سئل عن ارض قرية موقوف على مسجد لا استغنى له ليجوز منها ولا منة متاعا وعليها خارج فقيل ولا ينبغي
لها لابس معا وضعتها بارض عامرة ذات مثال اذ كان الحال هذه وهو كالممن في منة اذا صار حاله مثل
ما وصفه القاضي الامام ابو الطاهر الناصح تلميذه لما سئل عن وقف قرية على رباط فجاب
فبايع ابنه الرباط فقال الرباط من يصر في مثل ما يبيع الرباط بلا جبر باطل ان كان فيه
الحكم نفذ ما ضياء واذا استثنى فان حكم مناله يحى على النبي الميعين جاريما قال نفسه واقام
البيعة على ذلك القدر وقضى القاضي بذلك القدر في سائر الورثة لا يثبت ولو كتب القاضي قضيت شهادتهم
بوجوب كذا على هذا المدعى عليه لا يكون هذا قضاء بحق الكل على العموم وبحق هذا على المصطفى لان القضاء انما
يصح بناء على الدعوى والدعوى في الحاصل اقتصر على حق نفسه دون غيره لانه ادعى لنفسه خاصة بتولية
صادق ساهم من كذا اسم ما وادعى على هذا المدعى عليه تسليحه الى ولو قال له سهم من كذا وعليه ايضا يد
الورثة المدعى البيعة بجميع ذلك واذا قضى القاضي بهذا البيعة يكون قضاء في حق كل الورثة رجس
ادعى على آخر كذا مناهنا فلا بد ان يقول في الدعوى ضابطك يا سوه يا كوفيه رجس ادعى على رجل
عقار بسبب ثم ادعى الملك المطلق واقام البيعة لا يقبل لان الشاهد شهدوه له بزيادة شيء وهو
يكذبهم في ذلك ومن كذب شهودهم بطلت شهادتهم وبطلت شهادتهم ان الملك المطلق اذا ثبت بشهادة الشهود
ثبت حق الدجرجع عاخذ كل ذي يد كذا لهذا العقار يوما من الدهر من كان واشجاره او غايه اخرى
منه لانه يثبت من الاصل فبين انهم اخذوا ذلك من ملكه والملك بسبب يقتصر على ذلك السبب لا يستعدا
بان ادعى الشوا من زيد والحيث من عمر وفعل ذي يد كان قبلي زيد او عمر فلا سبيل له عليه ان كان اخذ من هذا الحدوه
شيئا فهذا المدعى اذا ادعى في ابتداء الملك بسبب فقد قصر على ذلك السبب وان ادعى ثانيا

الوقف وقف على الفقير
لان الوقف هو من ارض
ومعطى الا ان قبلها
القاضي الخ

والا موقوف

استبعد
معاودة الارض الموقوفة
وقد مر في الباب الخامس

لم يجرى

في حق من لا يكون ابراء والا كان القول قوله انه لم يبرأ به الا ببراء مع يمينه

فاجابهم بذلك يكون ابراء والا كان القول قوله انه لم يبرأ به الا ببراء مع يمينه
واخذوا بعض احوالهم في الصلوات ثم ان وردت اهل البعير حضروا في الصلوات فوجدوا اموال الكثيرين وحملوا بعض
من صنوف متفرقة ولا يدري الا اموال من صنوفهم فان هذا لا يجوز ان يرفع الاحكام الحاكم ام لا فان تراصوا
الى الحاكم فالحاكم لا يحكم لاحد منهم بشئ الا بيمينه يمينها على حال معين انه كان ذلك لم يبرأ منه الى ان قيل فانه يميننا
لانه لا يجوز للحاكم الحكم بغير الا ان ظنوا باليمين انه قد واثقوا الى الحاكم فانه لا يجوز ان يحكموا ان
من حمله المقتول بغير احدى لم يحضر ورثة معهم او علموا انه لم يكن معهم احد سوى مورث مولاه فاما الاول فانه لا يحل
لاحد منهم ان يأخذ شيئاً الا بعد ان علم ان شيئاً من امواله لم يورث في حمله اخذ ذلك واما الثاني فانه يحل ان
تذكر المقتول الذي لم يحضر ورثته فلا يحل اخذه واما اذا علموا انه لم يكن معه غيره فانه لا يجوز ان يحكموا ان لم يعلم
كل واحد من الورثة مناصح مورثه بيمينه ولكن علم انه كان في يده من هذه الاجناس كلها فيقتضي حصوله وتطويعه
على الوجه الذي اتفقوا عليه وسواء دفع الى احد من اقل او اكثر اما اذا علم ان مناصح مورثه من هذا الجنس
الخاص لم يكن له اخذ شئ من هذا الجنس الا بيمينه التي علم من سباني جنس هذه المسائل
في كتاب الفقه من هذا الكتاب في الباب الثاني ايضا **رجل** اشترى حلياً فدفع الى المرأة واستعملها
فانت المرأة فادعى الزوج ورثتها انه دفع على وجه العارية او القيد فالتقول قول الزوج مع ايماني
بانه دفع الحلي اليها على وجه العارية امارة دفعت قبالة المهر الى امين في حال الصحة فالتكثير شومر
مداطلاق مدق قبالة باذني وادعوا طلاقاً بانه قد تسمى بيمين قبالة باذني وادعوا مدق قبالة
مما اذن شومر من تكثير او قالت تابتوا بانه قد دفع قبالة الامين القبالة الى الزوج فادعى ورثته المرأة
بالمهر على الزوج فالحكم حق الدعوى عليهم بالمهر ولا يقطع حكمهم بذلك امارة ما خاضت مع زوجها فخرج
الزوج من دارها اباناً ثم ان المرأة بعثت قبالة المهر اليه ليرجع الى الدار فاخذ الزوج القبالة وخرجها
ورجع الى الدار ثم بعد ايام طلت المرأة وادعى الزوج لثقل دفع القبالة على سبيل البراءة ان
كانت على يمينه البراءة لا يحل لها مطالبة الزوج وان لم يكن على يمينه البراءة حل لها مطالبة ملة اقاله وقال
غيره ان كانت الخفومة والخروج من الدار لا حل له طلب منها ان تبرأ من المهر فبعثت القبالة اليه
بحمل على البراءة والى ما طلبت منها عند الخروج وموابراة ولا يسمع دعوا لا بعد ذلك وان كانت الخفومة
والخروج من الدار لا حل له شئ لغيره لا يحل على ابراءه الا بقبولها على التفصيل الذي مر **الباب**
الثالث رجل ادعى آخر مائة درهم فقال المدعي عليه دفعت اكل من مائة درهم وانك المدي
قبض وكك منه فاقام المدعي عليه ايمته انه دفع الى المدعي مائة درهم فانه لا يكون دفعاً مالم يشهدوا انه
دفع البر وقضا هذه المائتين الذي يدعي **رجل** ادعى على رجل ارضاء يده فبقيت فبقيت حده فافكر
في مجلسي ارضاءه وحكي واجاب في المجلس الثالث لمر الارض التي في يدي ليس على هذه الحدة فانه لا يدفع

تعدى

دفع حلياً الى المرأة وامانة ثم اختلفت ورثتها ان عارية او قيد

دفع قبالة المهر الى امين كره اكر من شومر طلاق مدق قبالة باذني وادعوا طلاقاً بانه قد تسمى بيمين قبالة باذني وادعوا مدق قبالة

بعت قبالة المهر الى الزوج ليرجع الى الدار

الخفومة

الخفومة عند لانه لما اقر مرتين ان التي في يده على ما يدعي المدعي فاذا ادعى بعد ذلك بخلافه صار منقضا
فان اقام البينة على صحة الكلام الاجرة لا ينفذ لان الشاهد ان البينة يكون صحة الدعوى ودعواه باطل للثبوت
رجل ادعى على رجل ان يدينه بدين معلوم القدر لا بد ان يبين كونه سفيهاً يادعيه وكذا كذا في التمر **رجل** ادعى على رجل
اجباناً مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمتها بجملة ولم يفصل قيمة كل عين وحسن اختلف المشايخ
قيمة منهم من الكنى بالاجال ومنهم من اشتراط التفصيل **ادعى** على رجل انه اقر له بالمال واقام البينة ان فلان في فلان من
أخذ بخبر من دينه فانه لا بد ان يقول مقدار بطويع ولا بد من ذكره في الكنية والشهادة قال **الاسي**
عن صحة محضه فاجاب بعدم الجواز عن وجه التحمل انه ذكره المدعي عليه انكره كذا ان لم يعلم عليه تسليم
شئ اليه فاقترع على ذلك القدر ولم يقل الى فلان بن فلان المدعي هذا فقرة السجدة والاشارة جميعاً وكذا
يقول ابو ومذاق ارقوى ظاهر والاشارة الى موضع الاشارة من ايم ما يحفظ ويجب مواعاة الاشارة
في مواضعها كلها **احد** الورثة يصلح خصماً من المورث فيما يخص له وعليه ونظر في ذلك في جميع الورثة
الا انه يكون له حق قبض بيمينه دون قبض النصب سائر الورثة ولكن انما ثبت من الكل اذا ادعى الحق
واقام البينة على الكل وقضى القاضي بالكل فيثبت الكل ويكون له حق المطالبة بخصه فاما اذا ادعى في الحاضر
قد مضى القاضي حل لك بيمينه فقال له الفاسخ الحقم خلف ثم قال لي بيمينه حاضرة واقامها فيه روايات
عن اصحابنا فندى على ذلك كل ايم من كادع والمستعير والمكاتب والوكيل والكنيسة والفساد اذا
ادعى عليه شئ من ذلك فقال مرا اذني دعوى جين وادعوني بنيت فاسخلفه خلف ثم اقام المدعي البينة
على الادعاء والاجارة وغنى ذلك لا يلزم بهذه البينة على ما يدعي عليه من المال الا اذا ادعى مع ذلك الاطلاق
او الجحى او شيئاً من اسباب الضمان وان ثبت ذلك بالبينة في بعض **رجل** ادعى على رجل ان يدينه
مكده وصحة باصلها وبنائها وانكر المدعي عليه فاقام المدعي البينة فقضى القاضي له ثم اقر المدعي ان اصل الدار
وقف لآخر ولكن البناء لا يقد بطل الحاكم ودعواه **رجل** ادعى على رجل ان يدينه بدين معلوم القدر لا بد ان يبين كونه سفيهاً يادعيه وكذا كذا في التمر **رجل** ادعى على رجل
منه ذواله فاقام المدعي بيمينه على ذلك فادعى المدعي عليه في دفع دعواه ان هذه كانت امة فلان فاحتجها
منه عشيرة سنة وانى تزوجتها وادعى حرة فاقام البينة على ذلك فانه يقبل بيمينه لانه يثبت الحق في الامة
ومى خالص حتى اذبح وكل ان في خفي خالص حتى اذبح والى ولانه يدعي النكاح لنفسه وفيه خالص حقه
ولان في ولاية اثبات حتى تنه **رجل** ادعى الف دينار كسبه ولم يذكر الاجر فانه لا يكون نوعاً
واحد ولم يكن فيه الاجر وغنى الاجر صحيح والافلا **رجل** اثبت بالبينة على رجل انه اقر بكذا طابعاً فاقام
المدعي عليه البينة في دفع دعواه ان اقر له بكذا فالتقول بيمينه المدعي عليه فانه يثبت خلاف الظاهر
فانه الظاهر هو الاقر له عن طوع والبينة بيمينه من يثبت خلاف الظاهر ولا يقال ان البينة على الاثبات
اولى من البينة على النفي فثبت الاقر له عن طوع يثبت الدين والذى يثبت الاكراه بيمينه لانه وان كان كذلك

لا بد ان يبين من احد بطويع

منه كذا من البينة في دفع دعواه ان اقر له بكذا فالتقول بيمينه المدعي عليه فانه يثبت خلاف الظاهر فانه الظاهر هو الاقر له عن طوع والبينة بيمينه من يثبت خلاف الظاهر ولا يقال ان البينة على الاثبات اولى من البينة على النفي فثبت الاقر له عن طوع يثبت الدين والذى يثبت الاكراه بيمينه لانه وان كان كذلك

لا بد ان يبين من احد بطويع

دعوى الاعيان وذكر قيمتها بجملة لا تفصلاً

من المهر

احد الورثة يصلح خصماً

او اقاله من المهر او اقره دعوى جين وادعوني بنيت فاسخلفه خلف ثم اقام المدعي البينة على الادعاء والاجارة وغنى ذلك لا يلزم بهذه البينة على ما يدعي عليه من المال الا اذا ادعى مع ذلك الاطلاق

وكل اشارة غرضها فالحق صحة التبع عليه كصحة

بينة الاكراه او بغيره فالحق انك خلاف ذلك

بغيره

اقام البينة على الادعاء والاجارة وغنى الاجر صحيح والافلا رجل اثبت بالبينة على رجل انه اقر بكذا طابعاً فاقام المدعي عليه البينة في دفع دعواه ان اقر له بكذا فالتقول بيمينه المدعي عليه فانه يثبت خلاف الظاهر فانه الظاهر هو الاقر له عن طوع والبينة بيمينه من يثبت خلاف الظاهر ولا يقال ان البينة على الاثبات اولى من البينة على النفي فثبت الاقر له عن طوع يثبت الدين والذى يثبت الاكراه بيمينه لانه وان كان كذلك

كلمة الذي ثبتت الزيادة من حيث الظاهر والى وان كان في المعنى خلافه وعلى من لم يسل على اصحابنا قال محمد بن
احمد كثر في المزارعة مسائل واعتبر فيه قول مثبت هو انه كان في اثبات ذلك معنى يوجب الغشيان فانه قال
اذا ادعى احدنا ان الزيادة اشتراطه النصف وادعى الآخر ان اشتراطه النصف وزيادته فغير واقعا على ذلك
البينة فيلحق بيمينه مدعى الزيادة ويثبت له فساد المزارعة فيها اذا ادعى الاكثر واشتبه بالبينة ومن
زيادته غير ظاهر فهو اولى به لان ادعى احدنا ان البيع الذي جرى بيننا في الدار كان بيعا تاما وادعى
الآخر نسيح الوفاء واقفا باجمعها البينة قبيل بيمينه مدعى الوفاء لا خلاف في الظاهر في البياعات فان قبيل
ان نسيح الوفاء بيمينه المدعى عند الشئ وجماعة من المشايخ على ما قلتم في بيعه عند الكتاب وقد
ثبت من اصحابنا ان احدهما اذا ثبت الرمن واشتد الآخر ابيع فابيع اولى لان نزيل الملك فكان اكثر اثباتا
فكان اولى قلنا اذا حكم بيمينه بعد ثبوت العقد فلا بد من اعتبار ظاهر الكلام اولا ومنها كلامنا في بيع واحد
ظاهر والآخر خلاف الظاهر فكان فيه زيادة فكان اولى هكذا ذكرنا وقد كتبت في الباب الاجمعي في بيع
الكتاب في ذلك اختلافا كثيرا رجلى ادعى على رجل عينا في يده انه ملكه وحده وشتره من فلان يوم كذا
في شهر كذا فانكره واليد فاقام المدعى عليه في وضعه فذكر ان الذي تدعى ملكي من جهة اقول شرا بكم
منه طابعا ان هذا العيني ملك اجنه فلا بد من صحة وصحة اخذ بذلك وانما اشتريت من العيني من ذلك
الحق فندعه ان على باطله وطلب هذا المدعى من هذا المدعى عليه ان الاقرار من كذا وفي اي شهر كان ومنه الى سبيل
كان لا يظن ذلك لانه قوله اقر بكذا قبيل شرا بكم منه كاف سبق في تاريخ فلاحا ببيان السنة والشهر
لانا لو اشتدنا ذلك اجتمعنا الى بيان الساعه والى بيان الخطاب ونحوه فلك ان يقع الناس في الجرح فكان
سقطا رجلى ادعى دليلا في يد ان انها ملكه وحده ومن يد هذا بيمينه حق وانكره ذو اليد فاشتد المدعى
بالبينة ثم ظهر ان سكننا في اليد اقر المدعى بالقبض بينه المدعى لان المدعى اذا اقر بكذا فقد كذب
الشهود في بعض ما شهدوا ولا فاعطل شهادتهم لانهم انما اذ كان مدعىا للسكن فزعموا والمدعى عليه
لو اقام البينة على ان السكن لم يقبض بها بل للمدعى لان بيمينه الخارج اولى بالقبول من بيمينه ذي اليد وشكك
رواية عبد الله الهندي لا يفتح التعريف ويجب ان يقول عبد فلان او مولى فلان والمحقق يعرف مولاه فان كان
مولاه معتق ايضا فلا بد من ان يقال ان مولى فلان في المكان الموالي الناس معتقا ايضا فلم ينسبه الى معتقه
فلا يثبت به لان الموالي الثالث بيمينه المدعى في النسيح الاقبض عليه وكان فيه اقر بكذا طابعا ولا بد
منه ان يبين ان وزنه من اجزى حرد او ما ذوق او حرد فانه يختلف حكم الاقرار بيمينه رجلى ادعى على محمد بن
ان فلان في حرد وهو بيمينه كذا شئت فزنته في حرد فلان وفلان فلهذا ابيان انه ترك الميراث
وبين فيه ذكر ما فارق الميراث فلا بد من ان يقول ميراث ما نزلني محمد وهو ويقول ميراث ما نزلني
فادام بذكر الحق وكل صريح ولا يكتفى به بيمينه جرد الميراث الذي وقع فيه الدعوى فلم يصح في لو ذكر الميراث

لو ادعى احدنا ان الميراث كان
الميراث وادعى الآخر ان الميراث كان
الميراث وادعى الآخر ان الميراث كان

بيمينه المدعى الوفاء

بيمينه المدعى حرد

لا يظن مدعى الاقرار على غيره
الاقرار من كذا وفي اي شهر كان
ومنه الى سبيل

رواية عبد الله الهندي

بيمينه

ادعى احدنا
بيمينه المدعى الوفاء

بيمينه المدعى حرد

بيمينه المدعى حرد

بيمينه المدعى حرد

بيمينه المدعى حرد

ثم قال

الاحتجاج على النكاح
بيمينه المدعى حرد

ثم قال وتكره ميراثنا نصحه ولو كتب وشك ميراثنا لا يصح المدعى على الاقرار بعد دعوى فادعى لا يصح ولا بد ان يكون
الدعوى صحيحة لان المدعى باخذ ما اخذ في حق نفسه بدلا عما يدعى او عين ما يدعى فلا بد من صحة الدعوى حتى يكون
ثابتا في حده فيجوز له اخذ ذلك وقال لما سئل عن صحة محضر ذكر فيه ادعى فلان فلان حاله معلوما وان
صاحبه على كذا او قال في كذا وادعى عن جميع المدعى ان الصلح في صحيحه لانه اجل المال الذي كان
الدعوى فيه فقال ادعى حاله معلوما وصالح على ذلك فلا بد من بيان ذلك المال يستظهر ان مثل حال الصلح
او اكثر منه او اقل ومن جنس او من خلاف جنسه ومثل موافق يشترط فيه التقاضي ام لا فلا يمكن القول
بصحة على الاطلاق مع هذه الاحتمالات كمن البراءة صحيحة حيث قال وادعى عن جميع دعواه وحضوره
رجلى ادعى دليلا في يد رجل انها حقه وملكه وانكره صاحب اليد واقام المدعى البينة وادعى المدعى عليه
الدفع وسلمه لايام ما فقتضت المدة ولم يأت بالدفع وباع تلك الدار من كذا وقبض النفس وسلم
الدار الى المشتري فقدمها المشتري فللمدعى ان يضمن المشتري لانه مدد داره وبضمنه قيمة بناء الدار وبأخذ
الساحه فان ادله ان يترك الساحة ايضا وبضمنه قيمة الدار بيمينه ليس له ذلك لان الاتفاق وقع على البناء
واما الارض فهي قايمة والغصب في العقار لا يتحقق عند ابي حنيفة والى يوسف رحمه الله رجلى
ادعى على كذا ان غصب من كذا او قوامن الاعراض قطع من اشجاره كذا او قوامن الحطب قيمته
كذا فاستهلكه فانه لا يصح هذه الدعوى بهذا القدر ولا بد من بيان نوع الغصب والحطب فان قبيل
ان كان في الغصب يشترط هذا لانه مثلي فلما اذ يشترط في الحطب المستهلك وهو مضمون بالقيمة وقيد بين
القيمة قلنا لان القيمة تتفاوت وتتفاوت النوع والصفة انه من الحوزا وانما صار او غير ذلك
وانه رطب او باس ولم يبين مقدار فلا يعرف ان صار في بيان هذه فلا بد من بيان ذلك رجلى
ادعى على رجل محرد اني يده انه حقه وملكه ومن يد هذا بيمينه حق احده يد عليه فاستخلف فقال كان
في يد المدعى وكمن بيمينه حق وقد اخذته من يده لانه ملكي لا يكون هذا اقرار للمدعى بالملك الا ان يعد انه
كان في يده بحق فيقتضيه باليد دون الملك فاحا باقراره يكون في يده بيمينه حق فلا يقضيه بشئ لانه
قال غصبها منه وانما استردته منه وظل ليس باقرار لم يرد ولا ملك قال امر القاضي بدفعه الى المدعى
لاقراره يكون في يده قبيل هذا لم يأت يد عليه ملك مطلق وانما في يد هذا بيمينه حق واقام البينة على ذلك
فقد نجا امر القاضي اياها بتسليمه الى المدعى فلاحاجة الى هذه الدعوى واقامة البينة وانما في يد المدعى
وقال غيره من مشايخ عصرهم قد اذ اقر للمدعى باليد والقاضي بامره بتسليمه اليه ويكون ذلك قضاء
للملك ولا يصح دعوى المدعى عليه بعد ذلك بالملك المطلق لانه صار مقبضا عليه في حقه من المدعى فلا
يجوز ان يجعله مدعىا فني له عليه رجلى ادعى على رجل ان اشتري منه جارية صفتها كذا وبضمنها
فاستهلكها وجب عليه ائمة الثمن وموافقه بذلك وشهد الشهود بعد ان اخرجهم بذلك فادعى المدعى عليه

ادعى حاله معلوما
وصاحبه على كذا

بيمينه المدعى حرد

بيمينه المدعى حرد

بيمينه المدعى حرد

ادعى المدعى عليه
بيمينه المدعى حرد

لا بد من دعوى
بيمينه المدعى حرد

بيمينه المدعى حرد

ان الجارية فانية في بلد كذا في يد فلان ولم يصح دعواك على استهلاكها واقام على ذلك بينة اننا اناجينة
 فانية في بلد كذا فانه لا يكون دفعا للدعوى لان المدعى اثبت الاستهلاك ولا يقر من المدعى عليه بذلك في
 الحال وشهوده يشكون حيوتها قبل ذلك بزمان قبل ذلك وحين كانوا بتلك البلدة يتصور موتها بعد ذلك
 التاريخ وقد ثبت ذلك بشهادة شهود المدعى على اقر له الخصم بذلك ولا يندفع ذلك الا بان يجزئ المدعى
 هذه الجارية منها فيبطل شهادته الشهود بظهور ما معانية فيه بعد تاريخ دعوى هذا المدعى فيصير ذلك
 كالتأنيب معانية فيبطل دعوى هذا المدعى وشهادته الشهود بذلك رجلى ادعى على نفسه محدوقا
 معلوما انه ملكه وقد وثق في يد هذا البشير حتى واجبه عليه قصده وتسلمه اليه وقال ميرزا البخاي بوي سريدي
 ثبت ولم يرد على هذا فان سكنت بعد هذا الكلام ساعة صحت اقامة المدعى البينة على ذلك لانه لا بد من طرح
 الاكراه اوجه لبلده ولا بد من الاقرار انه في يده وهذا الكلام ليس بانك ركنك وحده ولا باقراره بكونه في
 يده لانه قوله ميرزا بوي سريدي ثبت يجوز ان يثبت فيقول ليس على تسليمه اليه لانه ليس في يدي
 او يقول هو ملكه ولكنه حتى يحكم الحرف فليس عليه تسليمه اليه فاذا لم يقر بان في يده جرحا او دلاله
 ولم يدع الملك لنفسه كيف يصح اقامة البينة عليه من المدعى لاثبات الملك على هذا المدعى عليه كذا اذا سكنت
 بعد فالتسكوت هو المحبة وهو كاف لسماحه البينة عليه وهو انكار دلاله ويده عليه ثابت ظاهرا فمضت
 عليه البينة لذلك رجلى ادعى على رجلى دعوى لم يكن صحيحه على الاطلاق وكان فيها انواع خلل ادعى المدعى
 عليه الدفع في ذلك بل يطالب باثبات ما ادعى من الدفع او يطالب بتسليمه الدعوى فيه اختلاف المطالبين
 وفي كتاب الرجوع عن الشهادة ما يدل على ان مدعى الدفع يطالب بذلك ويثبت الدعوى من المدعى عليه عليه
 الاعتقاد وبه يثبت كانه في محضر الدعوى الف دينار ومردى وسعى ولم يكن فيه جدي وفي شهادته الشهود كان ذكر
 الجدي واحالوا الى الاقرار على نحو ما كتب فيه فذكره بوجاهة لا سيما ولا انهم سكتوا عن ذكره العباد وبنوا ذلك
 من وقت الاقرار الى يوم الدعوى فتاوتها فاحش فلم يقبل قال في قوله وتذكر من المال مائة وفاقا لهذا
 الدين وزيادة فلهذا الجمل لا بد من بيان اعيان بصفاتها والحدودات ومواضعها ووجهها لا يحتاج الى
 بيان مع فقهه فثبتها قال ولا يكتفي بعبارة كذا او جارية ففقهها كذا او كذا في سائر الاعيان لا بد من بيان الصفات
 وبيان المقادير في المقدرات وبيان الجنس والنوع فيها بخلاف اجناسه وانواعه بعبارة معلوما قال
 في قدر من العنب بين مقدمه ونوعه وصفته ولم يبين لونه فقال شرط ان يبين انه كان طابقي لعل او
 سجد وكذا انكدر حرماي سجد او سرف قال متفقون باراجاهه اذا هو دم شوي تد اقبل مونة
 بكذا لا يصح لجهالة الدعوى قال في الدعوى القبيح والسر او بل قال لا يصح لانه لم يذكر مودا انه
 او زنا نه خذ يا كلان الحق طيبين وقد بين احد مما على الوجه المعلوم ولم يبين الآخر وشهد الشهود
 على ذلك لا يقضي بالمالين لانها شهادتنا واحدة فاذا بطل بعضها بطل كلها ولو شهد الشهود على المال المعام

البحاوي بسره قايست

الفتوى

لا يلحق غير فتيته كذا لا بد
 من بيان الصفات والمقادير

مع لانه الدعوى

صح لان الدعوى والشهادة انتفاغيتان في الدعوى كانت زياره لم يثبت وفي كيفية الدعوى شهد فلان
 بشهادة نفسه على وفق الدعوى وشهد فلان وفلان على شهادته فلان بشروط صحة الشهادة على الشهادة
 ولم يذكر كيفية ذلك والظاهر ان المدعى ما وقع عنده صحيح وموحي صحيح فلا بد من التغيير والبيان
 الاشارة الى مواضعها من اعم ما يحتاج اليه في الدعوى وعلى انه وقع لبعض المتصلين بالحاقان ابراهيم
 ودعوى في مال عظيم وكتب السجل قاضي القاضي الامام على السعدى برة بعد ما صحه غيره فاشهد بالخاف
 بعد ما جمعهم في دار فقالوا للقاضي الامام لم يرد منه فقال انه في كفرة وقضيت لكل باوام من غير تفريق
 فقال على الامة قد كتبت لكل باوام منه فقال القاضي الامام ارايت ان حضرت مجلس الحكم امرتان
 يسمى كل واحدة كل باوام احدهما مدعيه والاخرى غير مدعيه فالذي يدفع الاشياء اذ لم يقبل لكل
 باوام منه المدعيه فقال على الامة نعم ما قلت التصويب هذا فانفقوا باجمعهم على ذلك قال فلهمدا
 اقول بوجوب مراعاة الاشياء في مواضعها كلها ولو دعوى سلم للنوب من العمارية بترك قوله هو با واجيد
 او وسطا وبترك مقدم الاجل وتسلم راس المال وكان اطلاق بسبب لم يحج ولا بد من البيان وعلى هذا فتوى
 مشايخنا واستاذنا وكان الحلواني في زمن مالكان قاضي بخاري رجل يقال له قاضي عنبه يفتي بحسب حاله
 ومحاضر بانها غير صحيحة وسالته عن ذلك فقال يجب ان يعلم فقال للتعليم جنك قال لتذكر كل في ذلك كله
 تفيد الشهادة فلا بد من ذكر ذلك بنظره امي صحته ام لا قال القاضي اني نظرت في السجلات والمحاضر
 في خريطة الحكم عندي من القضاة وليس فيها تفيد الشهادة وعلمها جوا بل وجواب اقر انك بالصحة
 قال على الامة كان القاضي قبلك بحسن السعدى وقبله القاضي ابو علي الشنسي استاذنا وكانا يوافقان
 الموافقة بين الشهادة والدعوى ولا يخفى عليها ذلك وكانا الكفينا بذلك فاما انت وامنا كل لا يقف
 على حقيقة بالوقوف فلا بد من التفريق قال وقال سيد الامام ابو شجاع كذا ايضا سألني في هذا عرض
 على يوم محضر ليس فيه تفيد الشهادة فطالبتهم بالتفريق فترددوا على غير صحة فطالبتهم محضر اثابنا
 ونالنا فلم يصحوا فبعد ذلك استقروا في فتواي ان لا بد ان ينفروا قال في ابن ادعى ملكا
 مطلقا في دله انما كانت لابيده مات وتذكرها ميراثا له بعد ما كان يدعى ان اباها باعها من ذي الديرج الوفا
 وانه حكمه حكيم الحرف قال ان ارا دبه اثبات مطلق الملك صحيح ولا تناقض بين الدعوى وبين في حق الملك
 وقبل ولو سأل القاضي الجواب عن المدعى عليه بعد الدعوى الثانية فقال ان هذه الدعوى مخالفة للاول
 وعلى غير صحيحة ولا جواب على قاضي القاضي الامام واعاد هذا الجواب هذا المدعى عليه مرارا
 فسمح القاضي بينة الابن هذا وقضى بذلك فانه كانت الدعوى صحيحة على ما قلنا وكان الجواب واجبا
 على المدعى وتسكوت في موضع الجواب انك ومنه فصح سماحه البينة والقضاة بها ادعت امرأه على
 ولدت انها كانت امواتا ابده مات وعلى في نكاحه وطلبت الجوارش وانكر الابن فاقامت على البينة على
 نكاحها

ايتم في لفظ الشهادة
 والدعوى

الامارة الى مواضعها
 صحت في الدعوى

تقرين

حكاية عنبه

ثم ان هذا المبنى البينة ان ابا طلقنا ثلثنا وانقصت العدة قبل موت ابيها في بصرى الا اذا كان الابن ذاك الا
 انه لم يكن تزوجها او لم يكن له زوجة قط لا يسمع دعوى الطلاق منه للتناقض في قول ملك وبست وحق
 ويبنى ان يقول وحق ويبنى لا يمكن ان يبنى بكلمة النفي وموقوفه وحق وحق والامام على البرزوى
 كان يقول بهذا وبعض الناس قالوا لا بد من ان يقول في كفره واجبت له وسنت كونه كذا وبني سيارك و
 قال وعندنا لا باس به وانه لان هذا بيان حكم الحائز والقاضي يعلم به دون بيانه كمن الاجرة ان يترك
 قال في قول الغائب في كفره سيارك وصلت حكمي هذا موقوف على اعضاء الناضي فلان هذا يخرج عما اذا يكون
 حكما لان المعائن بالنفي والموقوف عليه غير ثابت قبل وجه ذلك الشيء ادعى على امرائه انهما منكوحته وانه
 ومع يقول كنت امرائه وقد طلقنا وانقصت عدتي وتزوجت بهذا الثاني ولم يبنى لهذا المدعي بينة في علمها
 قاله بعد ما انكرت النكاح على ما لو اعتدت على هذا الذي كانت معه في غير تجديد النكاح قال لم يصح هذا الخارج وعلى امرائه كما كانت
 واقدامها على الاختلاص ان جعل كالا فله بالنكاح دلالة وان اقرت ايضا لم يصح اقراره في حق هذا
 الزوج فهذا اولى رجل ادعى كفره ملاما معلوما واقام البينة على ذلك ان اقرب هذا الدعوى
 واقامة البينة ان استوفى من هذا المال كذا كذا ارجع ما لا يبطل دعواه لانه يمكنه ان يقول استوفيت هذا
 القدر من هذا المال بعد اثبات هذا المال عليه بهذه البينة وبني ما وراء ما لو كان الاقرار بلفظة بدل استيفاء
 هذا القدر قبل هذه الدعوى والبينة بطلت دعواه بان كان قال بالفارسية يا فتى بوم اين قدر از اين مال
 بطل اما اذا قال يا فتى في احوال ما قلنا في حال الاخذ بعد الدعوى فلا يبطل كلامه **رجل** في يده ارض فاذا
 رجل بطل ملك فأنكر ادعى ان نصفها في يده ووجه من جهة فلاه ونصفها ملكه وقيل ان ثبت لا بد له
 بالبينة اقام المدعي البينة على انها كلها ملكه ثم اقام للمدعي عليه البينة على ابداع النصف من جهة فلان يبطل بينة
 المدعي في حق النصف الذي ادعى انه ملكه بطلانها في النصف الذي اثبت انها به عنده لانها شهادته
 واحدة فاذا بطلت في نصفها بطلت في كلها **رجل** في يده ارض فقال رجل ان صاحب اليد احدث يده
 عليها واخذ منه وكان في يدي ادعى ذلك عند القاضي فانكره فواليد احدث اليد عليها فاقام المدعي البينة
 على احد انه يده عليها واخذ اباها من هذا المدعي فقصر القاضي يده عنها وسلمها الى هذا المدعي ثم ان الذي كانت
 في يده ادعى ان هذه الارض كانت ملكه في يده هذا الذي اخذه الان بغصبه واقام البينة بعد ما قضى عليه فانه
 يقبل لانه ما قضى عليه فيها بالملك بل باحدث اليد فلا يكون هذا قضاء له بعد الغفلة عليه في شيء واحد بل
 مدعيه ذلك في ارض القضاء عليه **رجل** ادعى على رجل ديبا جاجو جوا غير حاضر او حاضر او ذكره
 باوصافه غنى الوزن او كتب ذكره في نسخة الدعوى والسيار لم يثبت الوزن فانه لا بد من ذكر وزنها
 جميعا فقد ذكره في كتاب البيوع اذا سلم في الحريد وقال اذ بين طول وعرضه ووزنه فذكره موضع
 تعرفوا كني بطول والعرض ولم يذكر الوزن وشيئا فاقولوا الوزن شرط في الموضع الذي لم يذكر ذاك

ملك وبست وحق

ثم شهد قوم عليه

اقام المدعي البينة ان اياها ملكه
 ثم اقام المدعي عليه البينة على ابداع
 النصف

ادعى ديبا جاجو جوا
 غير حاضر او حاضر او ذكره

محمول على ما ذكره الطول والعرض يدل على قدر وزنه فان كان لا يعلم بذكر الطول والعرض قدر الوزن
 لم يكن بد من ذكر وزنه ولو لم يذكر ذلك قالوا ان اهل البصر عرف ذلك فقالوا ان الجوهر من متيقن هو
 اذا نفا وتاوزنا ثلثا وثبت بقتها ثلثا وتا عظيمها فان كان الثقل وزنا كان اصلها بالثقل ولا يسمع بغيره
 الزمان بالسلك الذي فيه ما كان اخف وزنا كان فيه خور وبسبب بقتها في افضى زمان فلا بد من ذكر وزنه
 ايضا كذا **الباب الرابع** رجل ائتم على رجل دينا دراهم فقال قضيتها في سوق بلده كذا فطلب
 منه البينة فقال لا بينة لي على ذلك ثم قال قضيتها في قرية كذا واقام البينة على ذلك فانه يكون تناقضا ان لم يرفق
 ثقت وجه التوفيق ان يقول قضيتها في سوق كذا او انكره ولم يبنى على بينة ثم قضيتها في قرية كذا **رجل** ادعى
 ورثة امرائه عليه مائة فانكره فاثبتوا عليه ذلك بانكروا فكار دفعه في دارم فقال القاضي الدفع بالبراءة او بال
 او بالبراءة فاثبتا على ذلك كلاما فانه لا يكون تناقضا اذا وقف وجه التوفيق ان يقول او فيت واثبت
 عن بعض اوبقول او فيتها الكلا وجرت فتثبتت اليها امر شفاعته اذ اتى او كانت اذ اتى ثم جرت
 فاثبتها **رجل** ادعى على رجل غلاما تركيا وبين صفاته بعض ما وصفه وادعى ان هذا الحافر ملكه واقام
 البينة فانه يقبل وان كان في الف بعض صفاته لعدم التنافي ونظير هذا مسئلة وروى عنه بعد هذا اصبي كان له
 غلام موروثة وله وصي يدعى هذا الصبي على هذا الوصي بعد موته انه باع من فلان وموكله فام ملكه الخنزير
 وعليه فادعى ثم ادعى بعد ذلك الوصي باعه بغيره فادعى فانه يسمع دعواه ويقبل بينته ولا يكون تناقضا
 لاحوال اجتماع الميعنين جميعا وعدم التنافي **رجل** خلع امراته فقال في ذلك **رجل** في يده ارض فاذا
 يست ثم يدعى عليها شيئا من فاض البيت فانه لا يجوز دعواه ادعى شيئا كان فيه حينئذ عرض عليه محضه
رجل ادعى على رجل ارضا انه ملك هذا المدعي ووجه في يده هذا المدعي عليه بغيره من واجب فصر يده عنها
 وسلمها الى هذا المدعي وكان في الدعوى زيا وادعى ان موثرت هذا المدعي عليه كان احدث يده عليها بالغي
 حق الى ان مات وفي يده هذا الولد بغيره حق ايضا وانكر المدعي عليه واقام المدعي البينة على ذلك ثم لم يزل المدعي عليه
 ادعى الدفع ان فلانا مورثنا كان اشتد امان موثرت ذلك المدعي بيعا بانا وتنا بضا وكان في يده بحق ثم
 صار ميراثي بحق فادعى المدعي دفع هذا الدفع ان موثرت اقر ان البيع جرى بشتايع وفاق فاذا رة
 على النفس كان على رة البه فانكره فاقام المدعي البينة على ذلك بل يقبل وعلى دفع الدفع على هذا الوجه قال
 لا يقبل وانه غني صحيح لانه كان ادعى اولاد احدث يده بغيره حق وموكله الان بغيره حق والان ادعى انه
 في يده بيع الوفا ويدعي وكنه كان يقول عليه رة الى بغيره حق والان يقول عليه ان باخذ مني ذلك النفس
 وربة فاعلى وقال غيره من شايخ عصره انه صح **رجل** ادعى على رجل انه سرق كذا درهما كان موضوعا
 في موضع كذا قال المدعي اظن اني سرقته هذه الدراهم فاني اعطيتك هذه الدراهم فاعطاه نصف
 ذلك واعطاه خطا بالبيان فان اعطى النصف والتمز النصف الاخر صحا عن دعواه او اقر انه سرقها فعليه

ثبت

مطلب حرم

بعضهم

فطلب احصاءه لغيره فاض
 غلاما بان بعض صفاته

مدعيه عليه رة فقال امرائه
 جبريت

مطلب

التي وفارم

اعطاء الباقي وان اعطاه النصف وبذل خطا بالباقي بناء على عين المدعي ووقفاً بها قال لم يدره شي ولا
استرد له ما اعطاه رجلى ادعى على وارث ارض من الزكاة فدفعة الوارث هذا الكلام انك قلت لي
مرة نواز بذر ميراث باقية بام كويده بعدوى كوفته مالي بسيا رمتي كنفتم كذا ام حاك كرفته ام يا ميراث باقية
بام كويده بعدوى كوفته مالي بسيا رمتي كنفتم كذا ام حاك كرفته ام يا ميراث باقية
توباطل سوفه مني قوله ميراث باقية يكون حجة انه ملكه وقوله لا يكون حجة لانه ليس باقوله ملكه
رجلى ادعى على رجل ان اكرم الذي هو موصى به كذا اقرت ام هذا المدعي انه ملكه انما بعد هذا الاقرار
اشترى هذا المدعي عليه من هذه الام هذا اكرم وقبضه واجبت عليه الى هذا المدعي فانه لا يصح هذا
الدعوى وجوب الخلل ظاهر وكذا في جملة من مباح سمى قد يجهل رجلى اشترى غلاما وباعه
من ثمنه فان بقي عند المشتري الثاني فاخذ واقام البيعة انه ابن عتده وكان ابن عتده باع بعد ابيها ودية عليه ثم
ان البائع الثاني اراد ان يبعه على بايعه بهذا الحجة ليس له ذلك ما لم يبع البيعة على اباؤه عند البائع الاول لان المشتري
الثاني وان شهد به ان ابن عتده بايعه هذا وعنده بايع بايعه فالبينة قبلت على الابن عند البائع الثاني
ولم يقبل على اباؤه عند البائع الاول لوجوب من احدهما انهم لم يسموا لانا ولا جدا وقد قامت على مجهول فلم يقبل
والثاني لانه البيعة لم يقبل على غيب اذ لم يكن ذلك من ضرورات قيامه على حاضر وليس كذلك ان الفروقة
في اثبات الابن عند المشتري الثاني وعند بايعه ولا ضرر ولا فيما وراء ذلك رجلى ادعى عتده كان
ملك ابنه عن فلان مات وان ارادته وصار عتده ميراثا وادعى العتده ان مورثه هذا اعتقته في مرضه
وانا لغريخ من ثلث ماله واقام البيعة ثم ادعى المدعي اني كنت اشترى عتده من هذا من ابي عنى هذا
قبل البيعة فان هذا الدعوى باطل عند ولو اقام البيعة على ذلك لا يقبل لانه بطل دعواه للتناقض بحيث لا يمكن
التوفيق بينهما لانه كان ادعى ان كان ملكا من ابي عنى ثم ادعى انه زال ملكه عن ابي عنى بالشراء وقبل ذلك البيعة
ولا يمكن التوفيق فيبطل ذلك رجلى ادعى في شركة بيت ديناً فصدقه الوارث وضمن له ايقافاً
الدين ثم طالبه المدعي فقال ان مورثي كان فني الدين وابنت ذلك بالبيعة لا يدفع ذلك الضمان ولا سقط
للال لان اقراره به وضمانه اياه صح فدعواه انه كان فني هذا الدين حال حيوته حنافة منه فيبطل دعواه
ولا يصح بيعة رجلى بعث الى اهل زوجته عند الزفاف اشياء منها دينار فلما زفت اليه قال البائع
اخذه مني بزاز بغير بيع واراد استرداده من المرأة فانه لا يصح هذا الدعوى منه ولصاحب البزاز ان
ان يثبته منها حجة رجلى اشترى جارية فباعها للبائع واطلع المشتري على عيب فيخرج الامر الى القاضي
واثبت عنده الشرأ والعيب فاخذ القاضي ووضعها على يد امين فانت في يد الامين فحضر البائع بسيرة
المشتري ان يثبته الثمن من البائع ان اخذ القاضي لم يكن يقول له الجارية لانه لو فعل ذلك كان قضاء
على الغائب بل كان وضماناً يد امين حتى لا يحضر البائع فطلب المشتري الصلح لانه لم يترك في يد المشتري

ابن العتده عند المشتري كان
واقام البيعة انه ابن عتده
وكان ابن عتده بايع و
قال البائع ان حنافة الزكاة
الى الاول الخ ان يثبته البيعة
على اباؤه ج

مطلوب
تناقض في الدعوى

صدق الوارث المدعي عن
فلان انه مورث في حق الوارث
واثبت

بعث الى اهل زوجته
ومين ما ادعى فخذت من
بغير بيع واداه بغير حجة
منه المرأة فانه لا يصح
اشترى جارية فباعها
واطلع المشتري على عيب

كيتا من المشتري فيها ما يمنع من الزكاة فلان ملكها في يد امين القاضي فلا يصح المشتري البذل
الخامس من مواعيد البيعة عشرة سنة ان باع شيئاً وسلكه ثم ادعى بعد اربع سنين انه لم
يكن بالخا وقت البيع سمح عند ابي حنيفة والقول قوله انه لم يكن بالخا وعند ابي يوسف ومحمد رخصها
لا يصح ويكلفه انك ما بعته في حالة البلوغ رجلى ادعى على كذا ما لا فقال كذا ردة فانك المدعي الشفيع
والمدعي عليه يقول بسلام نواداه ام وبني نواداه بنده ام يحلف بايه ما قبض ولا قبض له قابض باونه
ولا قابض يتبع قبضه لانه لو كان يكون العبد قبض ثم قبض من العبد والمراة رجلى ادعى عتده في يد
رجل انها لفلان المتوفى متوفى واقام البيعة انها كانت ملكه الى ان مات وادعى لفلان انه اشترى الام الممتري
منه اربعة اشهر قبل الوفاة واقام البيعة بحكم البيعة المشتري فان شهدوا الشراء اشبهوا الانتقال عنه
البه والوليد بنوا الامر على ظاهر اليد وبقي ما كان على مالك عنى في يد رجل ادعى اخر انها له واقام البيعة
انه اشترى امة من والده صاحب اليد واقام بيعة ايضا ان والده صاحب اليد اشترى امة من كذا واقام صاحب
اليده بيعة انها كانت ملكا لوالده يتصرف فيها تصرف المالك الى ان ماتت فان شهدت بيعة المدعي وشهوده
بان امة المدعي عليه اشترى امة من فلان وهو ملكه فني بيعة رجلى اشترى من رجل عاراً ببيع معلوم غاب
البائع ثم جاء لفر وادعى عليه ان الحار ملكي اشترى بيعة من فلان وفلان وقد اخذت منه ثلثه
سنة وجاء يشهدوا ان الحار مورث الام اشترى المدعي من فلان فان القاضي يحكم على الحار ويبيعه الغائب
مقبضاً عليه فمنا للقضاء على الحار لا قصداً فيقتل عليه ما وكوا اقام البائع ايضا ان الحار اشترى من كذا
رجل رده وانه ملكه وبني يده الى ان باعه من المشتري فانه يقبض بيعة البائع التي قامت على الشراء مع
اليده رجلى مات وباعه وارثه ضياء عدم اذعت المرأة المورث فلما حق الدعوى على المشتري بالثمن
ولها ان يفتح البيع بمحض المشتري اما المورث لا يحكم الا بحضور الورثة فاذا اثبت المورث ان كان له ثمة لفر
يصرف الى المورث وان لم يكن ثمة افرى يفتح البيع ويبيع في مهر ما داره في يد رجل قال لفر هذه
الامر لفلان الميت ولورثته وانا واحد منهم ثم ادعى ان امر ملكه لا يصح دعواه على خلاف الاقرار رجلى
عمر بيت زوجته ومات ثم اختلفت المرأة وورثة الزوج انها لها ام من التركة فالقول قول الزوج او
وارثه انه حافل للمرأة الا ان تعلم المرأة البيعة انه عتري وبني لها او موت في يدك او يحلف على انه فعل
لها ملكا العرف بينه وبينها ان فعل لها العرف فله وجه رجلى ادعى على رجل انك قبضت
التي من حنطة من جنة عن فلان وفلان والمدعي عليه يقول قبضت النوا وعثمانه والمدعي يقول
قبضت مائتين وخمسين مثناً من لفر ومائتين وخمسين مثلاً والمدعي عليه يقول هذا من جنة النوا وعثمانه
والمدعي يقول لابل سواء اكراني من لفر وبالفرد مني كذا كنت كذا فلان كذا فقيم اي بالفرد مني كذا كويده
كذا اني فلان وفلان كذا فقيم قول قول في است كذا وبيان كذا فقيست يا سوكند وكر فلان وفلان غي ان يكي

بائع ثم ادعى انه لم يكن
بالخا

ادعى ما لا فقال كذا ردة
ان يثبته البيعة
نور سائيد

مطلوب
تناقض في الدعوى

ويظهر القابض فني عليه
فمنا للقضاء على الحار

بيعة الشراء مع اليده

بها الوارث ضياعة
فاذعت المرأة المهر

رجل عمر بيت زوجته
ومات ثم اختلفت المرأة
ورثة الزوج انها لها ام

است كدوست و بجا من دل و خسته آن و كنه و پند از من براس لازم است و حلال ادری علی آخر آن
عبد فاقه را با عیون به و رخ برده حال بقول مولفان الغایب و المولی بیونی کسبش موی فان العبد
و حاله لا فاطمه ان هذا حاله فلا یبدر ان یغیر مع نونه محجور و ان قال العبد عندی اما
لنقل لا یقبل قوله ولا یفرق بينهما و ان اقام العبد بیته ان هذا حقیقه فلان فیان علی المولی فی البیت
ولو اقر بالعیون به فجا، لغیر علی ان مانی بده و بیعة فیکل العبد فانه لا یبدر شکوکة فی المولی لان
الکولی فی حقه بمنزلة الاقرب و الذل و الرق و ان بده لا یبدر علی مولا و ککن فی حق نفسه ان یقتضی
علیه و یوافق به بعد الحرة رجلا نکل امراته فی خزان و جارة و کمران و طفله فم جابت المرأة
و ادعت النفقة الماضیة و عرضت بها مانی فاضی فزاس ان فی حق النفقة علیه و ان لها بالاستدانة
واقام الزوج البیته علی الطلاق فانه یقتضی علیها بالنفقة بعد قیام البیته علی وقوع البیوة
بهما و انقضت العدة الا ان یکن القاضی حکم بالنفقة لاحاطة علی قیام الزوجیة بينهما و ان ادری
الزوج علیها ان جبر الطلاق و صل الیهما فکلیت و ککن عن البیث سقطت النفقة رجلا
فی فی الرید و لا یعلم به فباع واحد و احد الیک الدار و شهد هذا الرجل الذی فیها حق نفقة لیه
بالبیوع و یجوز ان یسأله فی کتاب الشراء فانه لا یبطل حقه و دعواه یجوز ان یسأله فی قول البایع
بالبیوع و انبات الشکار فی الصک من هذا المثل الی جمیع و فی بعض الشروع و یقینه و فی انما لو کان
فی الصک باع فنان ما موصیة و مکة من خلاف انی فنان آخر الصک و کتب الشاهد فی الصک استبد
بما یقبل لا یقبل دعواه بعد ذلک رجلا ادری علی امراته انما زوجته و اقام البیته و اقام رجلا لفر
البیته علی هذه المرأة فاما انما البیته اذ کل واحد من المدعیین عدها فقد ذکرنا
منه المسئلة فی الباب الثانی من هذا کتاب و انما اعيد ذکرنا منا لریادة و تفریع و فایده
تخرج قال اما البیته التي قامت الیهما ان جبر الیهما و کذا فی الجاهل الا فرقا قطا و تها تدا
فیقفی بالبیته التي اقامت المرأة ان جبر الیهما لا یزها افری و اکثر اثباتا من التي قامت انما زوجته
قلته و یجوز ان اقام مدعی الزوجیة انما زوجته و اقام مدعی الرق انما امة ان قلنا ان یقفی بانها
امة المدعی برفقتها و یقفیها مدعی النکاح فله و جزیجوز ان یکنون امة لیهما منکونه لیمن قال
ذکره المثنی رجلا و امراته فی ایدیهما دار فاقامت المرأة الیه الدار لهما و ان الرجل
عبد لهما و اقام الرجل البیته ان الدار له و ان المرأة زوجته تزوجها علی التبریم و قهر الیهما
و لم یمن بیه ان جبر قال فانه یقفی بالدار للمرأة و یقفی بالرجل عبدا لهما یجوز ان کتاب فی منه
المسئلة و یمن بین منه و المسئلة المسؤل عنها ان منکال قامت بیته علی کون المرأة امة له و کون
رجل عبد لهما و قد وقعت ایثنان فی حد التعارض فیهما ان الاصل فی کل یتین و یمن

افتر العبد بالعیون و یمن العبد
و یمن مالا یقول مولا

مطلب

حقه
کتاب الشهادۃ علی صکر و ان
جبر حق و یمن حق لا یبطل

انما الرجل عرفته
البیته التي قامت اتم

فحد التعارض

فحد التعارض فیهما ان الاصل فی کل یتین و وقعت فی حد التعارض ان تها فیتین بیعة المرأة
بانما عبد لهما و بیته الرجل بانما زوج له و بیته المرأة اکثر اثباتا و لیس فی نفسه قوی فکانه ادری
بالقبول اذ الاصل لغیر البیث انما فیکانه اکثر اثباتا کان ادری بالقبول رجلا ادری
علی افر ضیقة فقال المدعی علیه ان فی بیته ان فر فر طفله من انست ادری المدعی ایدیا علی
الطفل فانه یمنه الجواب و یمن البیته علیه بحضرة و یقفی علیه و ان لم یکن للطفل ارسل فلما
ان یمن و یمن عن الطفل یجوز علیه و یمن علیه ان کان الطفل فی حجر هذا القاضی فانه اذا لم یکن له
وصی و ان کان له وصی عن ایه فزیجیب الدعوی و یمن علیه البیته و ان لم یکن وصی فلا یتقاضی
ان یمن عن ذلک عنه رجلا افر من مطلق الاخر من اکثر و قال لم یصل حال القبال الی و اراو
ان یمن الحق ان حال القبال فذدفت الی فانه لا یقبل هذه الدعوی من الاخر علی طاهر الذی
یکن بعضی فی قضاء السلف الخلف یخفون فی هذه الصو و ککن لوسلم المال الی الحق له لم یمن
که اذا یمن کد فقی جینه باو یبایذ و افر و یمن حق یمن فکی لیکون للنسب و افر من النفقة
اقر من حق یمن افر و غیره و قال ان یمن ادری مدعی مولا و غیره یمن الصلیح ککن فقی بانما قال
صح قول البیث بالبیوع فخرطان یمن انی ثلثة عشر سنة لاه اقل من ذلک نادر مدعی القاضی مجموع
السمو قدی الما یمن افر و غیره یمن افر و غیره فی دعوی کانت له او علیه فقال القاضی
عازا بلغت فسکت فقال لایمن البیث ان یمن بالاحتمام فقال القاضی و ما ذارایت بعد بالیقظت
فقال یمن فقال انما کان فانه لا یخلف قال لایمن فقال و ما المثنی فقال ادری مدعی ان لا فر زید
ازوی یمن قال علی منی افر و علی بنت افر و انما فقال علی بنی و یمن الخلام فقال القاضی
لا یمن من الاستقصاء فقد یمن الصغیر الا افر لایمن مدعی مدعی حقیقه و جبر من ذلک شیخ الاسلام
عنه و منه انما یمن الاضیاط و انما یقبل قول یمن مدعی الثقب و کذا الجاریه لذا افر من الجبض
الباب السادس قال شیخ الامام علاه الی عالم العلماء البیوم قدی
لاستی عن رجل له علی عماره و اقام البیته ان هذا الجار له قد سرق منه سنة و اقام المدعی علیه
بیته ان الجار فی بده فذدنتین لا یصلح هذا و فاعلا ان الملك ثابت له بیعة الیه بیته لا یقبل
قلنا بالقبول یکن هذا اقبولا علی النسب و ذلک لا یجوز فیکل الیه دلیل الملك فی الحال اما لایدری
الملك فی الماضي و البیته بیند الملك سند الی زمان لفر فیکون شهادة علی اثبات قال الشهادۃ
علی الملك فی الماضي لیس یقفی لانه لا یتضح بالملك فی الماضي و انما المقصود منه الاستخاض فی الحال
و فی المستقبل و ذلک ثابت فلا یمنع ثم قال و جرت فتوی شیخ الامام غنی الیه الی بکی السخی
علی حد الموجب کان افر من قبل ان یکنون دفعا فخر حق الفتوی و رجع الی ما جرد علی السخی و قد وانه لا
یکون دفعا

اقر علی افر صیوة
فقال افر و فر طفله
منست

اقر بالبیوع و ادری ان غیره
من البیوع
لا یتقاضی من الاستقصاء
من الغلام المرب بالبیوع
عنه سبب البیوع
قال و انما یمن

مطلب

بالاطلاع مع علمه فيكون ثانيا فليكن كالثابت عند الخلاف فيكون ثانيا فليكن كالثابت
 الفصاحي ولهذا اذا شهد رجلان على رجل بصدق الف درهم بينهما فقطعت يده ثم رجعا فضاوية يد
 في مالهما وضعا الف لانها اتفقا عليه اليد والمال الا ان اتفقا البد بطريق السبب فلا يوجب الفصاحي
 ويوجب الدية في مالهما لانها اتفقت بدوهم فلا يصدقان على العاقلة وكذلك كل قصاص في النفس
 وحادونها في القواعد فاذ كان الكتاب اللعب بان يطرح يده في العدة الى الجار الذي وعده
 ان اذا اخذ ما ضعه يكون قد حادوا ولم يخذ ما ضعه وانما يلعب في الاحابين مرة من غير قمار و
 لم يبان ولا يترك الصالح حتى يرمي وقتها فانه لا يلعب في العدة ويكون ذلك للتفرغ على ما يفي
 وقدر القلوب ساعة فاعلم **الطلب الثالث** فهو كانه في لفظه مشاهدة
 كل واحد كواحد مع دلي على كونه فلان ثبت على يكون بغيره فله حكم فلان ثبت قال في المشافرة
 المشافرة وعندنا مشاهدة بالمكن قال واختلف مشافرة في ان مديته فيقول ان ذكر مكن
 فلان وفي بطلان بغير حق ولا يقول وواجب عليه قدر مدعته وتسلمه اليه بل يكتفي بذكرهم من قار
 لا يرمي من ذكره لانه قد يكون حكمه ولا يجب على صاحب اليد تسليمه الى صاحب المكن ومنه من قال
 لا يقره بذكره لانه اذا كان في يد صاحب اليد بين الحق فالمدعي ملكه ومذاحة وواجب عليه تسليمه يكون
 قوله واجب عليه ببيان هذا الحكم والحاجة الى ذلك فاذ كان المدعي في مثل هذا في المشافرة
 قصورا قوم شهدوا على امرائه ستمائة وثمانون وكان في حاضره فقال القاضي هل تعرفون المدعي عليها
 فقالوا لا الا ان شهدنا انهم ولو قالوا نحن ان شهدنا على امرائه ستمائة وثمانون شهدنا انهم لا تعرفون ان
 هذه مل من غيرها او غير ما صححت هذه الشهادة على المرأة وكان المدعي اقامة البينة على ان هذه
 التي سمعوا من زوجها فاما اذا قالوا انهم المدعي عليها في هذه الرواية بطلت شهادتهم اصل لان معرفة
 المشاهدة وادعاه المشاهدة على شرط وقد اقرها بالجملة فبطلت شهادتها ان فلانا باع مني
 فلان هذا المحرم وقالوا بالغايسة ورافروخت باحدا وجعها وى ولم يبقوا لواءه حدة وحدها
 فانه يقبل شهادتهما لان معنى قولنا باع حده فانه يدخل في البيع ولا يفهم من الباء مهننا ما يفهم
 من قولنا بعت بالغلام وخرجه بالسيف وضربه بالسوط ومعنى استعمال الالة ولا يفهم من قولنا
 اخذت السيف بعبارة الامام قرابة فلا فرق بين قولهم باع حده وبين قوله بعت وتقبلت لغير مناعلة احد
 من شايخ سمرقند ان حروف الصلة تتشابه بعضها في بعض فلا فرق بين الحرفين رجل ادعى على
 رجل عشق الف درهم وشهدوا له الف درهم وان المدعي عليه قر له مائة مائة عشق الف درهم لا يقبل هذه
 الشهادة لانه المدعي ادعى عشق الف درهم والشهود شهدوا بعشقة الف درهم وعشقة الف درهم
 الف درهم عشق الف درهم لانه مبالغ من الدرام مال كغيره من الدرام مبالغ فبطلت هذه
 الدرام

اللويا الشطرنج
 بقدر في العدة

فلان جيران فلان
 مل يقر له وواجب عليه
 قدر مدعته

قال القاضي على
 المدعي عليه

شهادة بالغايسة ورافروخت
 باحدا وجعها وى ولم يبقوا لواءه حدة وحدها

الدرهم فقد شهدوا على غي بالادعي فلا يقبل رجل شهد على وجهه خلع من اعلى الشاهة في غير ذلك
 المجلس بدونه الخلع فان كان يجتاز الى زيادة فداؤك لا يقبل وان لم يكن بين الاول والثاني تناقض
 وانما كان اجمالا يجتاز اليه لان الظاهر ان الشاهة لا عند الاعلى ما شهدوا ولا وانما زادنا لفظين
 ان في تدوير واجبا فلا يقبل استدلالا بما ذكر محمد رحمه الله في الجامع الصغير رجل شهد ولم
 يسمع على مكانه حتى يقول او يسمع بعض شهادته ان كان بعد لا يقبل شهادته فقولنا لا يسمع دليل على انه
 اذا لم يسمع ثم عاد لا يقبل ويكره ادعي بحضرة المدعي الذي وكفه على لقائه لهذا المدعي على هذا احقا
 واجبا فاجاب المدعي عليه انه قضى هذا المال فانك المدعي عليه البينة على ذلك ومن شهادته الوكيل الذي
 ادعى عليه اتم قضى المال فاذا شهد بعض هذا المال مع انه ادعى قيام هذا المال عليه لكان قد ابطل دعواه
 فبطلت الشهادة التي بيني عليه ولا يلزم على هذا مسئلة الجامع كما جازان شهدا على رجل بدين الف
 درهم فشهدا معا انه اقرضه وشهد اخر انه اقرضه ثم قضاها فشهدا معا انه اقرضه على القرض لانها قضاها
 ولا ثبت القضاة الذي نفى به احد مما لانه لا مسواة بين المسلمتين لان في تلك المسئلة ثبت الاقرض
 ثم القضاة ومما يرمي من شهادته كني على عدمها شهادته فثبت على المدعي فثبت على الاقرض فثبت
 اما مهننا ادعي اولا قيام المال عليه في الحال ثم شهد انه قضاها ولا مال له في عينه لكان قد ابطل دعواه
 المعتمد في تعريف المرأة انه يشهد على معرضا رجلان عدلان ورجل وامرأتان ولو شهد بذلك ابرأ
 او ابنتها او زوجها او من لا يقبل شهادته لكانا قد يقبل شهادته مولا على قضيها ولا يفرق في الحال بين
 الشهادة لهما او علمها بالانها ليست بشاهدة حقيقة ولا بلفظ الشهادة بل بوجه محض والحاجة
 الى اخبار من يوفى بنجته فاذا كان مولا بعد ولا يوفى بهم فكيف بنجته من الشهادة اذا بطل بعضها
 بطل كلها حتى لو ادعى على رجل ما يثبت معلوم ومجهول فشهدت على المدعي على الجمهور والاعلى المعهود
 أيضا رجل ادعى اربعة اشياء وسميها ووضعت في فاسخ فبطلت فبطلت ثم اقام شهودا على اثنين
 يقبل ولو قال المدعي ببيت شهود في حلف المدعي عليه ثم جاء بشهود فانه يقبل في رواية ذكر في سند
 الخطابي انه المدعي اذا قال ببيت شهود مالهنا شهادته ثم جاء المدعي بشهود او شهدوا له في رواية
 شهادة عندي قال عندنا اصحابنا وروايتان في رواية لا يقبل للتناقض وفي رواية يقبل وهو الصحيح
 وهو ما استوفينا في صدر الكتاب لان التوفيق يمكن بان يقول كانه في شهوده وكنت ثبت او يقول الشهادة
 كذلك كانت لنا شهادة وكنا نسميها ثم ذكرنا كلها اذ كان الشهود جماعة فشهدوا واحد منهم على الوجه
 فقال الباقون نحن شهدنا على مثل شهادة هذا لم يقبل القاضي ذلك حتى يتكلم كل واحد على شهادته
 ذكره المحقق في الباب السكون من ادب القاضي ومو باب القاضي يفتي في المسئلة من القاضي
 ابو علي الشافعي في شروعه عند ذكر هذه المسئلة نفى على هذا في الجامع ومن شايخنا من لم يقف على هذه

فان يشهدوا
 فافكر صح

شهادة على
 امرائه ستمائة وثمانون
 حاضر

انما
 منه ما يفهم

شهادة على وجهه خلع من اعلى الشاهة
 في غير ذلك

او يسمع بعض
 شهادته

شهادة احد ما انه
 اقرضه وشهد اخر
 انه اقرضه وقضاها

القول المعتمد
 تعريف المرأة

شهادة على قضيها ابوة
 او امها او زوجها

اذا بطلت بعض
 الشهادة بطل كلها

قال الشافعي في قوله
 ثم جاء بشهود فانه يقبل في رواية

قال الامام
 شهادة مما يظن

نحن شهدنا على مثل
 شهادة

وخصائية لا تؤول له غلبة فيهم فاجتمع الغدما فراقعوا الى القاضي وجسوا بدورهم فانه ينفق
 وفي كل واحد منهم كما اراد ويقدم من اراد ويؤخر من اراد لانه في قاييم وله ولاية على نفسه وامواله
 فانه غائب بحيث لا يدري ابي مووله من المال منها غلبة فانه القاضي ينفق ويؤخر من هذا المال
 بالحصص لان القاضي له ولاية في حال الغائب ومراعاة الحقوق كلها واجبة فينفق عليهم على قدر
 حصصهم وقضا القاضي انما يصح في مصره الذي جعل قاضيا فيها قضاء قاضي العسكر لا ينفق في العفا
 لانه فوض اليه القضاء في امور العسكر وذلك تنفع في المنقولات دون العقارات الا في امور النقص
 على ذلك عند تقليده المندعي عيانا اذا لم يكن نائبا عنه بل ولايته وموئ ولايته قاضي القضاة
 وان اخصم رجلا من غير اهل العسكر عند قاضي العسكر لا يصح قضاؤها لانه ولاية قاضي العسكر
 خاصة بخصوص التقليد وان اخصم غريبا من اهل ولاية لقوى عند قاضي بلد فانه يصح قضاؤه ويكون
 ذلك بشرط ان يتكلم منها بهذا القاضي حتى لو كان الدعوى في دين او عين منقول يصح قضاؤه بينها
 ولو كانت الدعوى في عقار موضوعة في ولاية اخرى ليس للقاضي ان ينفق على المدعي عليه بقصر يده
 عنه وسلبه الى المدعي لانه لا ولاية له على ذلك بخلاف الدين والعين الحاضرة لان ولايته ثابتة
 على ذلك القاضي اذا حكم بالانكول من بعض لان التكرار للاضباط ارضى في بدجلين ادعى رجلا على اخيه
 جميع هذه الارض انها ملك المدعي وصدة وفي بدجلين المدعي عليه يعني حتى فانكرا فاقام المدعي البينة على ما ادعى
 وفضي القاضي بذلك واعطاه السجل يكون هذا قضاء على الحاضر والغائب اهل على الحاضر وحده قال اذا
 ثبت هذا الحال عند القاضي فله ان التقضا كانه باطلا لتعلق حكمه لا يصح بان يقول جعلت حكمي مدله
 من قوا على امضاء القاضي فلان الذي ولاه بل هذا الفرق من ان يكون حكما لان السماع بالشئ والموقوف
 عليه غير ثابت قبل وجوب ذلك الشئ فاقضى في حادثة بشهادة الشهود ثم قال رجعت عن قضائي او
 قل يدعي عن ذلك او قال رجعت على تلبس من الشهود او قال ابطال حكمي او فو ذلك فانه لا يقبل
 هذا الكلام منه والقضا ما من على الرخصة اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة وقد مر في الباب
 الثاني جنس ذلك المدعي اذا قال بعد انكار المدعي عليه في بينة حاضرة وطلب من القاضي ان يأمرو
 بان يوكل ويكبل بيقين عليه البينة اذا غاب موافق ما يمنع المدعي عليه من ذلك فانه لا يجزى على التوكيد
 امراته اذ عفت على زوجها انها حرام عليه بثلاث تطليقات فتشهد الشهود ان هذه المدعية حرام
 على هذا المدعي عليه بثلاث تطليقات وواجب عليه الكف عنها في هذه الشهادة فصور وجه القصور
 انه ليس فيه انه طلقها ثلثا ولا بد من ذكر الفعل من جهة الذي ينفق به بحجة لانه الشاهد لو قيل
 له بما اذ عفت عليه احتاج الى البيان فاذا بين لفظا فقد يكون لفظا تنفع به الطلاق فاذا اختلفا
 لانه من البيان على وجه يرتفع به الشك فيقول هذا الاحتمال ولو قالوا انه الزوج حلف لا ينعزل كذا

قضا قاضي العسكر
 اجتمع غريبا من
 اهل ولاية اخرى
 قاضي بلد
 الرضوى في عقار
 موضوعة ولاية
 اخرى
 قضى بالانكول مرة

رجعت عن قضائي
 قال في بينة حاضرة وطلب
 القاضي ان يأمرو
 بان يوكل ويكبل
 بيقين عليه
 البينة اذا غاب
 موافق ما يمنع
 المدعي عليه من
 ذلك فانه لا
 يجزى على التوكيد
 امراته اذ عفت
 على زوجها انها
 حرام عليه بثلاث
 تطليقات فتشهد
 الشهود ان هذه
 المدعية حرام
 على هذا المدعي
 عليه بثلاث
 تطليقات وواجب
 عليه الكف عنها
 في هذه الشهادة
 فصور وجه القصور
 انه ليس فيه انه
 طلقها ثلثا ولا
 بد من ذكر الفعل
 من جهة الذي
 ينفق به بحجة
 لانه الشاهد لو
 قيل له بما اذ
 عفت عليه احتاج
 الى البيان فاذا
 بين لفظا فقد
 يكون لفظا تنفع
 به الطلاق فاذا
 اختلفا لانه من
 البيان على وجه
 يرتفع به الشك
 فيقول هذا الاحتمال
 ولو قالوا انه
 الزوج حلف لا ينعزل
 كذا

مفتوح

قد مر في الباب

الطلاق
 وقد يكون
 خلف الزوج
 ان لا ينفق
 اقل قاضي

تتعد في طالق ثلثا فانه لا يكتفي ذلك حال بينوا القطر العيني ولم يبينوا الفعل الذي يقع به الخلف لانهم
 لو حكموا فليس لا يكون اللفظ صالحا للبين ولا يكون الفعل الذي الى به خفا فلا بد من البيان ليكون القضا
 بينا على البرهان رجلا ادعى على امراته انها امراته وهي تدعي انها كانت امراته لكنه طلقها وانفقت
 بعد ثبوتها في هذا الثاني ومضى في بدو ويدعي هذا الثاني انه تزوجها ونكحها للاول وطلaque
 فانه مكلف اقامة البينة على الطلاق فانه حجت عن اقامة البينة وحلف الزوج الاول على انه لم يطلقها
 ينفق بينها وبين الزوج الثاني امراته اذ عفت على زوجها انها محترمة عليه بثلاث تطليقات وانكده
 وانما من عليه البينة ثم انه الزوج ادعى في دفع دعواه عليه انها اقوت انها اعدت بعد تطليقاتها
 الثلث وتزوجت بزوج اخر وحلف بها وانفقت عنها ثم تزوجها وهي حلال له لا يصح دعواه على هذا
 الوجه لانه وان ثبت هذه البينة تنافضها في الدعوى وثبت اقرارها له في هذا الحجة وثبت الحلف
 لكن التناقض في الدعوى لا يكون فوق عدم الدعوى ونظير هذا المسئلة فمن اقامت البينة امراته
 انه طلقها ثلثا فادعى الزوج عليها في هذه الدعوى انها اقوت انها استخرجت مولاه الشهود يشهدوا
 لها ذلك بزوج لم يطل ما اقامت البينة من الطلقات الثلاث لانه وان ثبت بيمين الزوج بطلان
 دعواه واقراره بذكر الشهود فدعوا باليمين بشرط ثبت الحجة بشهادة مولاه الشهود

الباب الرابع رجل سلف دار امراته معها ورجل على هذا الرجل دعوى فقال
 من القاضي احضار وجهي القاضي ليدعي عليه فيثبت فيه فللقاضي ان يحكم باب هذه الدار لانها مسكنة
 وان قالت المرأة مع دلي لا داره هكذا ذكر من اذ في النوازل اختلاف المباح فيها اذا كان
 ساكن في دار بالاجابة وان دفع الرجل مناه من دار امراته ولم يبق له فيها شئ وغاب فان
 القاضي لا يحكم باب الدار اذا ثبت عنده انه لا يسكن هذه الدار لا بنفسه ولا بمناعه ورجل
 ادعى ميراث ميت بمصوبة بنى العم وادعى الشهود على انبى بذكر الاسامي الى الحد ثم ان شكى
 هذا النسب والحيث اقام البينة ان جد الميت فلان وموغير ما اثبت المدعي فاراد ان يدفع
 بهذا فهدى على وجهي ان رفع القضا بالاول لا ينفق وان لم ينفق القضا بالحد فما
 للتعارض وممكنه تطليق امراته بالكوفة يوم النحر من هذه السنة واعناق عبده بملكه يوم النحر
 من هذه السنة ايضا رجل اثبت بنوه العم بذكر الاسامي الى الحد وادعى الاخر البينة ان
 فلانا كانه يقول انا اخو فلان لانه لا يسمي وان ثبت نسبته يعني على النسب من الاب بينها وثبت
 بنوة العم بهذا الطريق فانه باطل لا قد اراد ان لا نسب له في هذا الاب الذي ذكره وذكر قبل
 قضا القاضي بهذا النسب وهذا الدفع يقول اقراره انه اخو فلان لانه لا يسمي جى به القضا
 من فلان القاضي في حادثة كذا فانه يقبل هذه البينة على طريق الدفع ويمنع القضا للمدعي بهذا
 النسب مع وجه هذا القاضي

قال في رد المحتار
 في هذا الباب

اقرارها استنابت
 مولاه الشهود

باب وارثه

مطلب

مطلب

رجل في يد لرضي فجا رجل فادعي انها ارضه وفي يد هذا المدعي عليه يعني رضي ويكر على ليست
عليك ولكنه وقف على كذا وانا منولى ذلك فطلب القاضي البينة من ذي اليد فلم يملكه اقامة البينة فام
القاضي بالتسليم الى المدعي ليكون في يده الى ان يحضر من يدعي الملك فيقيم البينة عليه فام
اليه وكان في يد المدعي مدة ثم بدا للقاضي ان يعيده الى صاحب اليد الاول فله ذلك اذا طلب منه الرجل
ومذا لان القاضي اخطا في تسليمها الى المدعي بغير حجة واذا لم يثبت ان ذا اليد يرد يدعيه كان خفيما
فكانت بينة المدعي على هذا مقبولة فيما من باق من البينة على ذلك ونفي له بها ولو اثبت ذوال اليد انه
متولى هذه الارض فبينة المتولى مقبولة ايضا لانهم لو وقف عبد صغير في يد رجل مات فجاءت
امواه وادعت ان هذا العبد ولد لها وهي حرة والولد على فراش النكاح من مسلم فافكر الرجل
فادعت ان لها بينة فطلب من الرجل وكجلا سماع البينة ودعواها ان غاب فوكل بذلك وغاب
ثم حضر العبد الصغير واقام القاضي نايبا عنه فادعي حريته بذلك السبب واقام البينة على الوكيل فانه
يقتل هذه البينة في حق العتق لا في حق النسب فانه قال الرجل انما رزيت بحجاب الوكيل في دعواها وبشهادتها
لا في حق دعوى العبد وبينته فانها في دعواها ليست بدينية لنفسها احاد حرة الولد فهو حرة لاحتمالها في ذلك
الام ذلك الرجل فوكل بذلك كان طلب الوكيل لحن الولد لاحتها وقد رضي بذلك ووجد الآث كثره وان
كانت الام ادعت علوقها من غير انما كانت حرة الاصل وكانت اقرب قبل هذا انها كانت كافرة
وان المسلمين اسودوا والقبول ذلك بالبينة عند القاضي فانه لا يبطل هذا الدعوى بذلك الا قوله انه لم يثبت
اقرارها انها كافرة حريته لانها اذا كانت غير حرة وكانت ذميمة في ذلك الام والمسلمون اسودوا
وانما وعلمها لا يملكونها ولا يثبت رقبها بذلك **الطلب الخامس** كتاب
حكم من حكمه وصل الى حكمه والكتاب محتوم فرفع القاضي الختم فظهر ان القاضي حكم وختم قبل توليته
قضاء القاضي الذي وصل اليه فقد ذكر فيه اختلاف الحكماء والطاوي في احوالها اذا مات القاضي
الكتاب اعزل قبل وصول كتابه الى القاضي فحكم الاخر وان مات الآخر وولي لقولهم بخلاف القاضي
لانه الى غيري وقال غيري ثم خرج فيها وقال ان افع اذ مات القاضي الكتاب او عزل لم يمنع قبوله
وفي اختلاف الامم رجة ولو رفع الحاكم الختم وظهر ان الختم كان سابقا على توليته قضائه وقد غاب
شهود الختم وبيع الكتاب من فروع الختم من يجوز للقاضي لقبوله فافكر ذكر القاضي صدر في شره
المبسوط لو كان الكتاب الى كل من يصل اليه من قضائه المسلمين لم يكن القاضي قد بعده ان يغلبه رواه عن
اصحابنا قلت وتثبت عند القاضي الى قاضي لفرق قلبه وذكره القصة على وجهها ووقف عليه
ليقبله موثق بكتب يريه والى غيري الحكم به كذا اقرب الى الجواز هكذا ذكره رحمه الله القاضي كتب كتابا
حكما القاضي لفرقة قضاء المسلمين وجعل الخطاب اليه وحق المكتوب اليه فوضعت المكتوب على نايبه

غايه

قاضي غير فقيه
قضى في فصل
مختلف فيه

بشهادة

ليس لنا ياب ان يعيد لانه قد كتب الى غيره ولم يجعل الخطاب الى نايب الحكم ببلده كذا وسما باسمه
بسم الحسين ان يعيد لانه لا يقبل الكتاب الا المكتوب اليه فاضى قرية ارسل كتابا حكما الى قاضي بلدة
قال في الاموال الخطر لا يقبل احاد الى الابد فيقبل اذا كان ضمن الاصل عدولا واجاب مرة اخرى
بعبارة اخرى فقال لا يقبل كتب القضاة الذين هم على ربح وطسوع وانما يقبل كتب القضاة الاصهار
التي بعام فيه الحدود وينفذ فيها الاحكام الا فيما لا يخطر له شرعا لان الولاية لا يثبت الا في محل قابل
للولاية لمن موافق له فلا يثبت به لعدم المحل فاضى كتب كتابا حكما وذكره القاضي في الكتاب راي
القاضي فيه ارشدا ان شاء الله فانه يبطل وينصرف الى الكل على اصله انما حينه رحمه الله اما على اصلها
لا ينفذ في قاضي غير فقيه قضى في فصل مختلف ثم بنى انه قول واحد من الامة ان لم يوافق مذهب
لا ينفذ قضا في علي قول الى يوسف ومحمد وان وافق فيه نظر هكذا ذكره موضعه قضاوي
الصنوي وان رفع حكم هذا القاضي الى مل الذي لا يعلم القصة الى قاضي فقيمه فقرة ان علم ان القاضي
لا يوافق مذهبهم وقد قضى تهووا فلا يجبر عليه ان روفقضاة فقد استرحم في الجامع الكبير وكذا
ان قضى وهو لا يدري بما يقضيه فانه لا ينفذ قاضي عدل وقال حكمت بكذا على فلان لا يقبل قوله
على المتفق عليه الا **بينة يقيم المدعي ضيقه** في يد رجل مدة فادعي خارج ان هذا ملك
اي وانا نسخة واقام البينة وعرض المدعي عليه بنقيضه لانه كما عليه شهود عدول الا انهم
ليسوا في الاجابة والقاضي يعرف خطوطهم فانه القاضي لا يحكم بنقيضه التي مات شهوده ولكن ان نذكر
الاصحاح الى دعوى المدعي فقيه مساع وان شهد شهود ان هذا خطوطهم فليس بشي رجل
ادعي على لفر حال فقال المدعي عليهم كذا رد ام وليس له شهود وطلب البينة من المدعي والمدعي
يتولى مالي حاضر كذا يا سوكتد خورم كذا تواتر كذا مالي نقد كند والا سوكند ندمه فقبضه
محق **رجل** كان قاضيا ببلده فصار عدولا وكان في يده مال من الوقف فكتب القاضي
المولى الى ذيو ان السلطان ان يرد كذا درهم من الوقف فافذه السلطان بسبب ذلك وجبه
واخذ المبلغ واكثر منه فانه القاضي يسرا ان لم يكن جرى منه تعديط في صرف ذلك الموجه ويكون
الربا على الثاني الذي رفع الامر فثبت الى من فوقه مع عليه بانه لا يصرف في وجهه امره وكلفت
رجلا على ان يفرض على زوجها يجوز للقاضي ان يفرض في غيبة المرأة لانه الوكيل قائم مقامها رجلا
ادعي على لفر مالا وادعي الاول وقال في شهود في موضع كذا فللمدعي ان ياتخذ كفتلا منه وان لم يكن
له كفتل فليس للقاضي ان يحبس بمسوال المدعي الا لا سوكند وهد وجب كند وان قال في شهود
في قرية كذا او بلدة كذا او المدعي يطلب منه الضمان فانه قد قام البينة ولم يكن له ضمان فان القاضي
يا امره بافلاسه بالملازمة حتى يحضر الشهود وان حبس للموثر المتيقن ويجوز رجلا لادعي على لفر ان كنت
شعيت منك جارية والآن اطلعت على عيب

قاضي قرية ارسل كتابا
حكما الى قاضي بلدة

اي القاضي فيها ارشد
ان شاء الله تعالى

عاطل

قاضي عزل قال
حكمت بكذا على فلان

مطاب

جاءت في ما شهود
القاضي يعرف خطوطهم

قال المدعي عليه كذا راي
اليس له شهود وطلب
البينة

المستحق

وغيره من امواله و
جس في التجر متفينا
وتعا عدا واما البقية

فان لغت با اطلاق
من لا افعلى كذا
كذب

كان على المريض ومن
العظم ومن المريض
فقد الفتي بين
المريض

استاذ في المذهب

وَأَرْسَلْنَا قُرْآنًا عَرَبِيًّا
وَعَزَّزْنَاهُ بِطَوْنٍ مُّزِينٍ
وَأَنزَلْنَاهُ فَرَسًا نَّهْلًا
لِّتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ أَوَّلَ
آيَاتِهِ وَلِتُزِيلَ عَنْهُمْ
الْغُلُوبَ
وَلِتُبَيِّنَ أَلْوَاعَ الْيَوْمِ
وَالْآخِرِ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدَرٌ
وَلِتُبَيِّنَ أَلْوَاعَ الْيَوْمِ
وَالْآخِرِ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدَرٌ

قسم الخطوط

للقاضي ان يحل
موضعا اخر
غير السجده
للفقيه و
الاشراف
وان يميز بين
الحبس وبين

افسان حليم لازم
ان اخطا

سختی لاف

ای القاضی الحنفی
سوی الاموال النمر

٤٠
خُرُشُ الْبَغْدَادِ
وَالنَّوْبِ الْيَمَانِ

على أبيه مهر الام
ما قدر لا يجس

مكتبة الغضا
على الغايب

الاجل والولد
والاذا يهر
ويجس في نقت
الصيف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
الطيبين الطاهرين
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
وعلينا معهم جميعا
أجمعين

السلطان في جهة انسان وعقد قبالة اصلا ومواجهته على جواز الحق ان ينكر ذلك ولا يرفع اليه شيئا بعد ذلك
الى الديوان **ما كان اصل المال يوجب** **والبيع فيه لم يصح لما تقدم** **شيئا** **ملك الملك ابو العلاء**
سبحان العاصي **لا وحى ابو المؤمنين** **لقد نظم** **سبحان العاصي الاحام في الدين الكوني عن**

كتاب القسمة والخطان

الوصي مع البالغين ان قسموا على خمسة اسهام لكل واحد منهم سهم لا يجوز وان قسموا على ثلاثة اسهام لكل
بالغ سهم وسهماهم غير مقسومة مشى كنه بين الاطفال يصح ملكة اذكر والوجود فيه هي القسمة مع
المبادلة ومبادلة مال الطفل بال طفل كفو لا يجوز من الوصي لانه لا يملك التصرف في مالها الا بشرط النظر
في المبادلة فتوجب معنى النظر في احد ما لا سخالة النظر في حقها بخلاف الاب على ما عرفت في موضعه
وفي لفظ الجواب كانه وفتح السهم من الكاتب لانهم اذا قسموا على ثلاثة اسهام لكل بالغ سهم لم يبق
للاطفال الا سهم واحد وفتحهم ثلاثة اسهام من قسمه وينبغي ان يقال قسموا على خمسة اسهام لكل بالغ
سهم وللاطفال ثلث ثلاثة اسهام من قسمه مذكور في ظاهره وروى الشيخنا واحا من اجمال
الرواية البردية عن صحة هذا الجواب عنه في هذه المسئلة فقال لعلة اراد ان يقول يجعل نصيب الاطفال
مشى كما بينهم فيكون لكل بالغ سهم من قسمه وللاطفال ثلث ثلاثة اسهام فيقول القاري والافندي على ثلاثة
اقسام فاما ان يجعل للاطفال ثلث ذلك فلا واليقين ان يجوز القسمة بينهم على خمسة وان يغوز لكل
واحد نصيبا على حدة لان الوصي بقاسم مع البالغين لا ينقسم على الافراد فيكون في حق كل حصتي قايما مقامه
ومعاسمة البالغين فيصح ان يقال انقسموا ثلث الاب ثم زعموا ان في القسمة تفاوتنا فاستاننا القسمة ثم
خذ الفتوى على صحة قسمة الاول يكون القسمة الثانية باطلة طفلا وبالغ اقتضا شيئا ثم بالغ الطفل
يتصرف في نصيب نفسه وبما عجز البعض يكون اجارة لتلك القسمة رجلا ان اقتضا شيئا ثم ادعى احدهما ان
القسمة تفاوتنا قال كالا التفاوت في الماسة فانه يستأنف القسمة وان كان التفاوت في القسمة
وسبائي في الباب الثالث من عام هذا الكلام رجلا ان يضر بان اللبني في ارضي مشتركة وجها
ير مشتركة فامتنع احد ما من ذلك والآخرة محتاج ليس له ان يمنع له ان يعمل فيه وليس له ان يمنع
شريكه كما سكتي له ان يسكن وليس له ان يمنع شريكه من السكنى وكذا مشى كنه بيني وثمره مشاعا
لها حوض واشجار وقمت الدار فوقع الحوض والاشجار في حصته واحد ومبيل الماء في حصته لفرز وحده
لما قد يمر فانه لا يوقع حجر الماء في نصيبه لانه من لفرز الماء ان لم يترك في القسمة شرا بوجوب الماء

قطر
في الصيول الجدة
بني

افتمت ايام استقامه
هذا الفتوى على صحة
الادب
تسليم اوى امر
مفروق بين الفناء في
القبلة في الامام
سباني في البار الساس

الغزل والمخ
فتمسوا وبلغ
الطفل و
فحرق بنصيب
فتمسوا وبلغ
البنوعض
بنوعض

جعل ثقب في جدار الى واجهه ما كونه ليس بها وان ينعقد لانه لو رفع كل الجدران ليس له ان ينعقد فاذا رفع
 البعض ليس له ان ينعقد والظن في دفعه ان يكون الثقب في داره حتى ينعقد دخانه فيضطر الى سد الثقب
 لانه بالاحراق منصرف في مكان نفسه فليس للاخر ان ينعقد رجلا له دار في راس السكة وبها خارج
 السكة فقال لا يربب السكة ان يكون في افتح باب دار في السكة واقوم بكل الامور واعمل الخوض
 فتكون فلم يفعل شيئا فلم ان ينعقد ولا يتحرك لانه ليس له حق المرور فيها لانه ليس من اهلها
 لانه باب داره كان خارج السكة رجلا حفره بينه وبين داره ففتحها ان شاء الله الى داره راس السكة
 ينعقد لانه منصرف في مكان نفسه جدار شريك بين اثنين بني احد على الجدار اذ بك خشبي
 رضا الاخر وسقط على سطح شريكه وخرت سطحه فانه ينعقد احد الجيران ان يربب في السكة
 سبابا طاعة فضاء داره وجاره المقابل رضى بذلك والباقيون لا يرضون فلم ان ينعقد هكذا
 ذكر وموالمحلي يحل لكل واحد من المسلمين ان ينعقد صحرى على ارضه او ان ينعقد ويبنى فيه دار على
 دار جنب الصحرى والى السكك الى الصحرى وبنيته بناء صاحب الدار فليس لصاحب الدار
 ان ينعقد رجلا له دار فظهر الدار الى زقاق وليس في الزقاق طريق ولا باب فاراد ان
 يحد في باب السكة فذلك جدار شريك بين اثنين فارد احد ما ان يضع على الجدار جذعا
 وتقبل ان يمكن فيه ظل بعين والشريك الاخر لا يتركه فله ذلك رجلا باع نصف داره فمعتن
 من رجل والنصف الاخر باب مفتوح الى النصف المبيع والبائع يربب في ذلك بغير ان ينعقد
 نصيب الاخر والمشتري يدعى ان باب ذلك البيت له ولم يذكر في بيع النصف يكون الباب للبائع
 سفل لرجل وعمولا اخر ظهر فيه ما خلا حيث يحتاج الى العمارة فجاءه السفل بجعل على صاحب السفل
 وعمارة السفل على الاخر رجلا وضع في داره حراسا وجاره يتصرف بذلك وبطال به بالرفع
 على يومه بذلك فاشترى بغير ما يربب في داره اشتري احاطت به راسا بغير راسا ينعقد في رجلا
 اراد ان يبنى في فناء داره بناء في سكة عن يمينه فله ذلك لانه ينعقد لانه عرصه الدار شريك بينهما
 اغصان شجرة لرجل صاريه فله ذلك من صاحب الدار ان يقطع الاغصان والخذ او يندرج في راس
 بغير ما يربب في داره فله ذلك بغير بيت بجنبه مطبخ لغير صاحب البيت وفي بيته كوة تلك المطبخ
 من القديم فلما قرب التنوير وادارة تنقيب تنوير لدار صاحب البيت ان سدة الكوة لدرج ليدخل
 الدخان فله ذلك وان كان الجدار الذي فيه الكوة مشتركة بينهما ليس له ذلك جدارا في داره كل واحد
 بجنب الاخر فجنب نصف جداره لعدما ونصف السقف الذي عليه فربب في داره بجنب البائع وبغيره في
 الاصل والاخر ينعقد من التجريب مخافة فخل الى جدار ليس له ذلك فمعتن باع نصف داره رجلا فحاشا
 المالك وقال يجب ان يبنى في وسط الكوة حائط ليدخل فيه هذا الاخر لربا ملكية له امي امة فالت الاخر

متنقذ دار جاره
 ممتن مثل هذا
 صخرة بين سردابا
 يتعدى اثره الى داره
 احد الجيران يربب في
 السكة سبابا
 وضع الخبز على الجدار
 الشريك
 وضع فراشا وجاره
 مضر به بذلك
 ما يطلب
 اغصان شجرة
 بيت جنبه مطبخ وفيه
 كوة تلك المطبخ

في الدار السكة

ما يطلب

وضع حراس

كرما به

كرما به بنا كني بخانه من بزرخوش تا شوي من كرم بابا لي كند ففعل الرجل ثم خرجت المرأة وسلمت الارب
 الى الزوج فباني الحام على من يجمع قار اكل وضعت ارضه بطلد ونزوكا راز زن رجلا
 مات عن ابن وزوجه والحقه تقبل الفسحة ربح الابن الارض باليد والآن من القوت فاما للكل
 اذا كان الابن يتصرف بنيتهم **الباب الثاني** ثلثة نفر ما توافي طريق ليس
 معهم غنيم ومعه كل واحد اموال كثيرة فبعث ورثتهم بانفاق فبعثهم رجلا ان يحل اموالهم اليهم فوجد
 الرجل اموالهم كثيرة مختلطة بعضها ببعض ولا يدري من كل اهل واحد منهم وان صنف من الاموال الختم
 فان افتقروا على المال الذي وضع في يد وكيلهم فخلوا صارا حصوله في يد وكيلهم فحصلوا في ايديهم ثم لو كان
 ذلك في ايديهم ينظرون ادعى كل واحد الثلث منها بقسم بينهم اثلاثا وان ادعى بعضهم ازيد على
 الثلث بحلف اليه قون على العلم فان طفقوا يكون بينهم اثلاثا وان طفقوا يكون بينهم دعوى مدعي الزيادة
 ثم يقسم على ذلك ارض بين رجلين غربي احد الشريكين فيها اشجارا ثم اقتسم فوضع الاشجار
 في نصيب الاخر بخير صاحب الارض اذ اشترى دفع فبقي الاشجار فخلوها وبشرها لنفسه وان شاء
 امر القارسي بانفج رجلا له دار واسباب واراد ان ينعقد لها بابا في السكة فله ذلك
 ويمنع في واحد منها هذا قول البعض وقد مر في اول الدعوى من هذا الكتاب ارض بين اربعة نفر
 اقتسم شريكا منهم وجعلوا ارباعا واجاز اليها قون فانه ينعقد فله الثلث ولو وكل احد الشريكين شريكه
 ليقيم عن نفسه وعن شريكه بنوكيله مع الشوكا فانه يجوز رجلا اشتري دارا وخلقها ففعل
 ومن دله الجار كنف شرع الى الغصا ولا بينة لصاحب الكنف ان له حقا والمشتري جني الشري
 كانه كذلك وانما ينعقد الجار الكنف جني كانه للبائع فاراد المشتري ان ينعقد الجار ويكلفه قطع الكنف
 فله ذلك ويلزمه حتى يدفع وسكون صاحب البستان في ذلك حكم الجارية فكان صاحب الجناح
 استعار مولا الغصا فاذا باع البستان فله شريك ان يلزمه حتى يدفع الهواء الذي اشتري
 كانه للبائع ان يلزمه بالتواخي قبل البيع وبعده انتقل حق المطالبة الى المشتري طاعة بين رجلين
 اثلاثا ثلثها لاحد مما وثلثها للاخرتها يباع على ان يطبخ في كل شهر صاحب الثلثين عشرون
 يوما من اول الشهر وصاحب الثلث عشرون يوما من آخر الشهر فطبخ صاحب الثلثين اربعين يوما
 لم دفع الى صاحب الثلث بطبخ عشرون يوما فلم يقبل ومضى شري صاحب الثلثين يربط عليه
 بعوضه ثلث ذلك فكان عليه ثلث اربعين يوما والذي ذهب يكون ذابا من الغصين ولا
 ينعقد على واحد منها **الباب الثالث** رجلان يبعان ارضا فباع احدهما ارضا على الشريك بينهما
 لثمة فانه ينعقد القسمة ولو اقتسماء وزنا بالقبض او الميزان فانه ينعقد ايضا لان الناس تعارفوا الغيب
 كيليا وزينا فثبت التساوي بكل واحد منها وروي عن ابي يوسف انه قال في الترمي موزني الموضع الذي
 تعارفوا وزينا وانه ينعقد الشرح كيليا كرم بين رجلين

في الدار السكة

غير احد الشريكين اشجارا
 ثم دفع بغير القسمة نصيب
 الاخر

دفعه

اراد المشتري ان
 ينع الكنف

فائدة
 في الدار السكة
 مضمون دور الشريكين
 كيليا

اقسمها نصفين وفيها غناب وثمارة قال على ان هذا النصف لفلان بقليلة وكثرة او بما فيه من الغناب
والثمار صارت حصومة والاخرى مشقة لان قسمها لا يكون بيعا للثمار
والزروع والاعشاب الا بالتفصيل على ذلك او بدله القليل والكثير وادان الجاني شيئا
اعلى من سبيل ما اعلى على الآخر فادان السفل ان يدفع سطحه او يبنى على سطحه فله ذلك لانه متصرف
في ملك نفسه لكن بطالب بوجه سبيل بان يبين الى طرف منه او يوارى بوجهه الى داره ويؤخر ذلك
الباب التاسع رجلان بينهما كرم فاراداه بينهما واخبراه القناوين بينهما بكذا
درهما فاهما اخذا على كذا درهما فاخذوا هذا وهذا ومضى على ذلك سنون من غير ان يعطى هذا
شيئا من الاخذ مما ان يطلب من الآخر قدر الزيادة من غناب الكرم او قيمة الثغور واجاب شيخ الاسلام
على الاستيعاب والامام صالح بن جنان نعم واجاب الامام عمر النخعي هذا غناب صحيح لانه لو جعل
هذا ارضه فحجبه فليس له ان يشرط من الدرام لمن اخذ الا انقص وان لم يجعل فسمته صحبه فالكل متساوي
بينهما وليس له اخذ الزيادة ولا طلب النصف والجواب الصحيح عندي انها لو اخذوا ذلك بناء على قول
القسام فالذي اخذ الا فضل فعله له راعى المشروطة لا غنى اما الجاني من الزيادة من غناب الكرم
وبين اخذ قيمة الثغور من النصفين فلا وجه داره سكة غنى فافذة اذ اذ صاحبها ان يحجز
بشر بالوعة على بابها خارج دار فلهم ان يلغوه فان اعطى راسها وكسوتها وجعل طريق الوصول
اليها من الداخل فله ان يلغوه لان الحرف سبب الوصول فله من غناب ذلك **الباب**
الخامس لا يقسم الكتب بين الورثة ولكن يتبع به كل واحد بالهايا ولو اراد واحد من الورثة
ان يقسم بلا ورثان ليس له ذلك ولا يصح هذا الكلام منه ولا يقسم بوجه من الوجوه ولو كان ضد وقول
ليس له ذلك ايضا وان تراخى ليعا فالتأخير لا ينافي بذلك ولو كان مصحفا لواء وسهم في ثلثه وثلاثة
عشر مائة لآخر فانه يعطى يوما من ثلثة وثلاثين يوما حتى ينتفع ولو كان كذا باذاجله ثلثة عشر
المبسوط فانه لا يقسم ايضا ولا يقسم للقسمة في ذلك وكذا في كل جنس مختلفة ولا يامر الحاكم بذلك ولو
تراضوا ان يقوم الكتب ويأخذ كل واحد بعضها بالقيمة بالتراضي يجوز والا فلا رجوع له
ميراث في بيتان فباع صاحب البيتان بيتا فحجى المشتري البيتان ولم يقبله لانه يبطل
حتى ان يبيد لان حقه لا يبطل باق بجعل البيتان دارا ودار مشتركة بين جماعة ونقص واحد
من الشراكة ببعض البناء وبني بعضها على راي نفسه من الشراكة الاخر ان يطالبه بقيمة ما نقص
او بناء على كانه قال يقسم بينهما فانه وقع ببعض ما بني او نقص في نصيب الشراكة الاخر فله ان يقسم
قيمة ما نقص ويطالبه بدفع ما بني ولم ينفذ الارض فان القاضي يحبس حتى يجل الارض فارغا من
بناء نفسه وكذا مشتركة بين حاصر وغائب عينية منقطعة ولولا الحاصر الفسخة من الجوز الثاني ان ينصب

لا يقسم الكتب بين الورثة

مما

رجل له بيتان
باع صاحبه البيتان

وكل من الغناب اعلى ظاهر للزبد عندنا فلا لانه قضا على الغناب والحدود فانه راي القاضي
البنع يغير ضم وقضاها جاز لانه ما اختلف فيه القضا وكان كافي ان يبيع بغيره ففي مثل هذا ان عمل
بمذاقهم ورعا حق الغناب والحاضر فلا بأس وان كان الدار بعضها محروق وبعضها لا فقس
وبس لم حاصر المحروق للغناب حفظا بجانبه وجاز القاضي القسمة فانه يجوز قضا وقسمته فافضل **ذكر**
محمد بن المقوق في موضعين وفي كتاب الوكالة موضح لانه ما اختلف فيه القضا ولو اراد الحاصر بعد
منه الفسخة وحكم الحاكم ان يسكن نصيب الغناب ويبيع باذن القاضي فانه يرد الجاني من ارضه نصيب
الحاكم في الغناب المقوق ويصرف الاجرة في العارة ويسكن في الدار **رجل** حاصر بيتا في ملك
نفسه بغير حد آخر لا يثبت له حق المبيع وكذا ما يبيع ان يضر بجاره وفي قول بعض اهل العلم يبيع
في الضرر **رجل** حاصر بيتا واراد ان يجره لسانا فافضل ذلك ويبيع للجار منه ويجوز بينهما
سبعة اذرع ولو سبي ارضه وسط جدار جاره لا يفسد حد ارضه بغيره ونبت نخل من
تحت الدار واصل بعضه في هذه الدار وبعضه في الدار الاخرى فالنخل لصاحب الدار لانه خرج من
ارضه **ذكر كتاب الشفعة الباب الاول** قال اذ لم يطلب الشفع الشفعة
في الساعة التي سمح لا يكون له حق الطلب بعد ذلك وهذا اشارته الى ان الطالب على الفور وهو
رواية الاصل وعلم الفتوى وان اعتبر بعضهم المجلس حتى يمشي موشع دار وليس له ان يطلبها
فانه لا يبطل شفعه وان نصب القاضي فيها ليطالبها فله ذلك شفعه قال الشافعي في مرقا وشي ولم يبدل
قواسم فانه يبطل شفعه وان قال من يشتري شفعه فوسق ثم يطلبها بان الجهل لا يكون عذرا وقد يبطل
شفعه شفعه طلب الشفعة والخم يقول في الجواب ملك من يشتري ولم يبدل على هذا فليس هذا
بجواب فانه لم يجز **رجل** اشتري دارا وكنت الجاني له الشهادة ثم جاؤا وطلبوا الشفعة
فاذا لم يطلبوا الشفعة حين علم بطل شفعه ببعض الورثة باع نصيبه من الورثة سائبا قبل الشفعة
فلما في الورثة من الشفعة **الباب الثاني** شفعه **ذكر** قال الشافعي في كتابه
انه لو فخر بدار من شفعه كرهتم فقال المشتري مني نصيب ثم لم يردم الشفع واراد بداره والمشتري
بطل بالثمن والشفع يقول تركت حقه واربطت حتى قبلت الشفع بداره لم اعلم بالثمن **رجل**
اشتري ارضا وزرعها المشتري ثم جاء الشفع فانه يترك في يد المشتري الى ان يفرج من الزرع
لانا لو امرنا الشفع بتسليم الثمن يكون اضرارا به لانه لا يمكنه من القرف وان امرنا بالمشتري بالشفع
يكون اضرارا به فانه جهل القاضي وحكم بالتسليم الى الشفع فان الزرع يكون للمشتري كما كان ولا يدخل
الزرع تحت التسليم **ذكر** في الروضة انه لا يبيع ويترك الى ان يبيع بداره المشتري كره ان يباعه
عن محمد **الباب الثالث** طلب الشفعة على الفور حتى اذ به دعوى الشفعة حيث لم يذكر ان الشفع
اشهد على الطلب على الفور عند دعوى الشفعة هذا الحديث

صغير اذ ملك نفسه
بجانب جدار آخر

جدار اذ حاصر بيتا
فانه

صبي شفعه واراد ان يطلب
شفعه بالثمن

اشترى دارا وكنت
الشهادة ثم طلبوا الشفعة

لو طلب الشفع وسم
لا يبيع

ولم يسلم اليها حتى مات ثم ماتت البنت فلما رجع من ذلك نصيب رجل آخر لرجل آخر سطا لهن
 منتهية وكتب كتابا قال واحد من أحاد النعمان يصح موازنة هذا الاقرب لانه الاقرب بالجهول يصح
 قال الصدر ان السيد سعد ركن الدين الاقرب بها لا يصح لانها لا يجب في الزمة لانها محتاجة وتحتاج
 فاصلا فلا يجب في الزمة الا اذا ادعى القيمة بالاستسكان فيجمع صوابه رجل آخر لانه في حال
 صحة بشي وجبت قبالة ولم يسلم اليه الا في ذات الابن فادعى الورثة نصيبها قال جون سح بنو ذ
 اسف قبالة باطل بوزن شايه طليد مكره ذكر ومو الصلح عليه الفتوى وهذا لا يخالف
 المسئلة التي سبق ذكرها في اول الباب لانه قد وضع فيما اذا اقر لثبته الصغير فيخرج الاقرب
 الذي تضمنت معه الهبة صار الالب فابضا لانها صغيرة ومنها الابن كبير فاعلم يسلم اليه لا يحصل القبض
 ولا يثبت الملك فلهذا قال انه لم يكن بيعا لا يكون للورثة نصيب رجل آخر لانه لا يصح الصغير رجلا
 المقدر له بالمقرب لانه الصغير ثم بقا الاقرب الاول فانه لا يصح النكاح لانه لا يصح الصغير رجلا
 ونصح عمامة الى امرأته بجهة المهر فماتت فلفقه احد الورثة بهذه العمامة فان فعل باذنه الزوجة
 فلها ان يرجع نفقة العمامة في التركة وان فعل بغيرها لانها لا تخرج في التركة بل يرجع على الملكف لان
 احد الورثة اذا اتفق الميت من غير رضا الباقيين يرجع في التركة بقبضة الملكف فان اتفق بامر
 صا كانا كفت بنفها فيرجع وان كان بغيرها صا كانا كفت بنفها فيرجع وان كان بغيرها صا كانا كفت بنفها فيرجع
 رجل مات والورثة غايبت فكنز الميت احد من جيرانه من مال نفسه والتركة في يده لا
 يرجع على الورثة عند حضورهم **الباب الثاني** قال رضي الله عنه لما
 سألته عن رجل اقر لفلان على كم دينا واقر له كم دينا واقر له كم دينا واقر له كم دينا واقر له كم دينا
 اقر له قبلا او غيره الا انه اقر له باذن العشرة وباتى فذرا اقر له فهو دون العشرة وان
 استعمل هذا النقط في شيء موقل من العشرة بشي يسوي كفي الحقيقة النقط ومدا
 كما يتول نصيب قال علي ان اصوم يوما ويومالا انه لا يلزمه الا صوم يوم وان استعمل ذلك في
 الابد لان حقيقة ان عليه صوم يوم ولا يلزمه صوم يوم فلو سكت على قوله على صوم يوم لا يلزمه
 اكثر من يوم فان بقي صوم يوم لا يلزمه شيء اخر فاجتبه بالحقيقة دون العرف كذا من سئل
 اعتبرنا الحقيقة وموكل مال يكون اقل من العشرة وان قال اردت بقوله دينا والحقيقة
 فكذا لانه اذا قال علي دينا فانه قال على احد عشر الا عشرة فيصح رجل قال لفلان
 على الف في رجب وموئي محرم ولم يصدق المقوله او قال لفلان في رجب على الف في الصورة
 الاخرة لم يقرب شي وانما اقربا به يستلزم معنى رجب الف درهم ويجوز مثل هذا وموئي محرم
 عن رجل على انه لم يسلم اليه رجب فعليه ما عليه وموئي محرم وجوز عند تعذر التسليم في رجب
 انما الصورة الاولى

فمنه على الف في رجب وموئي محرم ولم يصدق المقوله او قال لفلان في رجب على الف في الصورة
 الاخرة لم يقرب شي وانما اقربا به يستلزم معنى رجب الف درهم ويجوز مثل هذا وموئي محرم
 عن رجل على انه لم يسلم اليه رجب فعليه ما عليه وموئي محرم وجوز عند تعذر التسليم في رجب
 انما الصورة الاولى

فمنه على الف في رجب وموئي محرم ولم يصدق المقوله او قال لفلان في رجب على الف في الصورة
 الاخرة لم يقرب شي وانما اقربا به يستلزم معنى رجب الف درهم ويجوز مثل هذا وموئي محرم

فمنه على الف في رجب وموئي محرم ولم يصدق المقوله او قال لفلان في رجب على الف في الصورة
 الاخرة لم يقرب شي وانما اقربا به يستلزم معنى رجب الف درهم ويجوز مثل هذا وموئي محرم

فمنه على الف في رجب وموئي محرم ولم يصدق المقوله او قال لفلان في رجب على الف في الصورة
 الاخرة لم يقرب شي وانما اقربا به يستلزم معنى رجب الف درهم ويجوز مثل هذا وموئي محرم

فمنه على الف في رجب وموئي محرم ولم يصدق المقوله او قال لفلان في رجب على الف في الصورة
 الاخرة لم يقرب شي وانما اقربا به يستلزم معنى رجب الف درهم ويجوز مثل هذا وموئي محرم

فمنه على الف في رجب وموئي محرم ولم يصدق المقوله او قال لفلان في رجب على الف في الصورة
 الاخرة لم يقرب شي وانما اقربا به يستلزم معنى رجب الف درهم ويجوز مثل هذا وموئي محرم

فمنه على الف في رجب وموئي محرم ولم يصدق المقوله او قال لفلان في رجب على الف في الصورة
 الاخرة لم يقرب شي وانما اقربا به يستلزم معنى رجب الف درهم ويجوز مثل هذا وموئي محرم

عن ابن ابي عمير

بسطه رجل في دفع ثوبه الى رجل يبيعه فانفق المأمور به رجلين على ان يأخذه بكذا او ما يشاء
فهو بينهم ففعل في يد احد من ان ضاع عنه بل لا مأمور به يفتي وان ملك في يد احد الاخرين يجب الضمان رجل
قال لاخر اشترط ان يبيعه ويبيعه ففعل ثم قال اشترط ثلثه اجاله بكذا ايته ويستكر ففعل ثم قال اشترط
ضمنه حايه درهم من ان ان واخلطها بخمسة من عندك وتواضع على العار في ما بالشركة ففعل المأمور به
فابى بيع للعامل وقضا الدرس عليه لان التوكيد شر ان اسى والاعمال صحيحه فيها والتوكيد بالاستقوى

الباب الخامس في بيع رجل على المستحق من نقد على مال كله فكان النسخ له والنفق عليه

الناهي لا يجزى على البيع الا ان يكون في عقد ثمة صحيحة مشروطة في عقد الرهن فحشد بجر التوكيد على
ذلك رجل ادعى على ثوبه مالا وكل وكبلا بالخفوعة والظلم لا يبرئ فالامر فيه الى القاضي لانه موضع
الاجتهاد ان شاء يقبل توكيده وان شاء يلزمه الخفوع وكذلك امر ففعل وعي ذلك وتو وجبت الهين
على الموكل وعلى امرائه فان القاضي بالخير ان شاء يبعث ابنا يخلو بها وان شاء يحضره **رجل**
على نقد دعوى فاداد المالك عليه ان يفر فوكل وكبلا بطلب المدعى ثم عذله لا ينفذ الا بخفوة الخضم
فانه عذله في غيبته لا ينفذ لتعلق حق الغنى بهذه الوكالة **رجل** له على ثوبه مالا فوكل المديون
الديان يبيع داره بسوا عند الاصل فالوكالة صحيحة ولله ان يعزله بخلاف الوكالة في الرهن **رجل**
وكل كثر بطلب حقه عن انسان وكانه جامعة مائة وثاني ان يوكله غير فاشت التوكيد هذه الوكالة بشكالة
شاهدني على هذا ثم ان التوكيد وكل احد من الشهود باخذ الحقوق لا يجوز فان الحكم قد وقع على وكالته
وعلى وكالته الثاني قال القاضي الامام شيخه شيخ الاسلام ابو المعالي ثابيل عني ادعى على ثوبه مالا
بوكالة موكل فقال المدعى عليه ان صاحب الحق ابتدأ في فعله له ادفع المال الى التوكيد ثم اتبع الموكل
فخلعه وتو ادعى الابن اقام البينة على الابن او على الابن بطلب البينة عند ان حشد رضى عن خلافه
لها كتاب الكفالة والحالات والقض

الباب السادس في كفالة المالك والحالات والقض

الكفيل بالنفس اذا جسي لغية المكفول عنه فشهدت مدان ان المكفول عنه غائب عن البلد ونوحا
فللقاضي ان يطلق الكفيل عن جسي الكفيل اذا سلم المكفول عنه في السون بدى المكفول عنه اذا غاب
ان عرف بغيره ماله ان يذهب ويحضره وان لم يفعل جسي **رجل** كفل بنفسه رجل وقال انه
مطالبة من يتكلم او من عجز ايم ان تسليم نفس او ان ماله يذهب ويذهب بغيره ثم بدى
فان الاصل وجب المال على الكفيل والطلب ليس بشرط **رجل** خاضعا فكنى رجل بنس الزوج
ببلكه المراهقة فادامتها على ذلك مدة فحسب الزوج فطالبت المراهقة الكفيل بتسليم
الزوج فلما ذلك امس قربة ادادوا اخرج رجل من القوية مخافة شره فقال رجل مرفه شارا

التوكيد بالاستقوى لا يبيع

اذا امتنع التوكيد عن
البيع لا يجزى القاضي على
البيع

القاضي باختياره اعضاء
المراة

اراد المدعى السوف
فوكله وكبلا بطلب
المدعى بم عذله

من فوكله دفع
الى خذله فالعزم
البيع غلامه

الدفع في القصة للمهر
وفي النسخ وصف
يصور الانسان به اعلا
لانه في اللغة عبارة
عن من يصير ماله

اعلا للالحاح كذا
قال الامام ابو حنيفة

بر سدا وزامت وضرب آه بدنى ثم ان هذا الرجل خرج من القوية مع ثوبه مالا كثيرا لا ماله
القوية لا يجب على الفاعل شي **رجل** اقرض عشرين دراهم وطلب على ذلك بجا واخذ ملكه ثوبه
ان حسب ذلك من الاصل **رجل** له على ثوبه مالا فوكل فطالبه بالاداء قبل المدة فاستعده فحشد
صرف اليه عشرين دراهم فللموكل ان يحسب ذلك **رجل** مسجون في سجن القاضي حتى واحد فغار
صاحب الديون رجل كثر ففلا كثر را يذيدى بدويست وينارنا ويدا ان زندان بيرون
كتم كفت يذيدى لا يبيع هذه الكفالة **رجل** كتب براءة على عامل فبعث تلميذه ليستوفي المال
فلما دفع اليه المال فجا والعامل وصيب له ذلك المال من الديوان فبعث بالبراة اليه العامل ثم حشد التلميذ
وقال صعلت البعض واخذ من العامل ولم يدفع الى البعض لا يجب على التلميذ شي واكثر براءة باذنتوا ان
زسا يذيدى واجب شوه **رجل** كتب على رجل فطال به ففعل الى بعض اعوانه لياخذ المبلغ
فقبض المأمور بالبعض المال وصرفه الى متهات الآمر والدافع عوض الخط على كاتبه فغار لا احسب
اكره ان اذنه كاد منى است كجا كبر بدويست او سنده است وكفى فخرج نكرو است از هذه محسب
بايد واشت **رجل** باع من رجل شيئا بتعريف رجل وسلم البعض وغاب المشتري لا يجب على الموفى شي
ملكه اذ كره ومو الصبي ومو رواية الاصل ففعل في فتاوى من يبيع سرقه الضمان على الموفى
والصبي فظاهر الرواية وقام المسئلة في فتاوى الصبي **رجل** طلب من غيره حق فغار
اخوانه باع موهبي الروا انا اودى المال فباع ان كان المشتري لم يقبل الحوالة لم يكن له ان يطالب
بالدين **رجل** له ابنان اقرض الابن احد ما ثم الابن المستحق اقرض اخاه ثم الابن كفل بالابن على
الابن وغاب الابن الغريم والابن يطلب الابن ماله عليه والابن يقول اخي فغار من الكفالة فانه على عكس
حق حكم الكفالة فالأصل ان كان على الابن بالمال الذي ضمن الابن وضع فضا صا **رجل** باع من ثوبه شيئا
واحال بالثمن على الآخر ثم تقابلا البيع ولة البيع يعيب فان لا يبطل الحوالة ولو استحق المبيع تبطل
الحوالة عند علمنا ثلثة وعشرون تبطل الحوالة في جميع الوجوه **رجل** اقرض العبد ركني الابن
ابا الفضل لا يخل بده خارا سبيل عنه فيما اذ رول لم يبلغ فقال تبطل الحوالة وكنت الفتوى على ذلك
ثم رجوع المسئلة فقبل ان يتكلم المسئلة شي عرف ان رجوعه ليتكلم في شي قال انا مجتهد واختيارى
في هذه المسئلة قول زفر **رجل** اقرض من الناصري مبلغا ففعله سبعة مثاقيل نصف دينار نيسابورى
فخضت سون وتعتيرت سوا الناصري حتى عارت ففعله ثمانية عشر دينارا نيسابورى فلما يطالبه بالثمن
الذي دفعه اليه وان لم يوجد ذلك يجزى عليه من النيسابورى **رجل** له على ثوبه مالا فوكل الى اربعة
اشهر ففعل ثلثة اشهر وادار الغريم السوف فطلب صاحب المال كفيلا منه او المظام معه حتى تنقضي المدة
ليس له ذلك ومو الصبي ففعله ثلثة اشهر في باب المدانيات ملكه اوقار ليس له مطالبة الكفيل ولكن يتكلم
ان ثبت فاذب معه فاذب الاصل فامتنع عن السوف حتى ينفذ

رجل اقرض عشرين دراهم
وطلب على ذلك بجا واخذ ملكه ثوبه

فانه ما من الكفيل لا يبيع

في الاصل ففعله ثلثة اشهر

في الاصل ففعله ثلثة اشهر

في الاصل ففعله ثلثة اشهر

في الاصل ففعله ثلثة اشهر

في الاصل ففعله ثلثة اشهر

في الاصل ففعله ثلثة اشهر

في الاصل ففعله ثلثة اشهر

في الاصل ففعله ثلثة اشهر

في الاصل ففعله ثلثة اشهر

في الاصل ففعله ثلثة اشهر

في الاصل ففعله ثلثة اشهر

بايع من رجل
شيئا بتعريف
رجل وسلم البعض
وغاب المشتري
لا يجب على الموفى
شي

قال الامام ابو حنيفة
ان التوكيد وكل احد من
الشهود باخذ الحقوق
لا يجوز فان الحكم
قد وقع على وكالته
وعلى وكالته الثاني
قال القاضي الامام
شيخه شيخ الاسلام
ابو المعالي ثابيل
عني ادعى على ثوبه
مالا بوكالة موكل
فقال المدعى عليه
ان صاحب الحق
ابتدأ في فعله له
ادفع المال الى
التوكيد ثم اتبع
الموكل فخلعه وتو
ادعى الابن اقام
البينة على الابن
او على الابن بطلب
البينة عند ان حشد
رضى عن خلافه

لها كتاب الكفالة
والحالات والقض

الكفيل بالنفس
اذا جسي لغية
المكفول عنه فشهدت
مدان ان المكفول عنه
غائب عن البلد ونوحا
فللقاضي ان يطلق
الكفيل عن جسي
الكفيل اذا سلم
المكفول عنه في
السون بدى
المكفول عنه اذا
غاب ان عرف
بغيره ماله ان
يذهب ويحضره
وان لم يفعل
جسي رجل كفل
بنفسه رجل وقال
انه مطالبه من
يتكلم او من عجز
ايم ان تسليم
نفس او ان ماله
يذهب ويذهب
بغيره ثم بدى
فان الاصل وجب
المال على الكفيل
والطلب ليس
بشرط رجل خاضعا
فكنى رجل بنس
الزوج ببلكه
المراهقة فادامتها
على ذلك مدة
فحسب الزوج
فطالبت المراهقة
الكفيل بتسليم
الزوج فلما ذلك
امس قربة ادادوا
اخرج رجل من
القوية مخافة
شره فقال رجل
مرفه شارا

الفتوى على قول
زفر

رجل عليه دين
الى اربعة اشهر
فقبض ثلثة اشهر
فادار الغريم
السوف فطلب
صاحب المال
كفيلا منه او
المظام معه حتى
تنقضي المدة
ليس له ذلك
ومو الصبي
ففعله ثلثة
اشهر في باب
المدانيات
ملكه اوقار
ليس له مطالبة
الكفيل ولكن
يتكلم ان ثبت
فاذب معه
فاذب الاصل
فامتنع عن
السوف حتى
ينفذ

رجل اقرض عشرين دراهم
وطلب على ذلك بجا واخذ ملكه ثوبه

شيء يثبت الكفالة الكفيل اذا اخذ المال من المكفول عنه قبل اخذ المكفول له المال من الكفيل ينبغي ان يكون مقبولا
حتى توضع المال في يد الكفيل حتى وان دفع المكفول عنه المال الى المكفول له جازا فالكفيل عنه عالم بكونه
الى المكفول له ليس له ان يبيع من الكفيل من الكفيل ما اعطاه رجلا كفل بنفسه رجله كذا فانه
باز سبار ولم ان المكفول له احقر الكفيل مع المكفول عنه فقال باز سبار ولم يقبل فقد بدي من الكفالة
اذا كان سلمه في موضع امكن حضوره مجلس النصف ولو اجتمع الكفيل والمكفول له والمكفول عنه في مجلس
ولم يحضر منهما فذكر المطالبة والتسليم لا يبرأ من الكفالة الا ان يلم المكفول عنه نفسه من جهة الكفالة
وحد التسليم في الكفالة ان يقول له احضر فصار على وجهه فاعلى محامته ولا يكون التقية محسب
رجل كفل بنفسه رجل فصار المكفول عنه غيبه لا يبرأ من الكفالة الا ان يلم نفسه الفاضل في مثل هذه الصورة
نقص في المتقاضي رجل كفل بنفسه رجل الا عشرة ايام على ان يلم نفسه البرية يطالبه في هذه المدة
فلم يطالبه المكفول له حتى مضت العشرة لا يبرأ حتى يسلمه او يلم المكفول عنه نفسه البرية وهذا القول من على
ان يلم نفسه البرية طالبا في العشرة لا يثبت حق المطالبة في العشرة وليس فيه ابطال حق المطالبة عند انقضاء
العشرة الكفيل اذا ادعى انه سلم المكفول عنه الى المكفول له ولا يثبت له خلاف على انه ما احضره وقد كفل
باز يبرأ او باز سبار او مكفول عنه فثبت ان وجهت كفيل باز توحيه والقبول ليس بشرط رجل
جا بخط الى آخره ما يبرأ من الكفالة فانه دفعه ثم ان المكفول له اخذ المدة فوجبه البرية ويقول لم يحسب
على واراد استرجاعه وهو يقول حيث اكتب خط وقبضت وسلمت الى الكاتب ان دفعه البرية ما صدقة
ولم يقضه فليس له ان يرجع عليه ولو ان المكفول له كتب عند دفع المائة البرية بضمي له الخلاص
الى ان يبيع الحسب ثم ان المكفول له اخذ المدة فوجبه البرية المائة وانكر الحسب والغائب يبيع المتسلم
الى الكاتب والكاتب يثبت له خلاف الغائب قال ان كان صاحب المال انكر الاذن وحلف عليه او واداه
وقبض المال ثانيا منه الراجع فليان يرجع عليه حكم الضمان فيصير في التفرقة كانه قال ان ظلمك فلان بهذا
القدر فانما ضامن فيضحي ويضحي الجوز ينبغي ان الحنطة وزنا لا يكتفى ومومن للثبات الاربعة التي
نقضى على ان ارجع فقال كبله بكتل رجل استقض من رجل حنطة في حرسان ثم التقى في حرمان
قلبي من ان يطالبه بان يخرج اليه او الى وجهه في حرسان او يخرج اليه من قبعة بقة في حرمان في حرمان
وله ان يكلفه ببدل كينل يخرج البرية موافاة او موافاة وكيله بخارسان فانه الى المستقضى دفع
الكفيل البرية محسب حتى يخرج البرية او يخرج البرية من قبعة بكمي لكن يسعد فرسان وان رضى المتقضى بالقبعة
بالقبعة والى المستقضى بواحدة بتسليم القبعة الى المتقضى وان رضى ان ياخذ من القبعة بقبعة فرسان
فليان ياخذ بها حتى يخرج البرية في الموضع الذي يجاهد من حرمان هكذا ذكره وهو الصحيح والوصف
كالقضى في هذه الاحكام وذكره في المستقضى كتاب الجنايات والحدود ومسايل التوبة

هذا التسليم في الكفالة
كفل بنفسه رجل فصار
المكفول عنه
او على الكفيل تسليم
المكفول عنه ولا يثبت له
جا بخط ما يبرأ من الكفالة
ثم المكفول له اخذ المدة
ابيه ويقول لم يحسب
خلاف الحنطة وزنا
استقضى من رجل حنطة
في حرمان
كفرمان

صبي رمي بغير صبي فذم

الكتاب الاول رجل ضرب رجلا فسقط من منه بغير صبي فذم رمي بغير صبي فذم
بجانبه على عاقلة الصبي رجل ضرب صبي فذم رمي بغير صبي فذم
احد عيني وقال لقدت فيه بجب دية العين على عاقلة الضارب وانما قال ذلك لان عاقلة الصبي وضحاؤه
سواء رجل قطع شعرا او امة فانه يعزر رجل جرحه رجلا فخرج الجرح من الكسب بجب على الجرح
النفقة والمداواة رجل ضرب رجلا فله نفقة سني منه بجب القصاص على راز بام فوافد اخذت
وكفه سكست قال نفقة ومنه طبيب وولده وروى بغير صبي فذم رجل فله دية على اقرباء الابر حسيان
يلعبان فرمى لهما ما عني الاخر فله دية عني بجب الدية فمائة دينار لهما على عاقلة الضارب
ومر رجل من اقرباء الاب ومعه عينة يفي عليهم على كل واحد اربعة دراهم فمائة في السنين ثمانية
دراهم ولا يكون اكثر ذلك فان تصالحا على سنين ودينارا ملكيا لا يصح الصلح ولا التقير اذا امر
الجلد باستيفاء القصاص لا يبرأ عليه ان فعل على وجه السرور رجل ضرب رجلا فوقع الولد
منه بالاجرة وفتح على الجرح ومات بجب الدية على عاقلة الجرح فاقرا في انهم واداه
نفق في بوديا درهما اكره دردرست فمئة مائة ونازبان واجب اكره اكره وهو الصحيح
رجل ضرب رجلا وبك الا انه لا يصلح به القفا فمئة النفقة ان يوقد من جلد البرية ان نفق
الثلاثين بجب ثلثا البرية على هذا قياس رجل ضرب رجلا فذم ما ذم في الجرح فاما معلوم شوه
بمهلكه شوه رجل فمئة درهم في جماعة يتخرب بنافق على رجل ومات لاجب الضمان
عليه رجل جاء بعوان الى رجل فضر به المولى وعجز عن الكسب فتعد المرفور ونفقة على الذي جاء
بالعوان رجل ابني بعلي في المنانة ومولج فيها والبسلي رضي باخراج الطبيب الجرح وكذا كره ابو والطيب
يطبخ خط البراءة واذن القاضي قال روابوه جون غالب سلامه يعني ان ملكه بجب الغرامة على الجرح
وعلى ابي يوسف في رجل له جرح واراد ان يسخره ونجا في منه الموت قال ان كان احد فخر فنيا فلا يابى
بان يفعلي رجل له خضوة كثيرة لا يدرى خضوة حتى يرضيهم وقد تاب وبس يدان لا يواخذ الله نظامه
يوم القيامة كيف يرضي خضوة قال توبه كنه ومثل جنازة كنه بدرويش ودمه بوزن رجل
لاخر عليه حقوق اكل الهمة وصرف دراهمه الى مصالحه وبس ثيابه واراد ان يتحلل في تحلص عن
المطلة فانه يدو اليه مثل حقه او يسكن ما جبه عليه وما اخذ منه ثم يتحلل حتى يتحلل رجلا قال لا امانة
كل شيء اعطيت من مالي لا ارضي بذلك وانما خصمك فان فعلت لاجل انها الشخ الا ان اذنت
جنس منها يجوز الا فلا **المباد الثاني** رجل قدف رجلا فقات القذوف او كان القذوف
مينا على القذوف طوبى لمن ينجو يوم القيامة قال ان تاب عنه وبدع لم ينج في حقه بالمغفرة والبرق
والصدق بدمي ان نجا وزلخفم عنه يوم القيامة رجل اربك ذنوبا بان ذنوب وشرب ولا طم تاب من واحد من هذه
الكتاب فالقضى من التوبة النجاة من العذاب وما امر

قطع شجرة
امراء
بكر را اذ بام
خروا انواخت
وكنه فاشكت

نقش

عقد الصبي وضحاؤه سواء
بجرح الجرح من الكسب
الجرح
صبي ذبل رجلا
وتلى القليل اذا الملاء
بالمستيفاء القصاص
صرام زان فذم ما جود
ما ذم را محج

قد برضت جل
جاء بعوان فضر به
وعجز عن الكسب
حطه
الغرامة على الجرح
في ارجاعه من القضاة
ادفعا الخصوم

بشخصه
لها ط

حطه

القصاص
الخصوم

على كبره لم يحصل مقصود من هذه التوبة الا ان تاتي في تقبل المعصية لاني تركت المعصية هكذا افكاره
ورأيت في كتاب اصول الدين للانصاري الزاوي اذا تاب عن الزنا وهو قبيح على شرب الخمر يوجب توبته
عن الزنا وكذا ان تاب عن الخمر وهو قبيح على الزنا يوجب توبته عن الخمر لانها عنى ان يمتنع
تلك احداهما وان تاب الاخر ولو تاب عن الزنا الا فلا توبة لا يصح توبته وكذا الخمر اذا تاب الا الخمر القلبي
لا يصح توبته لانه مقبوع على ما زعم انه تاب رجلا ركب كبره ثم تاب بعد عدة عديدة الى تلك الكبرية
ثانيا ان مات قبل التوبة على يعاقب بالاول وبالآخر كما بينا من ينقض به التوبة الاولى فيقال لا يعاقب
ما قد تاب وقبلت توبته قلت ذكر في الروضة الاصح انه لا يوافق بالاول رجلا شرب الخمر
او زنا ثم تاب توبته صحيحة ولم يجد له عند الشرب والزنا في الدنيا بل يجد له يوم القيامة في الجنة
استدعى الا انه تعلق بحق الناس وهو الانزجار فاذا تاب توبته تصحوا رجوا ان لا يجد في الآخرة
فانه لا يكون اكثر من الكفر والارتداد وان يزول بالسلام والتوبة رجلا قيل له على اني مذموم
انت على مذموم اي ضيقه ان افصح قال ان العن المذموم ان تاب يغفر ولا يقتل الا اقيم الحد
على الزنا والشارب يلزم ان يتوب منه فيما بينه وبين الله تعالى لان النبي عزم لما في بات ارق بعد الطبع
قال له تب الى الله ذكره في الاصول والله الهادي **الكتاب الثالث** رجل ركز رجلا على عينه
فجرحها فعدا الجرح رجلا مع وفاء عداوة العين ليد ايتها فقال المدعو ان هذا العين لا يصلح مداواتي
فقال داود ان لم نصلي لعل وجهها يكتن فدواها فاندمل جرح العين بعد زمان وفل وجهها وكنت وجه
بصره فقتل الجرح للهواي اشدت بصره وعكبر الضمان لاضمان عليه لان اقصى ما في الباب انه امر
بالتلف في الطرف والمأمور بالتلف طرف ان من جهة صاحب الطرف غير ضامن بخلاف ما اذا قال اقتل
فقتل جرح اليد للورثة وكذا اذا قال اقتل عيني فقتل لا يغني عنه لانه الحق للمولى وقد ابطال حد بالامر
وباتم الامر في هذا كله ويوجب ويعزر وكذا المأمور اذا كان على ملكه ويجب مناع على الجرح نصف
الدية وبقيان السوابك الجرح الى المداوي كما في سائر المواضع ويجب المداوي له بغير مثل ووايه
وفل وكذا الوفا للمداوي اصلح العين بحيث لا يذهب البصر فدواها فاندمل جرح العين سوا ايضا
وبقيان السوابك الجرح الى المداوي والمداوي به مثله اجتمع قوم للفشار فامروهم بطلب المداوي
الشدي فمداوهم عن الفلكن فلم ينفعهم واستعان بالقاضي وبعث جماعة من الفقهاء
وظفوا ببعض الخوارج وادوا وجعلوا في بعض الدنان المحل ففعلوا به السلام لانه عوا كذا وكذا
الدنان كلها واديعوا ما بين وان جعل فيه المحل ففعلوا به السلام لانه عوا كذا وكذا
وكردوا ناهم وشق زقاقهم التي فيها الجرح ففعلوا به السلام لانه عوا كذا وكذا
وكردوا ناهم وشق زقاقهم التي فيها الجرح ففعلوا به السلام لانه عوا كذا وكذا

ان لم يجد له عند الشرب والزنا في الدنيا بل يجد له يوم القيامة في الجنة

ان لم يجد له عند الشرب والزنا في الدنيا بل يجد له يوم القيامة في الجنة

ان لم يجد له عند الشرب والزنا في الدنيا بل يجد له يوم القيامة في الجنة

الكتاب الرابع رجل ركز رجلا على عينه ففعلوا به السلام لانه عوا كذا وكذا
فكان على من العين والعين الآخر ففعلوا به السلام لانه عوا كذا وكذا
اصبح لولا ان جنينها وجب في حاله لانه بعد رجلا سارنا ويعلم عرفا انه لا يثبت بعد السقوط لا ينظر
سنة لانه لا يفيد ويوافق بالفلان في الحال ففعلوا به السلام لانه عوا كذا وكذا
يؤمل لهما فانها تكل وما ذكره في بعض المواضع فذكر لثمة لما وقع فيها من العمل الجنب لا للجنس فان
هذا الفعل لا يثبت في اللحم وما ذكره في بعض المواضع انها اذا كانت للفاعل ذبح فالوجه فيه ان البهية له
وقد جنى فجاز ان لا يفي حاله عليه بخلافه الكار عليه وبقية النحر وان كانت لعيني الجوز ان لا يفي حاله عليه
بجناية عن رجل مشي في الطريق ومعدانية زجاجة فيه ومن رجل قتل كاهن في مقابل الفاعل
فانكرت الزجاجة والصب الدم من على ثوب المقابل ففعلوا به السلام لانه عوا كذا وكذا
صاحب الثوب فهو ضامن وان شئ الآخر به فالضامن هو الضامن لانه هو الضامن للضامن وان شئ
ومما يبان في ذلك لا يضمن احد ما لصاحبه فان راى احد ما الاخر والآخر لم يضمن ففعلوا به السلام لانه عوا كذا وكذا
هو الذي قصد الفعل من الآخر رجلا سارنا عمار الخطيب فقتل بغير حق ومولانا دى بزدل
بغني ان شئ الجمار الى صاحب الثوب اما اذا كان يضي صاحب الثوب الى الجمار ومولانا دى بزدل
رجلا سارنا انما جاني السوق ففعلوا به السلام لانه عوا كذا وكذا
صاحب الجانوت فالضامن على صاحب ان لان فعل العجا جبار الا اذا كان صاحبها ركبا فيضني
ماتلف من صدمها او وطئها ولا يضمن ماتلف بنهها ورجلها وان كان سائقا ضمني ذلك كما اذا ارتفع
خصه فاصاب شيئا فانكف وكذا تلف بغير ضمني ماتلف به ولو سبه في الطريق فاصاب من فوفد بالمسير
ضامن ولو وقعت ثم سارت لم يضمن ولو عدت عن الطريق الى غير الطريق فاصاب لم يضمن الا اذا كان
معدول بها رجلا سارنا لم يمت ان كان صاحب الجرح لم يضمن ولو سبه في الطريق فاصاب من فوفد بالمسير
لا يكون قد فاعا لان قوسه ممد كره است ليس فيه ان الى هذه الافعال ولو قال ان ممد كره است
لا يكون قد فاعا ايضا لانه لم يسمه ولم يكن له قال اني ممد كره است لا يكون قد فاعا ايضا لانه لم يسمه
قال الا من هذا ان قال الا من صدقت لم يكن قد فاعا الثاني وان قال صدقت ممد كره است قد فاعا
لانه سماه بما وصفه الا اول **الكتاب الخامس** بئر من صانت على رجل فقتلها جرح الضمان هكذا
ذكره وقد ذكره نواز المعلي قال سارنا سارنا في مخون فقتلنا ناليفتة فقتلنا المفعول اليه او قصد
سكن ان ناليفتة فقتلنا المفعول اليه قال سارنا في مخون فقتلنا ناليفتة فقتلنا المفعول اليه او قصد
قال المعلي فكننت في الطواف فقتلنا محمد فقال القول ما قال صاحبكم قال ابو بكر الاسكافي وبافتي لانه لا يفي ذلك
والضمان عليه قال ابو الليث الفقيه من القول في القول الا في خلاف ما قاله في الرواية الظاهرة فاذ قال في الجرح الصغير
في الجرح الا يضمن ولم يذكر الا خلافا وذكر في البقرة مودع لولا ان يثبت فافكر

يشي

وطي البهية بوجوب

وطي بهية لو ذبح

الكل لهما

انكرت القارورة وانصب

الدم من على ثوب المقابل

سائق عمار الخطيب فقتل

بشوب فيضني

فعل العجا جبار الا اذا كان

صاحبها ركبا فيضني

ممد كره است

لا يكون قد فاعا

او قصدنا شيئا

ليقتلنا المفعول اليه

المودية في الطب

وینے السند الثانی

افزارش اومنه
مزارعه

أبرار زود صاعز المهر
بهم
غزو الولاوة ثم القلح
أفر الولاوة ثم مات

اولاً ثم اقول لهذا الجمل

اولاً لم يوصي لهذا المثل نصيب اى لو كان ذلك رجوعاً عن الوصية بالدرهم لانه لم يكن له ما يوصي به الا درهم
 الثاني رجوعاً عن الاول وليس هذا كالوصية بثلاث مائة من الثلث ان يبطل الوصية الثانية دون الاولى
 لانه قال بثلاث مائة فقد اثبت الوصية الاولى باقية وانما يصح ما فضل عنه وفي الدرهم اثبت الدرهم وفي
 ضرورة بطلان نصيب الاول لانه يستحق مثل نصيب الابن الثالث فلهذا افرقنا في هذا الجانب وذكرنا ان
 ليس في هذا المثل في كتاب دور الوصايا في اول باب الوصية بالدرهم مع الوصية ووضع المثل
 اولاً فيما اذا تركه ائتمن وارصى له رجل بمثل نصيب ثالث لو كان والاخر بثلاث مائة من الثلث والاخر بثلث
 ووضع المثل الثانية كذلك الا انه قال ولا يفرق بينهم وذكروا في المثل الاول ان الحساب قد فرجا
 على سبعة وعشرين للموصي لمثل نصيب ثالث لو كان ستة اشهر وسلام واحد للموصي له بثلاث مائة من الثلث
 واليهان الباقيان من الثلث للموصي له بدرهمين مع ثلثا المال وموتاً بعدة عشر لا يخرج بينهما لكل الى ستة
 ثم قال الشيخ ابو علي عليه افضل عاقله احتساب لكن هذا خطأ عند اهل العلم لانه ليس للموصي له بالدرهم
 الا درهمان مع جميع الترامم التي تدكها الموصي قتل ام كثر وقد دفعوا اليه جزين لا درهمين وذكر وجه
 الخطأ ثم ذكر في المثل الثانية ان هذه المسئلة لا يخرج صحبة ابراهيم اراد ان ينفق على زوجته
 السائل وجه الخطأ فيستلزم تحريمه فان كانا هذا لا يحتمل اكثر من هذا وجعل اوصى الى رجل
 فلما حضر الموت اوصى الى رجل ثم اراد الوصى الثاني ان يوصي فاذا مات الموصى الاول وصيته
 الى الوصى فلولي ان يوصي به الى غيره وكذا الثاني والثالث مريض قال في مرض موته مروراً بثلث
 حال من دون ثمان بطلاة كس وقيده فغاش الموصي له بالنفقة عشر سنين بعد موت الموصي ولم ينق
 عليه شيء ثم مات الموصي له فاراد ورثة الموصي له ان يطالب ورثة الموصي بقدر ما مضى فلما قال هذه العبارة
 كذا وكذا دينه فلوثة الموصي له ان يطالب ورثة الموصي بما مضى الا اذا كان الموصي له سقط ذلك في حياته
 رجل قال ان ثلث مالي من فلان بستان بيمون كنيذ ومدرور از منال بفلان ي وميدفات فلان
 البستان يدوي ورثة الموصي له كذا على ذكر الناطق في كتابه عن بعض اشباه الموصي اذا عين
 لواحد من الورثة شيئاً معيناً منه داراً وارضى على ان لا يكون له في سائر التركة حتى فانه يجوز وكيف يجوز
 للمرضى ايثار بعض الورثة على البعض وكيف يجوز للورثة استقاط حصة من التركة قبل الموت
 قال رضي الله عنه اراد بذلك اذ ارضى ذلك الوارث به بعد موته فحينئذ يكون تعيين المثل تعيين
 باقي الورثة معه ثم لو صالحه باقي الورثة بعد موته على ذلك من نصيبه من التركة جاز فكذا هذا
 اوصى بثلاث مائة على يملك الوارث بيع شيء من التركة قال ان اوصى بالثلث شخص معين فانه لا يملك الوارث
 التصرف الا بعد التلخيص لانه قال قبل الموصي له صار ثلث ذلك الشيء من التركة ملكه فلم يملك الوارث
 التصرف فيها فلو ملك البعض وان كان اوصى بالثلث للفقراء او للصدقة فان الوارث يملك التصرف في التركة لانه لا يفرق
 الحقيقة لا الفرق من التركة وقد فصلت بفتح الفقه بخلق الرجل المعين فافترقا

هذا هو الكتاب الذي كتبه...
في سنة...
في شهر...
في يوم...

الباب الثالث

رجل او صبي مال لغيره...
والمعنى...
في سنة...
في شهر...
في يوم...

الباب الرابع

رجل او صبي مال لغيره...
والمعنى...
في سنة...
في شهر...
في يوم...

الباب الخامس

رجل او صبي مال لغيره...
والمعنى...
في سنة...
في شهر...
في يوم...

هذا هو الكتاب الذي كتبه...
في سنة...
في شهر...
في يوم...

هذا هو الكتاب الذي كتبه...
في سنة...
في شهر...
في يوم...

رجل او صبي مال لغيره...
والمعنى...
في سنة...
في شهر...
في يوم...

رجل او صبي مال لغيره...
والمعنى...
في سنة...
في شهر...
في يوم...

رجل او صبي مال لغيره...
والمعنى...
في سنة...
في شهر...
في يوم...

هذا هو الكتاب الذي كتبه...
في سنة...
في شهر...
في يوم...

في غايب الامم لا يعتقد ان الآثار والحادث من سيرة الكواكب وانها الموثق في تحصيل الخبر والشكوك اذا
نعلم السحر واعتقد ان في وسعه تفيت الاحوال وكذا الطلسمات يعتقد ان في مجزات الانبياء كان من
الطلسمات وكل من يقرأ في كتابه وان يسمع منه ذلك ولقد فضل اكثر من خاض فيه لضعف يقينهم وقلة علمهم
في جابت ذلك وان الكل من قضاة الله وقدره وان الشمس والقمر والنجوم مسخرات بايديهم فان قيل
اذا لم يتعلم هذه الكواكب شي يكون في خلقه عيب قلنا ما من شيء خلقه الله في العقل والادب
الارض وغيرهما الا وفيه مصلحة قايمة به لم يكن ذلك باختياره وانما موسى ركب الله تعالى فيه مثل البيوت
في الشئ الباطني والرطوبة في الشئ الطبقي والحوان في الشئ الجار والبرودة في الشئ البارد ولهذا
الحكم والطبيب يامر بهذه الادوية لمن مرض فيمنع من الضرع عنه فان كان يغال في علاج مواعيد والاعمال
فلما كان من هذه النجوم وغيره ويجوز ان يكون مؤثرا لكن ليس باختياره بل لانه خلق فيه ذلك فعمل العاقل
المعتد ان ينظر الى من جعله فيه ولا ينظر الى ذات ذلك الشئ فانها البصام لا حين لها ولا اختيار ومن
العلوم المذمومة علوم الفلاسفة فانه لا يجوز قوائمه لمن لم يكن متبحرا في العلم وسابغوا ايدى وجرب
شبهاتهم واخرجوا عن الشكالاتهم وانما يتخلل هذا العلم فان شبهاتهم توفقه في الضلالة والقول بغير
العلم وانما اطلقوا ان يكون متبحرا في العلم ليس بشبهاتهم وبذلك انكالاتهم عن خواطر العوام والجهالة
وقل من يتعلم هذه المرونة ويحكم فيقول قدر ما يكفي من ويوفقون الفهم في الضلالة ولهذا انصهوا
عن النظر فيه والاشتغال به فانه مما قال عليه السلام ان من العلم لجهلا فعلى هذه العلوم ثلاثة عكس نافع
يجب تحصيله وهو علم معرفة المعبود وخلق الاشياء وسوى الله تعالى وبعد ذلك العلم بالحلال والحرام والامور
والانها وما يبعث الانبياء فيه وعلم يجب الاجتناب عليه وهو ما ذكرنا من السحر وعلم الحكمة والطب
وعلم النجوم الا قدر ما يحتاج اليه في معرفة الاوقات وطلوع النجوم والتوجه الى القبلة والهداية في الطريق
فان غير ذلك من العلوم ما يندى به في البر والبحر ثم استكنوا وعلم البحر ليس فيه نفع يرجع
الى الآخرة وهو علم الجدل من المناظرات فيكون الاشتغال به يفسد الفهم في الآخرة
وانما يتحققون به فيهم الخصوم لا لظاهر الحق والوقوف على الحق بين المايلين والوقوف على النفاق من بين
الاحكام فان التخلوا بغير مما ينبغي في الدنيا والاخرة ولا يصنع عمره كان اولي قتيل الزبور والحشر
سليبي في الشرع ابتداء من عوايد اسحق وعمل بناب على قتل ذلك وان لم يوجد
الانبياء فالاولى لانهم في العقل الذي يحمل منه وسعي طين فخرج على الكبرية فلهذا كبروا به
في اكل الطين على حاجا في الحديث قال الكرامة في الجمع متخذة قال القاضي الاحام مكره المكون ابو العلماء
لاشك من هذه المسئلة التي عن الكل الطين في شقعة مخافة الاضرار فلا باس به المقاعدة على يد
ومل بعض الشبان في قال يستبدعه وقد جاء الارث فيها الا انه ينظرون اذ ارباب التلوي يكره ذلك ويمنع عنه

ما في شئ خلقه الله
ان وفيه مصلحة

علوم الفلاسفة

وربما
بدل

ما يطلب
اكان طين الحثي

وان اراد تحصيل الحق بقدر على المتخالف مع الكفر فانه يجوز ويناب عليه موكذب الثالث ان اراه الطرب
واللهي ينجح عنه ويؤيد وان كان مخالفا واراد به الحق والقدرة عليها جاز ذلك وله نظائر على الفلاسفة
والزجاج بالاربعين عملا لا يصلح الا للوحدة وانما عليهم حرام على وجهي ان علم ذلك ليلبس المسلمون
لاجل ذلك وان فعل ذلك ليجعل الى دله الكفر او يبعده من اهل الحق لا باس به ذكره القدر في مختصر
ناباب القبط وكتبه في اللاقط في صناعة وبولعه وذكره كرامة جامع الصغير ليس له ان يولعه
مسل فيه اختلاف رواية او فيه معنى قال طاهر ذلك انه اختلاف رواية ويجوز ان يكون ذلك رواية واحدة
بان يجوز رواية الجواز على الجحان ليعلمه العلم والمحقق ان يعلم الاحمال بنفسه وبغيره ورواية المنع
على الجار ليعلم لغنيه فيكون على وجه الزم فحينئذ ليس للمحقق هذه الولاية ولا يكون هذه الولاية
الابولية ثابتة ولم يوجد قال رحمه الله السماع والقرص الذي ينعى المتصوفة في زماننا حرام لا يجوز القصد
والجلوس اليه وهو الغناء والمزامير سواها وجوز اهل التصوف واجتوا بفعل المسايخ من قبلهم قال
وعندي ان فعلوه غير ما ينبغي سواها فان في زعمهم ربما يشد واحد شئ ابيه معنى يوافق احوالهم فيوافقه ومن كان
لقلب رقيق اذا سمع كلمة توافقه او يدله على امر موفيه ربما يفتش على عقله فيقوم من غير اختيار ويخرج منه
من اختياره وذلك مما لا يستحسن يستبعد ان يكون جازا محال لا يؤخذ به ولا يظن للشايخ انهم فعلوا مثل
ما فعلوا من اهل زماننا من اهل الفقه والمباحين والذين العلم لهم لاحكام الشرع وانما يفتكوا بفعل
اهل الدين في شدة العيون في البصيرة رضي الله عنه لا باس به بسع العصير من صفة من ابي لا باس به بان
يسجها من الجرس قال سيدنا جمال الدين هذا التنبيه يري الجاهل بكثرة بعد من المسلمين الذي يريدون ان يظهروا
عمره لا يفتروا بان عدم الكرامة اذا باع من الجوس الذي يخلعون ذلك ويجوز ان ان ندمهم يتخذون
الجوس ويشترونها ما في حق المسلم فيه اعانة على الفسق والمعصية فيكم **الكتاب الثالث**
شعوى صار خفيا ثم اراد ان يتصل الى مذهب الشافعي فالتفت على مذهب ابي حنيفة اولى واخ
قال الامام الحسن المانريدي يجوز هذا العباد المحدث التفرقة بين المذهب الروي ويرجع
الى مذهب المتقدم غيما ان ذلك الجواب ارفق وسيا في الباب الخامس والاربعين من ذلك الجائزة
تحتوي تحت الاستعمال فيما كان يستعمل فيه ليمتد الى ان يتصدق به ولكن يسبحه بخي ويشتري به وبزيادة
مال ثوبه بالقرن قوم من اهل الزمة اشتدوا من المسلمين وداروا في الحصر لئلا يؤخذوا فمقتنع قال ما حكموا بفعلون
بها ماشاوار وان اضطربوا الجيران لانهم منصرفون في ملكهم والضرر ليس من جهنهم والانسان لا يجر على
البناء بخلاف ما لو اتخذوا بغيره او تيسر اوست تار في المصلم يملكون ذلك لما فيه من اظهار باطلهم وشكهم
ضلالهم بخلاف المقتن الذين يفتن النياب الذي ينعى المتصوفة وغيرهم لا يعرف مثل هذا في الشرع جواز او موقوف
والكلمة والرفق وتيقن النياب الذي ينعى المتصوفة وغيرهم لا يعرف مثل هذا في الشرع جواز او موقوف
وفيه الامم الكبيرة وهو الملاهي الذي يوجب القدر في العداة والامتناع عنه

والله اعلم
بما في
الكتاب
والله اعلم
بما في
الكتاب
والله اعلم
بما في
الكتاب

سبع العشر من الجوس

شعوى صار خفيا

مك السحاب

الزبور

المصا

واخذ عوضها ان كان المال في يد الموقوف لا قدر صحيح وله ان يافد المائنة جماعة اشترى كواني شرا كرم فباعوا
 منها ثمانية اشياء ووضعوا الفضل في يد واحد منهم ليحفظه حتى يشتري الثياب لم يجد لاشي عليه وعلى لهم ان يخلطوا
 ما بينهم واجتنبوا ان يبيعوا من ذلك شيئا من غير اذن من يملكه فاشترى ثيابا ثلثة اخرج من ثوبه
 الاخر برفع ثوبه ذلك قال مورو ويا بربك واشتت وانه الهالك **الطلب الثالث**
 رجل دفع ثمان مائة درهم الى كذا وقال اذا لم ياتي الشاكرتك ثم قال بعد ايام يصر في هذه الثمان
 مائة ليحصل لثاني فنفق في هذه مائة مائة فاسد عليها له الربح بينهما فيكون اصل المال وربعه الا
 ولما اموالهم لم يبق له فان دفع الماخذ هذا المال بضاعة الى رجل فباعه في الطريق لا يضمن لان المضاربة
 القاسدة تطلق ما اطلقه المضاربة الصحيحة من الابضاع ونحوه **رجل** دفع ثوبه الى رجل مناصفة
 وهي التي يسمي بالعارضة ثم سوه وحوان يعطيه بقوة ويقول ما حصل من الثياب والرايب والسمن ونحو
 فهو يبي وبشركا فخذ الآخر وحلب الثياب واتخذ من ذلك فلهما جيب البقرة ان يطالب بكل ما جلب من
 ثيابها وما اتخذ منه شيئا فهو للذي اتخذ لانه انقطع حق المالك بتبدل الاسم والجنس وجب لصاحبها
 عليه ما اخذ من ثوبه لانه مثلي وللهي اخذها وعطفاها وقام عليها مثل علفه الذي انفق عليها واجتنب
 فيما قام عليها لانه غير متصرف في ذلك بل فعل ذلك رغبة في ان يسلم له نصف ما اتخذ منها فاذا لم يسلم له ذلك
 فلم ياذكرناه **الحكمة** في جواز ذلك ان يبيع نصف البقرة من الآخر بثمن معلوم فيصير ان شريكه ثم ياتي
 بالثمن من البانها ما ذكرناه فاذا فعل ذلك باع ما يكون نصفه للآخر ونصفه للمالك لان المالك يبيعها
 نصفان وقد فعل ذلك في ملكه وملك صاحبه فصار ذلك بينهما نصفين مضارب فاعمال المضاربة تقطع
 عليه الطريق واخذ لا يضمن **رجل** دفع ثوبه الى رجل فباعه في الطريق لا يضمن لان المضاربة تقطع
 فانت رب المال فطعن بعض ورثة المال الذي في يده وموجب من بعده الى المضارب وقبضه منه بالسلطة
 ولم يدفع شيئا الى الورثة ليس لهم ان يرضوا المضارب فان ادعى بقية الورثة او وكلهم على المضارب عند
 القاضي فاجاب بدين دعوى كرهى كرهى وروى وبوكلان وكذا جيزي وادنى ليست فهذا جواب **الحاكم**
الطلب الرابع **رجل** دفع ثوبه الى كذا منعة وقال بغيرها واشترى ما واجرها وما دعت
 فيثنا نصفين فتصرف فيها **رجل** اخذ من على العامر وادخل صاحب الامنة بذلك ونصا على
 ان يعطيه العامر اياه لا يملكه ولو كفل ان يبدل الصلح لا يبيع ولو عطل هذا العامر في هذا المال فهو
 يملكه على ان شرط ان ابتداء هذا البيع بضاربة بل هو ككل بيع الامنة ثم اذا صار الثمن من النقص
 فهو دفع مضاربة بعد ذلك فلم يضمن الا لانه امين بحق الوكالة ثم صار مضاربا فاستحق الشروط
رجل دفع الى ان يبيع بضاعة لبيع فباع بثمن معلوم الى اجل فتوى بعض الثمن على المشتري
 له ان يضمن ثمنه العبد يوم البيع والتكليم او بعه من اهل بلده منهم فانه سافر واجلوا ويحكون جلي

قد قسم في الثياب
 و لم يجد
 بغيره

ما يطلب
 كاه يوم سود

والحياة فيه

مفاد

وما كلفه

ويا كلون حله كان مع احد يما ونا يرضى فباعها في قبالة فتنه لوامح العشرة فناء فترك المستضعف
 قبالة بين اصحابه ووجب حاكمه لم جاء وقد نفق موضع البضاعة واستخرجت لا يكون تضييعا ولا يضمن الا انهم
 كانوا من قبالة فانهم يجتمعون وكل واحد منهم يحفظ ثوبا عنده فباعوا واما على بيت واحد فلم
 يكن ترك البضاعة عندهم تضييعا بل كان حفظا المضاربة تنقل بخون رب المال ذكر في الاضمار
باب التشجير **والاشجار** **الفصل الاول في التشجير**
 في سائر الابواب **الفصل الاول في التشجير**
 في جماعة رجل ساعات في الماء على التقدير كان له لكل يوم السبت ثلث ساعات ثم اشترى قدر ساعتين
 من رجل كان له ذلك يوم الخميس ثم اشترى قدر خمس ساعات من رجل كان له ذلك يوم الاربعاء ثم اشترى قدر
 ساعتين من رجل كان له في يوم الاثنين فحقا جفت له مقدار ثلث ساعات ويبدو ان يبيع ارضه جميع ذلك
 في يوم واحد ليس له ذلك الا بضاعة جميع الشراك في ذلك لانه يفرق الباقي بدين اما صاحب ذلك فانه
 يبايعهم الى ان يبيع موارضه ثلث ساعات واما الاطرون فانهم يجازون الى ان يبيعوا من ارضهم الى ان
 يبلغ ارضهم في الاثنا كان امتلا الهوى بالبيع كلهم كان لهم ان يبيعوا عن ذلك وقوله اشترى ثلث
 ساعات من الماء على سبيل البحر فاما الساعات فانها لا تشتري وكذا المياه وانما تشتري ثلثة اسهم
 في اصل فناء وكذا اسهمها يبيع ويكون البيع واقعا على اسهم القنارة والماء يخرج من فناء مع ملكه فينصف
الفصل الثاني في التشجير **الفصل الثاني في التشجير**
 حلال ليست بل هو صاكن ومن يوزان ان يقال ذلك وقد عده ابو حنيفة ذلك من جملة الاعتقالات في بار
 الربي قال سبنا جمال الدين **باب** في التشجير لا يوزن بين المطبوع وغيره وسحق الكل بينه التمر فيجلد
 كل واحد على غير المطبوع وانه حرام **قلت** **باب** في التشجير لا يوزن بين المطبوع وغيره وسحق الكل بينه التمر فيجلد
 قد اختلف وقد قال الكوفي مؤيد الشريعة المطبوع المسكى ويتكلم من قال باخره فقد من فعل كذا
 وكذا ولم يحرم بينه التمر قال الذي جوز ابو حنيفة شربه المثلث من ماء العنب والمطبوع من غير التمر
 شيئا ثم غلا واشترى فانه جوز شربه قبل ان صار حلالا يحصل منها السكر وقد نفق عن الصحابة وغيرهم
 شرب ذلك وقد نقل عن عمر رضي الله عنه ان ابا جوشن شربه وكان يشرب وقد شرب واحد من سلطنة
 حتى سكر فاراد عمر رضي الله عنه اقامة الحد عليه فقال انما شربت من اواونك فقال عمر انما شرب من الماء
 فهذا اما لا يبيح قطع القول على قوله فاما الوضوء به قالوا قال الكوفي ذلك لانه اسم البنية يبيع على هذا فاذا
 لم يكن غلا واشترى لا يجوز الوضوء به لانه ماء على غلب عليه غير واخر من طبع الماء فلا يجوز الوضوء به فاذا
 غلا واشترى صار بينه يجوز الوضوء به لانه يشرب لانه ماء فصار كالتيتم بالثياب انه لا يبيح الا لا يبيح بل لانه
 تراب كذا كذا **باب** في التشجير لا يوزن بين المطبوع وغيره وسحق الكل بينه التمر فيجلد
 التيم ومن قال من الماء الذي الذي فيه غير است يزل عنه الملوحة فانه يبيح ما في غير

المضاربة يبطل
 بخون رب المال

مسئلة
 الا شتر في يوم
 واحد

شترى المال

قال بتضييع الصحابة
 وغيره ان يبيعه
 مثل من اهل السنة
 والجماعة فقال من فعل

افرك

كتاب الوارث

وغيره

ان يقال ليس بنسوخ وانما هو موكاة المدة في الوضوء...
الاول ما تبين من زوجة بنت وابن ابن فصح الزوج من نصيبه على المهر ونكتهما...
سوى المهر فانما يصير بينهما انكلافا ولا يصير كانه زوجة من الزوج من بين وبنى البنت وابن ابن لا على...
هذا التقدير يصير الحال بينهم ما كانا صنفه...
بينهم والتخارج انما يصح اذا لم يكن في النكحة دين احاد اذ كان لا يصح ثم في الموضع الذي يصح يقسم الباقي...
بينهم على سهامهم التي تظفر قبل النكاح لان جعل هذا النكاح كان لم يكن على النكاح الذي...
توكرنا اوله وانما نطابق بغيره وعلى هذا اتفق مشايخنا المتأخرون والصدور الجارية الذين...
ابو الفضل والشيخ الامام محمد بن ابي النعمان والصدور المشهورين الذين اتفقوا على ان النكاح في الامام...
عمر ابن الخطاب والامام جندب والامام المحقق بن محمد بن ابي النعمان في النكاح في الامام...
امامه وثلاث بنين وبنت فمات احد البنين قبل قبضة النكحة عن اخوته واخذت وام ثم مات...
ابن ثور عن اخيه واخذت وام فاصول المثلثة من سبعة وعشرين للاول ومي زوجة الميت الاول ستة...
وللاخت سبعة وللأخت اربعة عشر وحقه في النكحة الاولى من ثمانية للزوجة الثم سهم...
والباقي بين الاولاد ولذا ذكر مثل حظ الانثيين لكل ابن سهران ولبنت سهم فمات احد البنين عن...
اخوته واخذت وام فقبضة من ستة للاول سهم والباقي بين الاخوة والاخذت للذكر مثل...
حظ الانثيين لكل اخ سهران وللأخت سهم لا يتقسم نصيبه وهو سهران على ستة لكن بينهما ما وقع بالنصف...
فاضرب نصف النكحة وهو ثلثة في النكحة الاولى ومي ثمانية نصار اربعة وعشرين للزوجة ثلاثة...
والباقي بين الاولاد ولذا ذكر مثل حظ الانثيين للبنات ثلثة ولكل واحد من البنين ستة فاذا افرقت الميت...
انثى ستة ونصيب ستة والستة نصيب على فريضة ثم يقسم فريضة الميت الثاني للاول سهم وكان لها ثلثة...
من اربعة وعشرين نصار اربعة وللأخت سهم وكان لها ثلثة نصار اربعة ولكل واحد من الاخوة...
سبعة ضم اليها سهمان فصار ثمانية ثم مات ابن ثور عن اخيه واخذت وام فقبضة ستة للاول سهم الباقي...
بين الاخوة والاخذت للذكر مثل حظ الانثيين والحقه لا يتقسم على ثلثة فاضرب الثلثة في اصل المسألة...
ومع ستة نصار ثمانية عشر يصير للاول ثلثة وللأخت ثلثة وثلثة في عشق ونصيب ثمانية لا يتقسم...
على ثمانية عشر سهرانا موافقة بالنصف فاضرب نصف فريضة وهو ثلثة في النكحة الاولى ومي اربعة...
وعشرون نصار ثمانية وستة عشر للاول اربعة مضروبة في ثلثة نصار ستة وثلاثين وللأخت ايضا...
اربعة مضروبة في ثلثة نصار ستة وثلاثين وللأخت ثمانية مضروبة في ثلثة نصار اربعة مضروبة في اربعة...
ونصيب للميت الثالث ايضا اثنا عشر وسبعون كان للاول ثلثة من ثمانية عشر مضروبة في اربعة نصار...
اثني عشر فمات في ستة وثلاثين نصار ثمانية واربعين وللأخت ثمانية عشر مضروبة في اربعة

التخارج انما يصح اذا لم يكن في النكحة دين احاد اذ كان لا يصح ثم في الموضع الذي يصح يقسم الباقي

من نسخة

اشق

نصار

وثنيتين

تلا بان

نصار عشرون في ستة وثلاثين نصار ستة وعشرين وللأخت ثمانية مضروبة في اربعة نصار...
اربعتين في ستة وثلاثين نصار ثمانية واربعين في ستة وثلاثين نصار ثمانية واربعين في ستة وثلاثين نصار...
اربعة عشر وللأخت ثمانية مضروبة في ثلثة نصار ستة وثلاثين وللأخت ايضا...
جدة فذلك سبعة وعشرون في ستة وثلاثين نصار ثمانية واربعين في ستة وثلاثين نصار...
النكحة فاصول المثلثة من سبعة وعشرين للاول ومي زوجة الميت الاول ستة...
اجبان وورثة الاول فلا يتفاوت جعل كانه الزوج لم يكن نصار للستة نصار ثمانية وبنت...
عمر وبنت خال فللزوج سهم من اربعة والباقي لبنت العم لانها ولد الوارث فهي اولى رجل غائب...
في ستة ومات اخوانه وانقطع خبره وله ابن اخ له بنت فانه يورث **الباب الثالث**...
مات عن ابنته في معتقة وابي ابي معتقة فالبنت لابن ابني المعتق اولاد للنساء مات وله...
ورثة نصار ثمانية وبنو رافعة السلطان من الكبار ثمانية من النكحة فان في كل مي حصنة الكبار دون الصغار...
فلما عطاوا مي حصنة الصغار ضموا الا اذا اخذ السلطان من عبيد وفروعهم فلا ضمان عليهم ولو طلبوا الوصى...
بالحياتة لولد الصغير بحيث لو امتنع ازدادت المنة فخرج من النكحة لا يصحى وكانت كالمصا فمعه...
وفي حارة عن ابي يوسف لو طول من الولد الكبر مال من النكحة فمعه على مال قليل ووقع من النكحة...
لا يصح فلكي والمالك على النكحة في النكحة من ابنته بثمن وعنده ان يمتد ابنته...
حرم عليها ان يزوجها بعد ذلك فولدت منه ولدا فمات الرجل فيلاد يورث هذا الولد الاخير لانه...
ليس يورث قال الشيخ لا يورث من الولد الاخير لانه حرمة مختلف فيها كما في الطلاق المصافى لوتزوجها...
حتى طلق منه ثم تزوجها حتى طلق منه ثم وطئها فولدت بنتا بالنسبة غير نكاح ولا عدة وهي منصوصة...
لهذا ان الحرمة مختلف فيها فام ينقطع النسبة **الباب الخامس**...
بنت بنت عمه لا يزوجها واحد وابي وبنت بنت خاله وبنت بنت عمه لا يزوجها واحد...
لبنت بنت عمه الميت ولو لم يكن له بنت خال الميت الثلثان منها بنت بنت عمه الميت والثلث لبنت وابي بنت...
خال الميت بلا خلاف بين ابي حنيفة ومالك بن انس في جسد الميت ابل الميت اختلف فيها...
ابو يوسف ومحمد بن القاسم على النفس وعلى اهل بطن اختلفوا فيه لان تلك المسألة بصورة فيها اذا...
كانت الورثة كلهم يدعون الى الميت نصف واحد من اولاد البنات او اولاد الاخوال والحالات او اولاد العات...
لانهم يدعون الى الميت نصف واحد منهم الاخوال او البنات او العات اما في هذه الصورة فكل واحد من...
النوريتين يدعى الى الميت نصف غير النصف الذي يدعيه الآخر فان اخذ ما من اولاده العدة والآخر من اولاد العات...
والعدة والحال كل واحد منهما نصف فيجب خلاف بين المذاهب واما بنت بنت عمه الاب وبنت ابني...
عم الاب فلا شيء لهما لانها ابعدهما الاوين والاعتبار في ذوق الارحام بالقرب فاذا كانت المسألة يخرج على هذه الصفة...
ولا يخلف الامر بين ان يكون عدد اولاد الخال جماعة وعدد اولاد العدة واحد على كل حال

بني مخالفة الميت او

التقديرات الغريبة بعد تحسين

طوبى

المضا

مست ابنته بشبهة وعنده ان يمتد ابنته صرحت عليها انها

ومثل هذا لا يكون اجتهاد بالان الاجتهاد وان يترجم احد جماعه الى الآخر فيظهر الحق منهما وفي قوله فبقوله
افتاء بالحق والباطل في حق بين الشي والجواز فلا يكون اجتهاد وقوله بان فيها وجهان ارفع من قوله
بقوله لان ارشد الناس الى الشي وضده والحق والباطل فيبين لهم طريق الدرش ومن عني ان
يتبين الحق من الباطل اذ لو لم يتبين لم يتبين الطريقين ربما لا يذهب السامع الى الباطل لعدم علمه بطريق
فكلا يتبين طريقه فقد ارشده الاعوان الى الباطل ومولا يجوز اصلا واسم الهداية **الكتاب السادس**
قال الحق عنده واحد فاذا كان الحق واحد امكن ان يكون الباطل ام لا يتعوض قال في الذي محمد بن
محمود في باب الدين كل ما يكون على خلاف مذاهب اهل السنة والجماعة فهو كفر وضلالة اما في باب
الشرايع فانه المسمى في طلب الاجتهاد وكانوا جيبين اما الحق يكون واحد عند الله كقول العبد
حامور من بالعلم بالدين الشرع لان الالهيته كل صاحب عند الله بالدين قالوا وكانوا جيبين ممكنين
ما كانوا انما يفترون بالنظر في الدلائل من الحق عنده واحد فيسأل له اذ كان الحق عنده واحد اذ كان حق
رضي الله عنه يقول في مسئلة بالحق والاشرايع فمعه الله بالحكمة كيف يكون قال في باب الدين الحق واحد
والاجتهاد فيه غير مسموح فان الاجتهاد طلب الحق في الدلائل المحتملة بالنظر والاستدلال وفي باب الدين
الدلائل قطعية لا يشك فيها فالحق فيه عنده واحد وعندها واحد واحد الحق الا الضلال اما قول كل مجتهد
مصيب في باب الشرايع كما قال ابو حنيفة بالحد والاشرايع بالحكمة وعلى العكس فالاجتهاد طلب الحق
وما كانا في طلب الحق فكل صاحب عند الله بالدين الطاهر قالوا وكانوا على الحق فابتنى عليه السلام حين
بعث معاذ الى اليمن قال لم يقض قال بكتاب الله قال ان لم يجد قال بسنة رسول الله قال ان لم يجد قال
اجتهاد في رأي فقال عدم الحديث الذي وفق رسول الله ما يرضى به رسول الله بانه لكان الاجتهاد جازم
واحدة المسلمين فيما فعلوا وامر الناس العباد بالاجتهاد فانهم كانوا في طلب الحق اما في حق عامة
المسلمين لا يكون في وسع كل واحد ان يدرج الدلائل ويجتهد كمن ينبغي ان يترجم اجماعا وينسج له فاذا انا على
وندرج اجماعا على اجماع وراي طريق والصواب بطل عند قول البايعين فلا يجوز له العباد عليهم كالجتهاد
اذا صح عنده دليل الاجتهاد بالاجتهاد وانما كان كذلك لان الناس كلهم حاصرون بالحد والاشرايع الى ان اوجها لا
تخفى ان العلم حاصرون بالدلائل والنظائر وتدرج احدى الدلائل والعوام ما يوردون بتوجيه الحكماء
او ليس فيهم غير ذلك ليكونوا عتقلمين باحوال تعالى قال علما الذين عالم الحكماء السمر قندى طاب ثراه
النوف بن المطلق والكني فقال الكندي ما يكون معلوما لا ذاتا ولا صفة كقول القائل احد ما حاد وطالقي
فانه لا يعرف الذات والصفات والمطلق ما يكون معلوم الذات دون الصفات كقول من اعتق رتبة الرتبة في
فانها معلومة لانها لا يعرف على التي تحسب قال علي الدين لما قيل له ذكرت ان ملك اليربوع ملك الرتبة
وملك الجبس غير ملك الرتبة وكلها فلا بد من المعايير قال بيان ان بينهما خبايت انه يتصور ملك الرتبة

الباطل الثاني
لهم ط

الاجتهاد

مكرر التبرع بملك الرتبة
صفة

بدون ملك

بدون ملك الجبس وملك الجبس بدون ملك الرتبة اما ملك الجبس بدون ملك الرتبة فهو ملك الاجارة
فان حق الجبس ثابت وليس له في الجبس ملك الرتبة بدليل انه لا يخلو له وطبها وبدليل انه المالك لو اعتق بغير
عليه ولو لم يكن الملك ثابتا لما اعتق لتولية عدم الاعتق فيما لا يملكه ابن آدم وبيان ان ملك الرتبة بدون
ملك الجبس متصور الملك في المكاتب فانه المكاتب مملوك المولى جاني عليه ذمم وليس للمالك المكاتب
ولا لاية الجبس **كتاب اصول الدين الباب الاول في بيان**
عن حكم الملاحدة فيفسح ان حكمهم حكم اهل السنة وعن المقابلة معهم وحكم اموالهم ووزارهم وقتلهم
ومن توهمهم اخلف العلماء فيهم قال بعضهم حكمهم حكم اهل السنة والجماعة فانهم يجوزون الشي يقول اجماع الوقت
ومن كاه معتقده من يكون حكمهم حكم اهل السنة وماؤم بمباحة واموالهم ووزارهم في الامل الاسلام
وفي قول في يوسف وحكمهم ومحمد حكمهم وبارهم على اصلها حكمهم ولما جاز لظاهر احكامهم فيها وفي قول
انه رضي الله عنه كالم يكن ارضيتهم متاخفة بدليل ان يكون سببا وان لم يظهر واقول انهم يجوزون
الشيء وادعوا التناوب بل يكون حكمهم حكم اهل السنة يقتلون ويخرج اموالهم من اديهم بالفار صيغة
والنات باي طريق يمكن يقتلون ويقتل متعتهم ويفرض على كافة اهل الاسلام الذب والنصرة لرفع من
الفتنة اما الاحوال التي هي في ايديهم بوضع في بيت المال ويصرف الى مصالح المسلمين ولو وجد بعد
من اهل الاسلام عني مناعه اخذوا بقتلهم حكم اهل النار لا يصلح عليهم ولقتل اهل المسلمين على ايديهم
حكم الشهداء لا يصلح عليهم وفي افعالهم يكون حكمهم ولا يعذر احد في اظهار الموافقة معهم للفتنة
الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يجدون حيلة ولا هند ولا سبيلا اما حديث توهمهم قتالة
اهل الباطن ان الاوضاع غير لازمة لانهم يجوزون استعمال لفظ مواعظ على شي في شي لولا المحبة يقولون
ان المواعظ من كتاب الله تعالى واخبار الرسول لا ينهم باصل الوضع حتى يكون معلوم على موجب هذا الاعتقاد
اذ قال ثبت يجوز ان يبدى به معنى تفرغ من موضوع التوبة فلا ينهم منه التوبة ولله الحق ان رابو حنيفة
رضي الله عنه اقلوا الزيد بن وان قال ثبت هذا هو الاحكام في صومهم فان اختلفوا في حكمهم حكم اهل الردة
ام اهل السنة لا خلاف في وجوب المعاملة معهم وتوقيف معهم وكسر شوكتهم والله الموفق **باب** قال راي
العلم في المنام وقد روي في سورة مل يجوز ان فيك قال كونه راء ما وانه كذا تخيل ان وما في اوك شوه حكمه
اجاب يعني ان هذا ليس من كلام العقلاء واحسن عن المباحة على وجه قد اند الكلام وان راي هذا انه
كلام الجاني لان ما يرى في النوم يكون خيالا وصوره وذات الله تعالى منزه عن الصورة والخيال وذكر
الاحكام الشريعة في المنام في واقعته من الشيخ الاحكام الى منصور الماتدي اجماع الهدى
انه من قال برؤية الله تعالى في المنام فهو مشرك من عبادة الوثني وقال في تفسيره ان خيال في خواب
تواند يد در باران تولد يد نم قال في صام الدين السكوني في هذا الباب في احوط وذكر القاضي صدر الدين البزدجاني
في اصوله في فضل الرؤية اما رؤية الان الله تعالى في المنام عند عاخذ اهل السنة يكون

الردية ام حكم

الفرقة

في الامور ما يفسد ويبين

ما يفسد ويبين

[illegible]

دسیانی و مزہ البیاض
والباب السادس

ان المنى من عراى مكة
في ليلة واحد

[illegible]

فی قضیه

فصل في الاموال

قال العبد لا يتوصل الى الصلوة الا بالطهارة ولا بد ان الطهارة افضل من الصلوة وكذا كل صلاة
والاسنان قال الشيخ الامام بعد طهارة البدن في الغنى كان في الدنيا بعد طهارة البدن في الغنى
وسبب ان في هذا الباب جنس ذلك ايضا قال القاضي الامام الزاهد شيخ الاسلام ابو المعالي صاحب المنهاج
لما سئل ان ما نسب اليه حنفية رضي الله عنه انه قال لا اقدم عثمان على علي رضي الله عنهما فانه ثبت قدم
عليه وان ثبت قدم عثمان على علي رضي الله عنه في ثبوت ما نسب اليه من مذاهب اهل السنة والجماعة
تقدم عثمان كما قدم في الخلافة قال القاضي الامام شيخ الاسلام هذا لما سئل عن يقول لا اجد معاوية
لانه كان باغيا عند ابي حنيفة اذ خرج على علي رضي الله عنه وقاتله مخطئا ولا يصلح على مثل ليس هذا
من مذاهب اهل السنة والجماعة ومنذ جهلهم ان جنته وحبس رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحبس وبعدة
ومن قال في معاوية هذا القول قال لا محالة مثله في عابثه وطلحة والذين يروى عنهم كان معهم من
الصحابة وكفى بذلك بردة وضلالة وقال علي ارجوا ان اكون انا وطلحة والذين يروى عنهم كان معهم من
وتدعي ما في صدرهم من غي فان كان هذا القائل من اهل السنة والجماعة وعيونهم لم يدبر ما عليه في
هذه المقالة فليست تعرف الله ولا يترك احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الا يحيا ما كان في بيته من القتال
فلا يتطيل صحبتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يوجب البرى منهم والحق كان مع علي رضي الله عنه ومن قال من
الصحابة كانوا مخطئين متاولين ولكن لا يتوصل الى الحق فيما كان ونظير امرهم الى الله كما قال ابو حنيفة هذا
هو القول فيهم ما دام جبا فاما بعد ما مات علي وتبايع الحسن معاوية سلم له الخلافة وبايعه المهاجرون
والانصار فلم يبق في خلافة خلاف كما حكى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال كان عشرين خلافة
مكة اوجدت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغت في بني معاوية قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل البخاري لا يلحق لاهي الشيخ عدم عن بعض المصليين وانه وان كان مخطئا لكن لا يلحق وقوله
تعالى لا تعبد الله على الظالمين الا بالظالم الكافر سئل القاضي الامام ملك القول ان جبريل عليه السلام
سأله عن القرآن من الله وان الحق وكلام الله تعالى اوتي في حال على كلام قائم بالله ولما كان الكلام صفة
الله تعالى والصفة لا يزل الموصوف فالمراد ما اذا شابهته خداه تعالى تد احداث بيان في خبره جليلي
تايد ان هذا كلامي كخدي قائم است جبريل را معلوم شوقه وديكوبخ من خوازم مفوضت بالكلام
خداي قائم وانما دالت قال اصحاب البخاري والحنابلة ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الحق واذم القرآن
نفسه واما بعض المعتزلة ليست التواقة قد انا وكفها هي الحق وكما ان الفعل في المفعول لا يتناول
قوله فلان قد اذنت كما يقول فعل فلان فعلا حسنا وهو قول اصحابنا في من المعتزلة وقال الفرون
اخر من ان الحق هو القرآن والعقائد خبيثة واليه ذهب ابو حنيفة واصحابه وزعم البخاري واصحابه
ان القرآن عرض مخلوق في اللوح وانه في حافظة حافظ او تلاق قال فان الله خلق التلاق وحفظ الكتابا

ما يطلب

استب باللام
خداي بخداي

منه

لهم

لهم في الحقيقة في هذا الحال وحكي جعفر عن بعضهم انه ما خلقه الله تعالى في حال تلاق العبد قرآن مثل الذي
في اللوح المحفوظ وليس مؤلفه وقال المعتزلة يجوز ان يواخذ القرآن في الاماكن كلها ويصح البقاء عليه
وقال اهل السنة والجماعة انه قائم بالله وموضع ذلك مكتوب في المصاحف معروء بالاسنة حقيقة لا جازا
فالت المعتزلة ان جبريل سأل النبي صلى الله عليه وسلم في الحقيقة من غير الله تعالى بان خلق الله تعالى في جسمه
جبريل من ذلك الجسم وكذا كذا حدث كلاما في الشجرة فيجوز موسى عن الشجرة وقالوا لم يسمع احد
كلام الله تعالى على الحقيقة وانما سمع من الله على معنى ان الله عز وجل ما خلق معه من الخلق الذي خلقه فيه
وذلك على ان كلام الله تعالى من قول ان القرآن خاصة لم يسمع جبريل البنية وانما خلقه في اللوح
المحفوظ كتابة فينظر اليه جبريل في حفظه ثم اذاه الى محمد صلى الله عليه وسلم هذه مقالة المعتزلة في قول اهل السنة والجماعة
ان جبريل عليه السلام سأل النبي صلى الله عليه وسلم في الحقيقة وكذا سمع موسى كلام الله تعالى على الحقيقة هذا
مذهب السنة والجماعة وقال في الدين محمد بن محمد ما سئل ان ما بين الدينين امي قرآن ام لا فان كان
قرآنا فالقرآن صفة الله والصفة لا يزل الموصوف فكيف يكون قد انا قال ما بين الدينين كله قد ان
وسمى كلام الله تعالى فانه وحيد وتنبه اليه وانه المعجز واحكام الشرع كلها متعلقة به لكنه ليست بصفة الله
تعالى لانه يقبل التبدل والتحويل وانه حادث وصفة الله ازلية قديمة بذاته لا يقبل التبدل والتحويل
والشيخ والابطال قال الشيخ الامام في الدين محمد بن محمد ما سئل عن ما بين الايمان ومستقره
حالة الجنة والموت الايمان عبارة عن فعل العبد وانه صفة قديمة بذاته وركنة الحق والافضل قائم
بالصانع والافضل قائم بالله والمعرفة بالقلب ونائبه صيرورة الشخص سلكا في خارجي طرفة الكفر
قال الله تعالى ان من شجرة الله صدره الاسلام فهو على نعم من ربه وذاته حالة الاجتماع بجميع اوصافه
وروحه كلها موصوفة بهذا النور فيجوز في كل جزء منه موصوف بهذا الوصف والحق الذي في هذا المثل
عن النور بين المجزأة والكلية فكل المجزأة هو ظهور التناقض للعلة على يد مدعي النبوة اذ كان
الزمان زمان الرسالة وانه كان املا كذا وكذا وعوا مستقيم في العقل فيجوز الى الدليل لاثبات
الحق فالجزة هو الدليل المقام من الله تعالى على صحة دعواه مثله دعوى المدعي انما سمع اذ كان هو
املا لدعوى وعوا صحة في نفسه ومجرد الدعوى غير موجب للحق فلا بد من اقامة الدليل والكلية
تظهر نقص العلة على يد المدعي والحق لا يتضح وينه مع كتمان ذلك ومن غير دعوى بانية وكان ذلك دليل
طهارته وصحة دينه وكل كرامة ظهرت على يد الوالي كان معجزة لرسوله وتصديق دينه سلكا في العقل
عن ابي حنيفة في الفقه الاكبر انه قال اني لا اعرف الله في السماء ام في الارض فقد كفى لان الله تعالى
قال الرحمن على العرش استوى وان قال ان الله على العرش استوى وكذا يقول لا ادري العرش في السماء
ام في الارض كفى لان في السماء قال هذا الكلام ما صح عن ابي حنيفة لانه دليل المكان والمكان يكون الجسم

سأله عن القرآن من الله تعالى

ما يطلب

ما يطلب

الدين في قوله

وذا ان لم يكن بحسب وفراشته كتب ومنه ان استحق الجسم والمكان وان من هذا الكلام فهو محمول
على دليل المعرفة كما روي في الحديث الجارية السوداء ان النبي عم قال اني انا فاشرت الى السماء فقال
اعتقها فانها مؤمنة يعني انها مسلمة بالدليل وموالاة فدل ان المعرفة اختيارية بواسطة النظر الى الله
لا بطريق الجبر وموجبه الجبر في النبي كما سئل عن العقل جبر او عفو في الصحيح ان العقل من في
العبد يكون الله علم العبد بما في الاشياء ولا يقبل التجرد فان نبأ الخطاب على وجوده والنقصان بواسطة
المقابلة فلهذا ذكره في كتابه الثاني صدر الدين في اصول العقول جسم لطيف محله الارض عند اهل السنة والجماعة
وانه يقع على القلب فيصير القلب بنوع مدرك الاشياء روي النبي عم انه قال خبر عن الله تعالى ما خلق شيئا
لحسن من العقل فقلت له تقدم فقلت له تاخر فقلت بل اقبل فقلت بل اقبل فقلت بل اقبل فقلت بل اقبل فقلت بل اقبل
ولكن عقل اذا علم شيئا لانه بالعقل يعلم كما يقال ابراهيم اذا علم ويقال فلان عقل اي عالم لانه يكره ويراد به
العالم ويقال العقل اي ذو عقل وقال الامام في الارض كسبيل معرفة الله تعالى انها بالعقل ام بشي كقوله
قال بالعقل فانه واربع عقل لهم ولهم معرفة قال وبيع معرفة الله العقل ومعرفة الاختيار يكون بطريق
النظر والاستدلال وذلك انما يكون بالعقل اما معرفة الدواب التي بعض اصحابنا وقالوا ليس لهم معرفة
فان الله تعالى لو جعلهم عالمين بشي يكون هذا علمهم كجبري الا سطوانة النبي عم جبري انما له الجبر لغوا
وكان ذلك على اضطرابا لا اختيارا والمعرفة التي يتعلق بها الثواب والعقاب يكون اختياريا ومعرفة الاختيار
انما يكون بواسطة العقل ولو كان المعرفة غير الاختيارية شيئا لما يتعلق بالافراد والارباب وبالانكاد وعقاب فقلت
وما ذكره من حديث الا سطوانة فهو ما يلحق النبي صلى الله عليه وسلم في غيبه بكنهه الى النبي عليه السلام
كان له خشية يتوهم عند اذا فطبت ففعلوا الوجعا كل ما تتوهم عليه حتى سمع الناس فحقت الخشية فحين
الخلوة فانما النبي عم فضمها اليه الخلو في النافذة التي استخرج عنها ولد ما قيل له ان قال احدا ان الله
تعالى لا يعرف بالعقل وانما يعرف بموهبة قال المعرفة يكون ما دنا للعبد وذات الله تعالى وجوده ان الله
يشي ان يكون المعرفة موهبة فمن حين حدوثه لقيام ذات الله ومعرفة العبد ليس موهبة من وقت حدوثه
فقلت ما قلنا ان معرفة الله تعالى يكون بدليل اظهر من دليل العقل وجعل ذلك بدليل المعرفة
ومعرفة النبي صلى الله عليه وسلم في هذا كما سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما مؤمن ان شاء الله وادوات الاستقبال للاشياء
في الايمان لا يصح من هذا الكلام يرجع الى الحال ويكون شك في ايمان وعلم الحقيقة شرط الصحة الا يخلو لان المعرفة
كانت الايمان وذلك يكون بطريق الحقيقة لا بطريق الجبر ولو كان بطريق الجبر لكان جهلا والجهل ضد المعرفة
فانما علم العالم لا سئل عن ايمان حاله البشري ولم يوجد منه الايمان والاسلام لان الاسلام ان يات
بقول اختيارية عن قصد وحالة البشري لم يبق له اختيار قال في الحديث ان اصحاب النبي عم في الجنة متساوون
لغولهم عم اصحابي كالجحيم كمن تفصيل اي بكر لاجل الخلافة باجماع الامة ثابت ثم بعده تفصيل عمر باجماع

فالعقل

لا عقل له معرفة
ولهم معرفة
في معرفة الدواب

ان قيل

فحين

فحين

فحين

اصحاب

المصاحبة ثم تفصيل عثمان ثم بعده تفصيل علي رضي الله عنه وكل واحد منهم مخصوص بانواع العقاب
والواقعة فيهم فضلا عن القاضي في الدين الارسل بندي انه سئل عن في مجلس العامة عن عقول
من يذره عن علي رضي الله عنه ومستهكم في دارم قال ابن المستكر ويرامى كشد تايده كمن يذره
را درو وسمي مستساوي بانه داشت كما ذكرنا قال ابو يوسف من قال ان عليا رضي الله عنه اجبت
الى من الجميع فهذا رجل دخل ومعه منهم ذكره في الاضراسي ومثل يجوز ان يقال ان عليا كان انجس
من اي بكر رضي الله عنه في الامام في الارض ابو بكر رضي الله عنه فان كل كافة العرب عند وفاة النبي
عم حيث اردوا كلهم واظهر الاسلام والشرعية بالبيف وقابلهم على قبول الصوم والصلوة
والدخول وعلى رضي الله عنه كان شجاعا عارفا وكفى ابو بكر انجس منه على يجوز ان يقال ان ابا بكر
لم يكن مؤمنا حتى عرض النبي عم الايمان فآمن في بعض العلماء وكان ابو بكر رضي الله عنه كافر او كان بعد
الايمان الى ان عرف الحق ومما روي عن ربيعة بن الصخر بالعلم والاخلاق الحميدة ونقوبة الدين وتجنو جنس
العلم وتفرج بالحق في النبي وكونه معني الغار فانه عم قال حين سأل في الغار من يحفظني عن
ابن الكفر وقد عابهم فقال الله وقيل ما ظنك بدجل من رسول الله وناشما الله رجلا قال ان
النبي عم لم يكن نبيا قبل نزول الوحي على جبر ان يقال هذا قال في الحديث ان نبيا حقا لان النبوة
عبادة عن الاصطفاة وان كان مكرما مشرفا في اصحاب الابرار وكان له ان يعرف اهل الكفر وكانوا
معتزفين بذكره وهو النور الذي كان يستقل من احد الى احد ويعرف ابو علي ما روي في الاخبار انه ذكر
وقد روي في الباب الثاني ان المشي من كذا الى كذا في ليلة واحدة اجمع من الاموات ام لا قال في الحديث
لا يسئل عن هذه المسئلة قال ما يكون على خلاف العادة اذا ظهر على يد مدعي الرسل لا عند اهل السنة
وبناء وقت الرسل لا عند الرعوى والانكار يكون ذلك مجزئا في حقه وعلى يد الاوليا يجوز ان يظهر
تفصيلا ليدل على الحق ويكون ذلك كرامة في حقه واطهار الصحة وينبغي ان يكون ذلك معجزة في حق نبوته
مكذ او كره ورايت في فتاوى مشايخي انهم قالوا ان هذا ايضا وجعلوا ذلك من الكليات فتفصيل
الاهم كيف يكون الارض تحت اقدامهم فقال من ما يشان في حقه ام تابدانم والظاهر ان الارض بطون العالم
تكون الناطق في الروضة ان سواله منكس ونكس حق ويكون عند البعث بعد الحشر والخروج من القبر لا
عند الوضوء قال الصدر الامام جمال الدين ابو دوي عند اخلاف المشهور الميث اذا لم يدفن ايا ما لم تدفن
اخلف المشايخ قال الكثر من لابس الدال عالم يدفن في النار وروى في التيق وقال بعضهم بسا دل في بيته
في ليلة تلك بعثوا الارض حوله ويصير عليه كالتيق لان الحديث ان بسا دل الميت بلا فصل والاولى اصح والاولى
بعثت في المعازة فيسئل بسا دل في الحال وقال بعضهم ان كان في عالم الله انه سيد في لابس دل حتى يوازي
في القواب والموامات في مصر فحين في تابوت ليعمل له بلدة قال الفقهاء ابو جعفر بسا دل في التابوت لانه كالتيق

فان يجوز ان الله عليا كان انجس

ما سئل

فان يجوز ان الله عليا كان انجس

فما يحفظ

فان يجوز ان الله عليا كان انجس

فان يجوز ان الله عليا كان انجس

فان يجوز ان الله عليا كان انجس

وقال بعضهم لا يسأل عالم برفق في البعد عما يصح الرضخ نسا على لان السؤال عن كذا في روع من بني آدم الحق
 ثم اخذوا قسما بلغة الملايكة وقيل بلغة الله تعالى بفضله حتى يجيب عن سؤال شكر وتكبير كما اهلهم عنهم
 في الجرد وذكر الخاطي ايضا في الروضة عن انه يوسف انه قال لم اجد عن احد من المتقدمين في روية السنيان
 قال ابو حنيفة في المنق لا عذر للكافر في جهل سورة الخالق لدوية الدلائل من السموات والارضين وسائر الخلق
 ابا الشرايع فلا يلزمه الا بالعلم حتى لو اسلم في ذلك حرج ومات بعد سنيين ولم يعلم بالعبار ان البعاطين
 قال الشيخ ابو بكر الرازي في احكام القرآن في سائر المتأولين من اهل المذاهب الفارسة انهم ما لم يخرجوا
 واعين الى مذاهم لم تغفلوا على ما هم عليه مالم يكن ذلك المذهب كعزا اعا اذا كان كعزا
 صاروا مريدين فلا يفترون عليه بالجويزة ولا يفترونهم معنا ومع الناس من انزلهم منزلة اهل الكتاب
 كذا كما يقول الشيخ ابو الحسن الكوفي في فخره عندهم فمما كلفهم واليجوز للمسلمين ان يتزوجوا وبذلك يابى لهم
 لا ينجح لهم حكم النكاح ومنه الناس من انزلهم منزلة اهل النفاق في زمن النبي ثم سئل ابو نصر البوسري
 عن من قولهم كل مولود يولد على الفطرة قال اي يولد على دالة الخلق على معنى ان الله تعالى خلقه على خلقه
 لو نظر ايها وتفكر فيها حسب ما يجب لدراسة على ربوبيته ووحدايته ومعنى قوله هو دانه اي ينقله الى حكم اليهودية
 واخواتها بالتلقين كونه في ايديها كذا كذا في العلم بالمسلمين خلقا عن سلف ان الولد يكون تبعا للوالدين
 من غير ان يكون كقولهم ان الله تعالى خلقه على الفطرة قال في معنى الحديث انه يولد على دين الاسلام
 الا ان ابو زيد نقله الى الكفر فكان حديث يوم الميقات وجواب الذرية بلي قال لا يمكن القول بتصحیح هذا
 الطوائف لان من حكمه بالسلامة من لم ينقل ابا الحكم الكفر ولا يفرجه عليه وسئل ابو نصر هذا ما معنى
 الاخبار التي رويت في بعضها صلوا خلف بدوفاجر وفي بعضها القدرية تجوس هذه الاقوال ان مرضوا فلا
 تقوم وهم والماخوف فلا تتبعوا جنايهم وفي بعضها ستفقون امي على كذا كذا في الفار والواحدة وقاله
 الشيخ ان من شرائط السنة والجماعة ان لا يكون احد من اهل القبلة من الغافر الذي يجوز الصلوة خلفه
 ومن اهل القبلة ومن الذين قال لهم كلامه في النار اهل الاموات والبدعة ومن خارجي من جهة الاسلام
 يجوز الصلوة خلف صاحب الهوى والبدعة ام مهم على مراتب يجوز خلف بعضهم قال ابو نصر العدل من
 اهل الاسلام والفاخر الفاسق من اهل الاسلام وقد جاء في معتنى النبي عن لا يخرج لعقد من اهل الاسلام
 عن الايمان مذنب وختمه القرائق الامم انه بالاموات كمن كان من اهل الاسلام فالصلوة خلفه جائزة
 وان كان فعلا بالكتاب والاموات على ضربين منهم من يخرج من الاسلام ومنهم لا يخرج منه في
 خرج منه لم يخرج الصلوة خلفه ومن لا يخرج منه فالصلوة خلفه جائزة ومن خرج من الاسلام فهو في
 النار خالدا ومن لم يخرج منه فهو في الجنة لا تنعوه ومن لا يخرج منه فالصلوة خلفه جائزة ومن خرج من الاسلام فهو في
 النار خالدا في الزمان الاول حيث كان المسلمون امة واحدة فلما قتل عثمان رضي الله عنه وقعت

مع قوله كذا كذا في قوله
 على الفطرة

المختصين

الفرقة وظهرت الاموات وغلبت احزاب الاموات لم يكن مفضا على السبيل الاول وقد كانوا يجالسون عليا
 رضي الله عنه ويترجمونه وكذا كذا كذا بعد الى يومنا هذا بل عليه ان شهادته اهل الاموات جائزة
 وسئل ابو بكر البجلي عن تعليم الرجل انه على السنة والجماعة قال اذا رجع عليه الى كتاب الله وسنة
 رسوله والى ما قاله السلف الصالح فهو على مذمبة السنة والجماعة واحاله اذا كان مشغورا الى الجباني
 والكجبة وخوفا فان لم يلبس من اهل السنة والجماعة قال البجلي ما سئل ان الايمان ان يزيد وينقص
 ان الايمان في القوة على وجوه الايمان الذي يخرج العبد عن حال الكفر الى حال الاسلام لا يزيد ولا ينقص
 اما الايمان الذي هو عيان عن اليقين لقوله لا يزداد والايمان مع ايمانهم فانه يحصل الزيادة والنقصان
 سئل ابو عصمة سعد بن معاذ المزوري عن اصحاب الاموات المختلعة على الجهمية والقدريه والخرورية
 وغيرهم ومضى الى ابي الحسن علي بن الحسين مذهب اهل البيت على احد منهم انه في النار وموت قدراته ويصوم
 ويصلي ويحج قال ابو عصمة اتا من يقول بهم فهو خارج عن ديننا فلا يصلي عليه ولا يشيع جنازته
 اما صنف القدريه الذين يرون العلم فكذلك عندنا ونفس مودة العلم انهم يقولون ان الله تعالى
 يعلم كل شيء عند كونه وكذلك كل شيء يكون عند كونه فاما الشيء الذي لم يكن فانه لا يعلم
 حتى يكون فهو لا كذا كذا لا يتزوج من انهم ولا يزوجهم ولا يشيع جنازتهم واما المرجعية فان
 ضرابهم يقولون يردى امر الكافر في المؤمن الى الله فيقولون الامر فمهم الى الله فيغيره من حيث
 من المؤمنين والكافرين ويعذب من يشاء ويقولون له الآخرة والاولى فكما يدعي بعد من
 يشاء من المؤمنين في الدنيا ويقيم على قوم من الكافرين وذلك منه عدل كذا كذا في الآخرة
 فيستوفون حكم الدنيا والآخرة فهو لا يفر من المرجعية ومنهم من كذا كذا كذا كذا في الآخرة يقولون
 حسنا لنا متبعين وبياننا مغفون والاعمال بسبب بغضنا لا بسبب بغضنا يقولون يقولون يقولون
 وبما يقولون يقولون هذه فضائل من علم محسوس ومن لم يعلم فلا شيء عليه فوالا ايضا كذا
 واما المرجعية الذين يقولون لا تتولى من المؤمنين المذنبين ولا تبسببهم هؤلاء جندة ولا يخرجهم
 بدعتهم من الايمان الا الكفر واما المرجعية الذين يقولون نزع امر المؤمنين المذنبين الى الله فلا ينزلهم
 جنة ولا نار ولا تبسببهم منهم ونقول لا سم في الدين فهو لا يعلم السنة فالزم قولهم وقيل به اما المرجعية في لم يرد
 تولاهم شيئا من كتاب الله تعالى وكان خطأ على وجه التأويل بقاء قولهم ان الاعمال ايمان يقولون الصلوة ايمان
 وكذلك الصوم والزكوة وكذلك في جميع الفرائض والطاعات فمن اتى بالايمان بالله وملائكته وكتبه
 ورسله واليوم الآخر وجميع الطاعات فهو مؤمن ومن ترك شيئا من الطاعات كثر يقولون الزايع
 كثر حين ينشئ وث رب البحر بكفى حين يشرب وكذا كذا يقولون في جميع ما نهى الله عنه يكتفون
 الناس بترك الاعمال فيؤولوا تأولوا فاطوا ومن جندة فابا كل وقولهم لا تتولى بنو لهم واجبتهم واحذرهم

بعضهم
 اهل السنة والجماعة

ما سئل
 ان الايمان ان يزيد وينقص

ما قالوا

وفادهم وخالفهم وآتاهم من يدى المسح على الخفين فقد رغب عن سائر رسول الله ووعده فامتنع فلا
يتخذ ما كان في صلواته ولا يوقد ولا يخلع البديلا بغيره بل عني كانه صاحب بدعة اعادنا الله وآياتكم
من الامور الصالحة سبيل بعض مشايخهم قد سبوا وسبوا في ثلثماية عن رجل يظهر الاسلام ويصوم
ويصلي ويظهر التوحيد والايان محمد بن سنان كثير ثم اقر على نفسه بانه كان في السنين الماضية معتقدا لمذهب
القدامة وكنه ادعوا الناس اليه وانا الآن قد ثبت ورجعت الى الاسلام ومو يظهر الآن ما كان يظهر من
قبل من دين الاسلام الا انه يتهم بمذهب الذي اخطاه كما كان يتهم ما حكمه في ماله ووجهه فيه ولكن بسبب
افواه انه عني عليه وقد دأب القتل حتى اقر غدا في قال ابو محمد بن عبد الكي من محمد بن قيس القوامطة
في الجمل واجب واستبصروا لهم فدرى لانهم في الحقيقة كانوا رموه في دين الاسلام اعظم الفسار
وضررم اشد الضرر اما الجواب في مثل هذا الواحد الذي وصفه في هذا السؤال فانه بعض مشايخنا قال
يتنقل فتنقلب الى مطلب غفلة في عرفه مذمومة في مشايخنا يتبين من غير اشتغال بالاعتقلى وعني لان من
ظهر منه اعتقاد هذا المذهب ودعاه الناس فانه لا يصرف فيما يدعى بعد ذلك من التوبة والرجوع ايا
الاسلام وعلوه ذنب في ذلك ولو انه قبل منه ما يدعى من التوبة لمدم الاسلام واصفوا المسلمين جميعا
من عني لفرجنا قتلهم قال ابو محمد هذا هو اول هذا القول الثاني اميل وباء العصبه قال ابو الحسن على
بن سعيد توبته بعد ظهور هذا المذهب ضل بس ان يقول بنت ورجعت بل توبته ما جلي عن انه حنفية
رضي الله عنه في قدرى بين يدي الى حنفية توبته ان يرجع الى كل من اخلته فدرى عن الى الحنفية ويخبر بانكر
كنت على الباطل فانه فعل هذا الذي عني عليه وظهر منه مذهب القوامطة واجد اهل الحق يمتنع بغيره
هذا المذهب ويتكلم في قهره والانكار عليه واليه من الى الحق قبلت توبته والا فهو من اهل الضلالة
والكفر بعد فبقول يدفع الفسار وباءه التوفيق قال ابو القاسم عبد الملك بن الحسن الصفار الواجب
في مثل هؤلاء من التوامطة اذا عني عليهم السلطان او الامم على فقهاء المسلمين فانما ان يحتسبوا في دار
الله بقتلهم وابادة اصلهم ولا يقبلوا الامم توبة ولا عذر فانهم يعنفون التقيفة اذا انقل بهم البلية وينا
وباءه المعونة قال ابو بكر محمد بن محمد الحارثي هذا مذهب كثر ويكثر ضرر من اعلمه العامة المسلمين
ولا يجنبهم الزنى ومعنى على واحد منهم فيسبوا ان يتكلم به ويفعل ما يتبع به انقطاع مذهبهم فانه يفرح
الى توبته وانما به ليدفع ذلك منهم فانه في الظاهر حقيقة وما امكن احد من المسلمين ان جعلهم جعل
لهم امثلة طريفا ان يطلع شوكتهم عن الاسلام ولعل ذلك سببا للفكر بما هم عليه وقد وجدوا لانفسهم
الخلاص بذلك عن مجاملة اهل الاسلام عليهم وسبيل صحة توبته في ذلك ان يظهر المسلمين على سكون احوال
القوامطة وان يذكر لهم الداعي والربيب واناسهم فان فعل ذلك وجب التفتت عند ذلك والا فحقه
ما قد من العقوبة وباءه التوفيق قال صاحب الجواهر عند في هؤلاء القوامطة لا ذلك الشيخ

حكم القوامطة

ابو محمد بن عبد الكي وموان كل من ظهر منه وصحح اعتقاد هذا المذهب ودعاه الناس اليه فانه لا يصدر
بعد ذلك فيما يدعى من التوبة والرجوع الى الاسلام بانه كاذب في ذلك وانما يظهر من نفسه ما يظهر على
وجاهة ببقته مونا انفسهم ووجهه ووجهه وولد كما قبيل لواحد من الدورية فقال نكته يا ستاد ما هذا
الا جهار وقد عرفنا الاعتقاد قال عاودة البلدة وصيانة الامل والولد فلما انا قبلنا منه ما يدعى
من التوبة ادعى ذلك الى مدم الاسلام وشرايعه والامر له بالملابن اكثر مما يوجد من اضره اهل الجور بهم
وكذا ذكر عن فقهاء بلخ انهم افتوا باقامة دعوى القوامطة واحراق ديارهم لما ظهر واعندهم ففرس
بعضهم بالسياط ثم قبيل واقبل ما يجب من المعاملة معهم ان يعذروا ويجسوا ابدانهم على حياء وباء
التوفيق قلت وهذا افق القفال ومحمد بن داود وعني مما من اهاب الشافعي وقد مر الكلام في هذا
على الاستقصاء في الباب الاول واعدا في هذا الباب ايضا عن جماعة من مشايخ القريبيين لتعرف
الاحداث حكم الله فيهم ويكون في كل طائفة من طائفتهم حتى استقل الى مذهب الشافعي قال الشيخ
الاحام في الروي محمد بن محمد كرواني موه عامي استسقط القول والشهادة شوقا من فاسقان بغيره
وكما اهل علم استجبت منعه وضال كروا واجب بلذره ومنع كسبت نظير هذه المسئلة في الباب
الثالث والخامس والآن انقل من كتاب الحاوي للفناوي فام هذه المسئلة ومكايات عليها حكم اهل الجلاء
من اصحاب الجماعة خليف الى رجل من اصحاب الحديث ابنته في عهد الشيخ الى بكر الجرجاني فابى الرجل
ان يزوجها الى ان يترك مذهبهم بمذهب اصحاب الحديث فبقي خلف الاحام ويرفع يد بعدد الاخطا
وحو ذلك فاجابه الى ذلك فزوجه فقال الشيخ مجابى العامة بعد ما سئل عن هذا الحادثة وبعد
ما طرق زانه وسكت ثم قال النكاح جائز ولكن اخاف على هذا الرجل ان يذهب ايمانه وقت النظر
فقبيل له ولم ذاك قال لا استحق بذهبه الذي موثق عنده وتركه لاجل مزية جينة منسنة واخذ منها
موجوده ليس يحن فانه اخاف على ايمانه لاستخفافه به منه وقد كسبت في الباب السادس عن كتاب
النكاح من هذا الكتاب بن طهرى ابو بنى الحارثي في نحو ذلك قال ولو ان رجلا من اهل الاجتهاد يترك
من مذهب في مشايخ او في اكثر منها باقتضاه لا وضح له من قبل الكتب او اسند او غير مما من الحجج
لم يكن ملوما ولا مذموما بل كان ما جهر الحق او موقوف سمعه منه ومكذاه افعاله الامة المتقدمة
فاما ما لا يلى لم يكن من اهل الاجتهاد فانستقل من قول الى قول من غير دليل كفى لما ينعى في تعرض الدنيا
وشهونها فهو مذموم آثم مستوجب للتأديب والتعزير لا تركا به المتكبر في الدين واستخفافه به بينه
ومذهب حتى حكم اهل الجلاء في عهد الشيخ ابي حنيفة الكشي رحمه الله بانه مذموم وكان في خلف اعمامه
ويرفع يد بعدد التوفيق ونحو ذلك فافق الشيخ بذلك فغفر له الشيخ وعنف وامر السلطان
في امي الجلاء بان يضرب بالسياط عند الصبارة وحقه دخل ناس كثيرة على الشيخ ويستقوا اليه وثابت

حق استقل الى
مذهب الشافعي

وبنا راعشوة بالامانة وشعرة بالكفالة ثم قال خاله لزيد كلفتك كذا بالكل على عمرو وقبيل
 ابيهم خاله كنيلا بالعشرين ام بالعشرة التي هي على جهة الامانة ظهرت الحافض عنده المولى
 ما شح فيه صلح العصف فلم يصل صلحها ان تعفى هذه العدة عند المولى للمسلم كناية البجعة ام لا
 وكان يخبر بها يقول ليس لا ذلك لان سبب البجعة التلاوة وانها ذوقت مكره وسبب الصلح
 الوقت كنه لم يظهر الوجه لغير الجحش فاذا زال ظل الجحش استبان وجهها وزرعها
 او اتخذها فاليزا ففقط رت الارض او اجبت ذلك الزرع او الغالب قبل انقضاء مدة الاجارة
 حتى لم يقطع قيعه ذلك اقيوم الزرع والغالب بكم يشترى فيلزم القاطع ذلك لا يغيره ام يقيوم
 اذا قطع ذلك من ارض رت الارض وموان يقيوم الارض من روعة وغيره فيلزم القاطع
 فضل ما بينهما والاربع وقد اجاب بعضا بانه زمانا بهذا وقاسه على ما اذا قطع ذلك من الارض
 رت الارض كنه انفق بينهما مولا لا يحق رت الارض فتصانان فتصان فوات الزرع
 وفتصان قيعه الارض لادوية وقيعه الارض بسبب الزرع القائم فيه اقول لربان بانه الميراث
 اوصى لفلان بكذا او انكر الميراث الثالث ذلك فشهد عليه المولى ثمانية المقران به على قبول شهادتهما
 كنهان لهما بالدين ام لا على لحاس البينة واعلم بان العبد المؤمن لا يكتف كافر
 بالفسق والمعصية لانه الايمان اقرتر بصدقه
 قال عمر رضي الله عنه فقه الجاهل كروضة في بولاه والاقرتر والصدوق باق فيكون الايمان باق

طالب الكساح مطالع الى خاف طه
 فطلب النصح على ان يحاسب الحاكم الموضع
 اعلم ان شدة عدلان بذكر كفاضة وقوة
 واما فلاح في طلال
 في اواخر الخافى للمعدرة للزوج ان يعلق الباب عليها
 مني الله واغشى الابوين وكل في فاقول الله اللبث
 في الخلاصة ليس للزوج ان يبيع امارة ان تغزل
 نفسها من قطنها ولا يبيعها بالاجرة في مقطعات
 فاقضى للزوج ان يبيع المرأة من العذل وفيه
 للزوج ان يبيعها على اربعة منها كذا الذينة والمان ترك
 الاجابة اذا اراد الجاهل في طاهرة الا اذا كانت مريضة
 لا تطبخ الجاهل والثالث ترك الصلح وعن محمد ليس لانه يفسد
 على ترك الصلح والاربع الخروج من منزله بغير اذن بعد انقضاء
 المهر من المخلو وفي النيات قبل وختم الزوج في مع الاثر
 وفي فاقول فاقضى خاف ترك الفصل في الجنازة والجحش
 منزلة ترك الصلح يحج آتاه في فصر من الزوج طالمراة

وروى عن ابي حنيفة رضي الله عنه قال رأت رب العز في الواقعة تسع وتسعين مرة فابت تمام
 المائة فقلت يا رب عت شاكك وعظم سلطانك بم نوح الخلق من هذا يوم القيمة وقال الله
 بما ركن وتعالى مني قال بالعداء والعشي هذا التسبيع فوجدت من عذابي يوم القيمة سبحانه الله
 الا بدى الابد سبحانه الواحد الاحد سبحانه الله الفرح الصبح سبحانه الله نفع السماء فيرعد سبحانه
 الله لم يتخذ صاحبة ولا ولدا سبحانه الله لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد سبحانه الله
 ويحلى جان في حشمة الله صل على محمد وآل محمد برحمتك يا ارحم الراحمين قال النبي يوم
 من اشركي بدمع فراكما زنة الف اموات تحضنه فراكما في الف عابدة كاتما مدم بيت الكعبة
 بيلع وكانما قتل اباها وواحدة وبنا الله له بكل شعرة على حديد بيتا مني الفار ووضع على يده
 بكل درهم الف حبة من الفار ومنى الفق ذرعا على القشاق فلتارة سبعون درهما على الفقر
 وصومهم وقال النبي يوم الوليد رب الحمد والوانه البحار صارت حدادا والظفار كلها اظفار
 اقلانا وانقلب من مع الملكة كني لانا لانسب الاقدام ففقدت البحار ولم يكتف عذاب العير
 فشارب الحمر طغون وطعامه ذقون وسراره جيم ولباسه قتل ان منى ارض وجهه عن رب
 الحركت لثمانون حرة ورفعه لثمانون درجة وعن رسول الله انه قال لو ان قطع مني خض وقعت
 على حجر ثم مطرت على ذلك سبعين عاما ثم اخذ من ذلك لالا يستحل ان يكفر عنه وعن رسول الله
 عم لانه قال من مات وفي مثاقفة سبع قطرات من غير ان يقبل الوضوء اربعين يوما ومن شربها
 حتى يدرك منها ثم مات وفي بطنه منها شئ ذلني الله لعابدة الوثني وعن رسول الله من شربها
 منى سارب الحمر فقد كذب بحجة ما انزل الله من التوراة والانجيل والذبور والفان فهو ملعون
 على رب سبعين نبيا

محمده و خلد و الامام
 واشهر حاد
 ١٠

هل يجوز ان تلعب بالاحكام الاسفوي
 ١٢٥

الامر على وجه
 ولم يكره
 ٩٣

اقول يا يدي في تم افرانه
 ٩٢

وهذه المشوا الطواف
 السند ماك والمناظره

وذلك لانه لا يظفر في الاستقصاء
 في العلم المرفا يدي في

فرض التيم
 ابل كته نوز او روع شيد القرب
 بسيد بنزين بسيد بسيد قو القرب

كفتر صدقات فديهم
 ٩

كرات ياقه القه عيت
 وعيك القه والاسلام

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Hocan Hacı P.
329
Eski Hacı P.